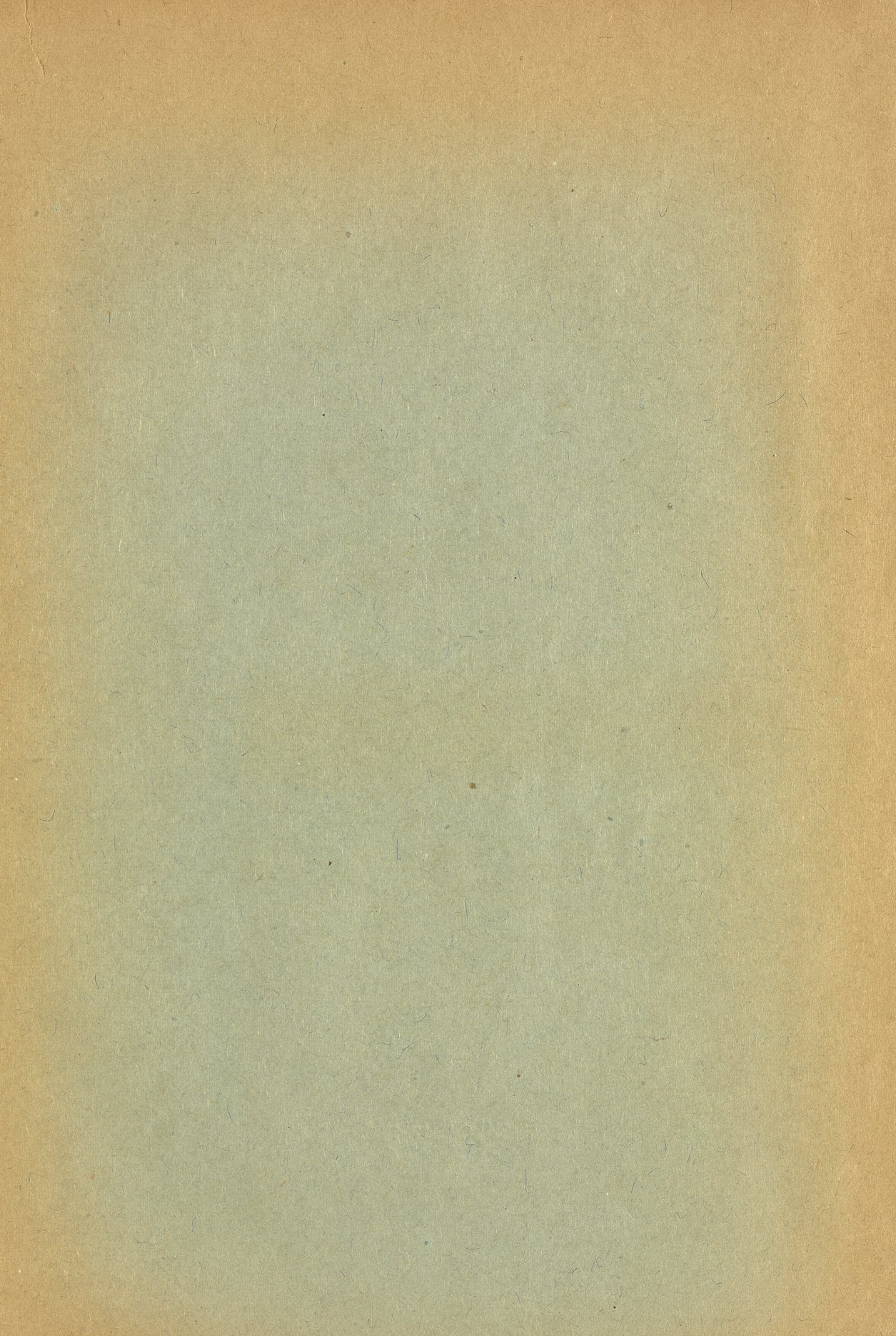
الشيوعية على حقيقتها

تأليف
عمر الاسكندري بك

القاهرة
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
١٣٧٠ هـ — ١٩٥١ م



الشيوعية على حقيقتها

تأليف

عمر الاسكندرى بك

القاهرة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

١٣٧٠ هـ — ١٩٥١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله على نعمة الدِّين ، مُلْقِى السَّكينةَ والعَزْم والتراحُم فى قلوب المؤمنين ، ونعوذ بهِ تعالى من شرّ المضلّلين الدسّاسين ، ونصلّى ونسلّم على محمد وسائر الرسُل والنبيّين .

أمّا بعد ، فقد كثُر التساؤل فى هذه الأيام عن كُنْهِ الشيوعيّة وحقيقة مبادئها ومراميها ، وطرق الحكم والمعيشة فى بلادها ، ومُعتقَدات أهلها الدينيّة ومُثُلهم الخُلُقيّة . وقد أُتيحت لى فرصة نادرة للاطّلاع على كل ذلك مفصّلا فى أمّهات المؤلَّفات الشيوعيّة وغيرها من المصادر الرسميّة الأجنبيّة . وكان من حسن التوفيق أن اطّلعت فى الوقت نفسه على أقوال فيلسوف الشرق الحديث السيد جمال الدين الأفغانى عن المذاهب الشيوعية فى مختلف العصور الماضية ، مُضمَّنةً فى رسالته الخالدة « الرد على الدهريين » ، التى ترجمها من الفارسيّة الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (رحمهما الله رحمةً واسعة) . فرأيت أن أنقل صفوة قراءتى فى الموضوع كلّه إلى قرّاء اللغة العربية فى هذا الكتاب الوجيز ، راجياً أن يفىَ بالغاية المنشودة ، وأن يكون فيه من الإيضاح ما يقى من غَواية الغاوين وتضليل المضلّلين ؟

عمر الإسكندرى

القاهرة فى { ٢٦ ربيع الثانى سنة ١٣٧٠
٣ فبراير سنة ١٩٥١

فهرس

كتاب « الشيوعية على حقيقتها »

صفحة

صفحة

مقدمة

في

خطر الأوهام الشيوعية

لم يعُدْ ثمة شك فى أنه قد تسرّب فى المدة الأخيرة إلى مصر وغيرها من بلاد الشرق العربى أجمع بعض المبادئ الهادمة المعروفة « بالشيوعية » . ومع أنه للآن لم يُلقِ لها بالاً أو يُعِرْها التفاتا إلاّ نفر قليل من بسطاء العامة المخدوعين، وبعض الشبان المفتونين(*) أو المأجورين — هم ومن لقّنهم تلك الأراجيف — فإنّ هذا لا يكفى لإغماض أعيننا عمّا يكون فى الأمر من مخاوف، أو يُقْعدنا عن بحث ما علينا من واجب، فوق ما تقوم به الحكومة من الضرب على أيدى هؤلاء العابثين والأخذ بأسباب الإصلاح لوضع الأمور فى نصابها.

إن أول واجب علينا أن نتيح لجمهور الشعب فهم الشيوعية على حقيقتها، وتاريخ نشأتها، مع ما فى ذلك من بيان الوعود الخلابة التى خَدَع بها قادة الحركة الملايينَ من العمّال والفلاحين، ثم نزيح الستار ما أمكن عن طرق معيشة الشيوعيين فى بلادهم، وعن الأغراض التى يرمون إليها من محاولة نشر الشيوعية فى بلاد غيرهم.

إن جلّ ما تعرفه الجماهير عندنا عن الشيوعية أنها تسوّى بين الناس فى الرزق ومستوى المعيشة عن طريق انتزاع الثروة من الأغنياء وتوزيعها على جميع

(*) من أغرب هذه الحالات أن نجل مليونير معروف وُجد يشتغل بالترويج للشيوعية رغم ثرائه الواسع؛ لا لسبب سوى أنه رأى فى ذلك مجالا للشهرة!

أفراد الشعب ، فمَن صدّق ذلك منهم من صغار العقول أو السخفاء ، وكان ضعيف الإيمان ، أخذ يمنّى نفسه باليوم الذى تسود فيه الشيوعية بلاده فيحظى بما يحلم به من نعيم . حدثنى مَن أثق بصدق روايته قال : « كنت واقفاً ذات يوم فى أواخر عام سنة ١٩٤٨ أمام متجر « شيكوريل » أنتظر صديقاً ، ولمحتُ على مقربة منّى عاملَين يتجاذبان الحديث ، وإذا بسيارة فخمة تقف أمام الباب فتنزل منها سيدة تبدو عليها سمات العظمة ، وتدخل المتجر . وكان قدومها مثاراً لانتباه العاملَين ، فأخذا يتغامزان ويُحدقان النظر فيها وفى سيارتها ، وما أن توارت بظهرها حتى صاح أحدهما بصوت مسموع وهو يشير إليها : « مهلاً يا هذه مهلاً ، كلّها أيام معدودة وتصبح هذه السيارة لأمثالنا » .

فسواء أكان صدور هذا الكلام عن عقيدة جدية خالصة ، أم كان خليطاً من الجد وأسباب التسلية ، فهو بلا شك يدلّ على عقلية هذين العاملين ومَن على شاكلتهما ، ممّن تسمّمت أفكارهم بما سمعوه من الأقاويل الكاذبة عن الشيوعية وما تفعله فى كل بلد تحلّ فيه .

ومن مثل ذلك أننى فى صيف عام ١٩٤٩ اضطرتنى مصلحة مادية إلى التجول فى ريف مصر الشمالية وقطع مسافات طويلة فى سيارات النقل المشتركة بين الجماهير الذين لا يعرفون عنى شيئاً ولم يروا من منظرى الساكن ما يحول دون تحدثهم بكل ما يريدون وباللغة التى تشفى غليلهم . فكنت فى كثير من الحالات أراهم — وخاصة العمّال منهم — ساخطين على نظام المعيشة ، ناقمين على كل ذى ثروة أو جاه ، يجاهر الواحد منهم بأنه مغبون كل الغَبن فى رزقه ، معرّض لبطش الحكومة لأقل مخالفة تُنسب إليه ؛ فى حين أن « البكوات والباشوات

وأقرباءهم وأصهارهم يَنْعَمون ويرتعون ويعبثون ولا رادع يردعهم ، وأن هذه الحال أصبح دوامها من المحال » .

راعتنى هذه النغمة الساخطة الحاقدة ، ولم يهدأ لى روع إلّا عند ما سمعت عكسها من الكثيرين القانعين بحالهم ، المطمئنين إلى عدالة القانون ، الذين يرون فى وجود طائفة الثراة مفاتيح أبواب رزقهم ، وأن الله تعالى سخّر الأغنياء لإيجاد الأعمال التى يكتسب منها أمثالهم الفقراء . وقد صرّح لى أحدهم (وهو صاحب سيارة أجرة صغيرة تسير بين « فوه » و « مطوبِس ») بأنّ « ما أسمعه غير ذلك إنما هو هوس صغار العقول الجهلة ، الذين جازت عليهم أقوال الدسّاسين ، وما أكثرهم فى هذه الأيام » .

والحقيقة أن أمثال هذه الدسائس والأقاويل ، وما يُبنَى عليها من وعود ، هى التى مهّدت لقادة الحركة الشيوعية الأولى فى روسيا السبيل للاستيلاء على عقول الملايين من العمال والفلاحين ، فانقادوا لهم ، وانساقوا وراءهم ، واستماتوا فى الكفاح معهم لنيل ما قالوا إنه مرتع الحرّية ومَنْبت النعيم ، حتى تم لهم ما أرادوه فى قرارة نفوسهم من قلب نظام الحكم فى بلادهم والاستئثار بالسلطة فيها . وما لبثوا أن وجدوا أنفسهم عاجزين عن الوفاء بوعودهم لمن كانوا أعواناً لهم ، فضاعت على هؤلاء جهودهم وذهبت آمالهم هباءً منثوراً .

الفصل الأول

نشأة الشيوعية الحديثة

وَظُرُوفُ انتشارِها فى رُوسيَا دُونَ غيرها

إن فكرة الشيوعية كثيراً ما ظهرت فى أنحاء شتى من العالم منذ قديم الأزمنة ، فكانت فى كل دور من أدوارها لا تكاد تظهر حتى يُقضَى عليها — بعد ما تُحْدثه من فساد — لمخالفتها لسنن العمران ومنافاتها لأركان الإيمان ، مما تراه مفصّلاً فى الفصل الخامس من هذا الكتاب ، إلى أن ظهرت مقدمات لها فى زماننا ، على إثر « الانقلاب الصناعى » الذى ظهرت بدايته فى أوربا فى أواخر القرن الثامن عشر ثم ترعرع واستفحل أمره فى العالم المتمدين فى النصف الأول من القرن التاسع عشر .

١ — الانقلاب الصناعى الحديث وظهور الاشتراكية

وذلك أن الزراعة كانت قبل هذا الانقلاب المورد الأساسى لثروة الأمم الأوربية ، وكانت كل الصناعات تؤدّى باليد ويقوم كل صانع بعمله عادة فى منزله . وكان فى أول الأمر يصنع السلع لنفسه أو لبيعها لأهل قريته أو المدينة القريبة منه ، ثم تقدّمت الأحوال فصار الصناع يقدمون مصنوعاتهم إلى صاحب مالٍ يجمعها منهم فيتّجر فيها . وفى منتصف القرن الثامن عشر ، حينما ألِفَ أصحاب الأموال استثمار أموالهم بطريق الصناعة ، أخذوا تدريجاً يستخدمون العمال مجتمعين فى مصانع أعدّوها لهم ، فكان ذلك مبدأ نظام المصانع الحديث والبذرة الأولى فى حقل الانقلاب الصناعى العظيم .

ثم أعقب ذلك استخدام الآلات الميكانيكية فى الصناعة فتضاعف الإنتاج فى المصانع ، وصار من المستحيل على الصانع الذى ظل محتفظا بصناعته الصغيرة احتمال المنافسة التى أحدثتها الصناعة بالآلات . وتتالت الاختراعات تباعاً فى مدة وجيزة ، فتضاعف معها عبء المنافسة على صغار الصناع المستقلّين بأعمالهم العاجزين بطبيعة الحال عن اقتناء هذه الآلات الباهظة الأثمان ، يدل على مبلغ هذه الاستحالة أن صناعة الغزل مثلا — وهى التى كانت أول مشهد للانقلاب — ارتقت فى أواخر القرن الثامن عشر حتى صار العامل الواحد فيها يستطيع إدارة ١٢٫٠٠٠ مغزل فى آن واحد بعد أن كان فى الصناعة اليدوية لا يدير إلا مغزلا واحداً .

ولم يلبث الانقلاب فى صناعة الغزل أن أفضى إلى مثله فى النسيج . ولما انتشر استعمال الآلات تدريجاً من صناعة إلى أخرى لم يعُدْ من الممكن صنع صنع الآلات نفسها بالطرق القديمة لشدة بطء تلك الطرق وكثرة الحاجة إلى الآلات ، فأحدث ذلك بطبيعة الحال تغييراً فى صناعة التعدين وأشغال المناجم ، وما زال الانقلاب فى صناعة يدعو إلى انقلاب فى أخرى حتى عم الانقلاب جميع الصناعات . بذلك هجر معظم الصناع صناعاتهم الصغيرة وهرعوا إلى المصانع الكبيرة يطلبون الرزق من طريق العمل فيها بالأجر . وإذْ كانت هذه المصانع بكل ما فيها من آلات ومعدّات ملْكا للرأسماليين فلم يكن أمام العمال بد من قبول ما يحدده أصحاب المصانع لهم من أجور : فإمّا أن يقبلوها وإما أن يعرّضوا أنفسهم وعائلاتهم للجوع . وهى حال لم يكن من العدالة والإنسانية السكوت عليها .

لذلك هبّ الكثير من الفلاسفة والكتاب والمهيّجين يدرسون هذه الحالة ويبيّنون ما فيها من مساوئ وما يلزم لها من علاج . وقد ذهبوا فى ذلك

مذاهب شتى عُرفت « بالمذاهب الاشتراكية » أو « الاجتماعية » (Socialism) ، فمنهم من لزم جانب الاعتدال واكتفى بالمطالبة بإصلاح حال العمال بتحديد أوقات عملهم وتحسين أجورهم بما يتناسب مع أرباح الصناعة ، ومنهم من طالب بجعل إدارة المصانع الكبرى فى يد الحكومة أو الهيئات المحلية أو فى أيدى مندوبين للعمال بإشراف الحكومة أو الهيئات المحلية ، لكن أحداً منهم لم يطالب بمصادرة ثروة أصحاب الأموال أو الالتجاء إلى القوة لقلب نظام الحكم ، بل عوّلوا على العمل لزيادة حقوق العمال السياسية ليكون لهم صوت مسموع فى الحكم .

٢ — ظهور الشيوعية الحديثة بزعامة ماركس

منافاتها لسنن العمران وانصراف الأمم الديموقراطية عنها

ثم شذّ عن كل هذه المذاهب فريق عُرف « بالشيوعيّين » (Communists) بزعامة « كارل ماركس » من يهود ألمانيا ، فهؤلاء عادوا إلى النغمة القديمة الممقوتة المنافية لسنن العمران وهى إلغاء المِلْكية الفردية أيًّا كانت والمساواة بين جميع الناس فيما يكسبون لعيشهم . ونشرَ « ماركس » مع صديقه « إنْجِلز » تفاصيل هذا المذهب فى بيان مطوّل يسمى « المانِفِسْتو » سنة ١٨٤٨ . وسنعود إلى ذكر مشتملاته والرد عليها فى مكان آخر . ولا عجب أن لقى هذا البيان فى زمن صدوره كل إعراض من المجتمع ، إذْ أنّ تحريم المِلْكية والامتياز ينزعان من الإنسان أكبر حافز إلى الكد وأقوى حامل على المنافسة ، وبدونهما تنعدم وسائل شحذ الهمم والدفع إلى العمل بروح لا تعرف الملل . انظر إلى صاحب عملٍ ما ترَ كيف أنه لا يضنّ على عمله بأى مجهود مهما كانت مشقته ، وفى أى وقت اقتضى الأمر

بذله، ليلاً أو نهاراً، حِرْصاً على ثروته ورغبةً منه فى تنميتها . فشتان بين هذه الحال وبين الجهود المحدودة التى يقف عندها غالب الموظفين والعمال اكتفاءً بمجرّد أداء الواجب المفروض عليهم ودرء مسئولية التقصير عنهم، وخاصة إذا علموا أن زيادة الجهد لا تغنى عنهم شيئاً .

لقد كان الواجب — حرصاً على إنماء الثروات القومية — أن يدعو الداعون، لا إلى تحريم الامتياز، بل إلى تشجيع العمال على الفوز به، بحضّهم على المنافسة فى الاجتهاد وإظهار ما فيها من إفساح المجال أمام كل مجتهد لأن يصل إلى أكبر مراتب العمل، بل لأن يصير هو يوماً ما من أصحاب الأعمال الأثرياء . والأمثلة كثيرة فى كل زمان ومكان لأفراد كانوا يوماً ما صنّاعاً أو عمّالاً معدمين، فأصبحوا باجتهادهم وحسن تدبيرهم — مع شىء من التوفيق — من أكبر الأغنياء يعيشون فى بحبوحة من العيش وينعمون بكل ما تجلبه الثروة من نعيم . فلماذا لا يكون فى صدر كل عامل شىء من الأمل لأن يصل إلى مثل ما بلغه هؤلاء ؟

وفضلاً عن كل ذلك كيف سوّلت لهؤلاء الدعاة عقولهم المناداة بالمساواة بين الناس فى الأجور مع اختلاف كفاءاتهم ؟ أفمَن يَعرف كمن لا يعرف ؟ أفمَن سَهِر الليالى مكبّاً على الدراسة إلى أن حصل على أعلى المؤهلات الفنية كمن فرّ من هذا الميدان وفضّل الراحة فهجر معاهد التعليم وقنع بالالتحاق بأى عمل صغير ؟ أفمَن يرضى من العمال بالعمل على زيادة معلوماته الفنّية بقضاء أوقات فراغه فى دراسة ليلية أو بأى وسيلة كانت مهما كلفته من مشقة كمن يقنع بمجرّد أداء العمل المقرّر عليه فى مصنعه ليقبض منه دريهمات لا يلبث أن يبدّد معظمها فى المقاهى والملاهى ؟ إن الجواب فى كل ذلك هو بلا شك كلاّ ، وإن حديث

المساواة إنما هو أكذوبة من الأكاذيب أو خرافة من الخرافات السخيفة .

لهذه الاعتبارات ونحوها أدركت الأمم الديموقراطية من بادئ الأمر أن تحريم المِلْكية على الأفراد ، والمساواة فى الأجور ، من المستحيلات ، وانصرفت الاشتراكية فيها إلى المطالبة بعلاج المساوئ التى تضير العمال وأمثالهم ، لتحقيق أكبر قسط ممكن من العدالة الاجتماعية .

٣ — احتضان الثوّار الروس للماركسية
وأَثَرظلم الحكومة القيصرية فى تيسير ذلك

أما ما كان من أمر البيان الشيوعى (المانفستو) فإنه ظل فى حكم المهمل ولا أثر له فى الجملة سوى مداومة أنصاره عقد الاجتماعات السرية من وقت لآخر دون نتيجة تذكر ، إلى أن تلقاه الثوريون فى روسيا فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، فأكبّوا على دراسته والعمل على نشر مبادئه بعد تبسيطها والزيادة عليها إغراءً للجماهير .

وقد ساعد على رواج هذه المبادئ فى روسيا تفشّى الجهل وقتئذٍ بين الملايين من أهلها واشتداد تذمرهم من الحكم القيصرى الذى لم يكد التاريخ يرى أشد منه ظلماً وقسوة أو كبْتاً للحرية .

ولقد كان ظلم حكومة قياصرة الروس فى تلك الأوقات أمراً مشهوراً تُضرب به الأمثال ، غير أنه لم يكن يخطر ببال أن تبلغ فى بلد من البلاد القسوة والاستهتار بأرواح الرعية المبلغ الذى تراه فى الحادث الآتى من الحوادث التى سبقت الثورة الروسية الأولى سنة ١٩٠٥ : نرويه برمّته ملخصاً من مصدره الرسمى وهو كتاب :

«تاريخ الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى (البلُشفيك)»

(من وضع اللجنة المركزية للحزب ومطبوع بموسكو سنة ١٩٣٩ م)

وذلك أنه فى ٣ يناير سنة ١٩٠٥ حصل إضراب للعمال فى أكبر مصانع مدينة بطرسبورج لسبب فصل أربعة من العمال. فعظمت حركة المضربين وانضم إليهم عمال المصانع الأخرى بالمدينة وصارت الحال تنذر بالخطر[١]. فقررت الحكومة القضاء على الحركة بالقوة بلا توانٍ. فدسّت على العمال قسًّا يدعى «جابون» كانت من قبل قد عينته لتهدئة خواطر العمال. فأفهم «جابون» المتظاهرين أن خير وسيلة لنيل مطالبهم وإصلاح حالهم هى أن يجتمع العمال يوم ٩ يناير ويسيروا فى موكب هادئ حاملين أعلام الكنيسة وصور القيصر إلى قصر الشتاء حيث يقدمون للقيصر عريضة بمطالبهم. فسار موكبهم فى صبيحة ذلك اليوم على الوجه المتقدم، ومعهم نساؤهم وأطفالهم حتى بلغ عدد الجميع ١٤٠٫٠٠٠ نفس. فما كان من القيصر «نيقولا الثانى» إلّا أن أصدر أوامره باطلاق النار على هذا الحشد الزاخر! فمات منهم ما يزيد على الألف، وجرح أكثر من ألفين، حتى جرت دماؤهم أنهاراً فى شوارع بطرسبورج. وكان رجال

---

(١) هذه كانت ولا تزال الطريقة الرئيسية للشيوعية فى إحداث الثورات التى يرمون بها إلى قلب نظام الحكم القائم: يحرّضون العمال فى جهة ما على الإضراب بسبب أى تذمّر يشعرون به فى مصانعهم، و يعملون على توسيع نطاق الإضراب بطريق العدوى، ثم يحولونه إلى مظاهرات عمالية، ثم إلى مظاهرات سياسية، ثم إلى هياج يختل به النظام العام وتتهيأ الفرصة للثورة المدبَّرة

« البُلشفيك[١] » يسيرون فى الموكب فقتل بعضهم وقبض على بعض آخر ، ولكنهم وجدوا فى الموقف أحسن فرصة لإقناع العمال بأنهم مخدوعون فى القيصر ورجاله وأن خلاصهم لا يكون إلّا عن طريق القوة المسلحة .

هذا هو الحادث منقولاً عن أوثق المصادر السوفييتية . وبتحليله يتضح لنا :

أولاً — أن الشعب الروسى الذى اشتهر بالتدين من قديم الزمن كان إلى وقت الحادث لا يزال على تديّنه ، بدليل امتثاله وهو فى ثورانه إلى أحد القساوسة وقبوله عن طيب خاطر حمل صور الكنيسة فى مظاهرته الثورية .

وثانياً — أن ذلك الشعب البائس كان إلى تلك اللحظة يعتبِر القيصر الملاذ الأخير الذى يلجأ إليه للخلاص مما يعانيه .

لذلك قد يعجب الإنسان كيف قبِل هذا الشعب بعينه الانقياد إلى زعماء الشيوعيين وهم الذين ينكرون الدين (كما سيأتى مفصلاً فيما بعد) ولا يرى غُلاتُهم سبيلا لنجاح قضيتهم إلاّ بخلع القيصر وإحلال الحكم الشيوعى محل حكومته . ولكنّ الظمآن يفرح برؤية السراب يحسبه ماء ، والغريق الذى أشرف على الهلاك يتعلق بأصغر خشبة يراها طافية فوق لجج الماء . فلما رأى الشعب بعد هذا الحادث — بتهييج المهيجين — أن لا أمل فى رفع الحيف والظلم عنه ما دام النظام القائم قائماً أخذ يُعنَى بالإصغاء إلى ما ينادى به المهيجون . وها هم أولاء قادة الشيوعية أمامه يعرضون عليه الانقلاب الذى ينشدونه ويصوّرونه فى أحسن صورة مغرية تنطق بأن فيه سعة العيش والعز والكرامة ، إذ أنه ينحصر كما يقولون فى انتزاع جميع الأملاك من أصحابها وجعلها ملكاً

---

(١) هو الاسم الذى أطلِقَ على الفريق المتطرف من الشيوعيين بعد انقسامهم على أنفسهم ، ومعناه الأكثرية . وسيأتى بيان ذلك مفصلاً فيما بعد

للشعب بأسْرِه مع وضع تقاليد الحكم فى يد الطبقة العاملة وحْدها . ولذلك قبل القوم السير وراء متطرفى هؤلاء القادة ، فاشتركوا فى الثورة الشيوعية الأولى ضد حكومة القيصر عام ١٩٠٥ ، فى الوقت الذى كانت فيه روسيا مشتبكة فى حرب أجنبية مروّعة ضد اليابان .

ولقد يعجب المرء كيف سوغت للقوم نفوسهم أن يثوروا على حكومتهم فى الوقت الذى يحدق فيه الخطر الأجنبى بالوطن . ولـكن الشيوعية لا تعرف الوطنية وتقول إن الشيوعيين فى جميع أنحاء العالم لا أوطان لهم — فقد تُفرّق الأوطانُ بعضهم عن بعض — بل الـكل مرتبطون بوطن واحد هو « الدولية العالمية » .

على أن المتتبع لتاريخ نشأة الشيوعية فى روسيا ونحوها يرى جلياً أن المبادئ الشيوعية المتطرفة لم تلق قبولاً سهلاً من الشعب الروسى ، وأنها لم تُقبَل من الشعب بأسره بل نفر منها الـكثيرون ، ومن بينهم نفر غير قليل من زعماء الشيوعيين أنفسهم ، كما يتضح من العجالة التاريخية الآتية : —

الفصل الثانى

عجالة فى تاريخ نشأة الشيوعية فى روسيا
وتطورها إلى ابتداء الحكم الشيوعى

---

١ — نشأة الشيوعية فى روسيا

كان الشيوعيون الروس فى أول أمرهم ينتمون إلى دوائر وهيئات « ماركسية » سرية صغيرة نبتت فى البلاد تباعًا ، وكانت أقدمها « هيئة تحرير

العمال » التى تألفت عام ١٨٨٣ : ألّفها « بليخانوف » أحد أعضاء الهيئات الثورية القديمة التى كانت تعمل فى روسيا سراً قبل أن تعرف « الماركسية » ، فما لبث أن كشفت الحكومة أمره ففر إلى الخارج ، وهناك أتيحت له الفرصة للوقوف على مذهب « ماركس » فاعتنقه وأسس هذه الجماعة الأولى فى بلاده عندما تمكن من العودة إليها . ولم يمض طويل وقت حتى ظهرت فى البلاد عدة هيئات ودوائر ماركسية أخرى عكفت على الدعاية للمذهب ، موهمة العمال أن مبادئه هى الاشتراكية الحقيقية العملية وأن العمل بها يخدم أغراض العمال أكثر من أى هيئة أخرى ثورية ، إلى أن كانت سنة ١٨٩٥ التى أسس فيها « لنين » — أبو الشيوعية المتطرفة فى روسيا وأكبر حاقد على الحكومة القيصرية — « عصبة سان بطرسبورج الكفاحية لتحرير طبقة العمال » ، فوحّد فيها جميع دوائر العمال الماركسية بالمدينة . ثم وجه نظر العصبة إلى ضرورة الاتصال بالعمال اتصالاً عملياً وإعطاء حركتهم نزعة سياسية ، وعلّمها كيف تغتنم الفرص لإلقاء ضرباتها . فكانت كلما قام إضراب فى مصنع من المصانع تبادر إلى إصدار النشرات الاشتراكية لاستفزاز العمال وإيغار صدورهم على أصحاب الأموال وعلى الحكومة بحجة أنها تحمى هـذا الاستغلال . وكانت النشرات توزع فى المصنع المضرب وفى غيره من المصانع فى وقت واحد ليكون للتحريض الأثر المطلوب .

وتلا ظهور « عصبة الكفاح ببطرسبورج » تأليف هيئات ماركسية أخرى فى المدن الصناعية الكبرى .

وفى سنة ١٨٩٨ عقد مؤتمر سرى لتوحيد هذه الهيئات الماركسية فى حزب واحد يسمى « الحزب الاجتماعى الديموقراطى » ، غير أن الحركة لم تنجح نجاحاً نهائياً فى هذه المحاولة ، إذ قبضت الحكومة على أعضاء لجنة الحزب المركزى

بمجرد تكوينها . ولم يكن « لنين » حاضراً بل كان قد قبض عليه من قبل ونُفى إلى « سيبِرْيا » .

غير أن ذلك لم يطفئ جذوة الحركة الشيوعية فبقيت الجهود تبذل سراً لتثبيت أقدام الحزب ، إلى أن تمكن لنين من إنشاء جريدة « الإسْكرا » السرية لتكون لسان حال جميع الهيئات الماركسية مجتمعة فى « الحزب الاجتماعى الديموقراطى الروسى » سنة ١٩٠١ . وبقيت جريدة « الإسْكرا » تواصل نشرها للبحوث والآراء المدّعمة للمذهب الماركسى وتحرض على الكراهية للحكومة إلى أن استفحل أمر حركة العمال وصارت تنذر بتحولها إلى ثورة عامة .

٢ — الحزب الشيوعى فى روسيا وُلد منقسما إلى « بُلْشفيك » و « مِنْشفيك »

وفى وسط هذه الزعازع ظهر فريق معتدل من الشيوعيين عُرف وقتئذ « بالاقتصاديين » لاهتمامه بالأمور الاقتصادية دون السياسية ، فنادى بعدم تقيّد الهيئات الماركسية المختلفة بقرارات واحدة وأن يُترك لها المجال حرا لتخدم المبدأ بحسب ظروف كل منها .

ومع أن « الإسكرا » بقيادة لنين ظلت تكافح هذه الفكرة بحجة الحرص على وحدة الحزب ، فإنها لم تستطع القضاء على فكرة الاقتصاديين ، وانتهى الأمر بالدعوة إلى عقد مؤتمر عام للشيوعيين ليقرر ما يراه فى الأمر . فعقد المؤتمر فى لندن سنة ١٩٠٣ . ومع أنه قرر — بقوة كثرة المتطرفين — تأليف الحزب نهائياً وشكّل لجانه ووضع منهجه وتعليماته ، فإن الحزب خرج من المؤتمر منشقاً إلى فريقين : « البُلشفيك » (ومعناها الأكثرية) « والمِنْشفيك » (ومعناها الأقلية) . وإذ كان « المِنْشفيك » هم دعاة الاعتدال فقد أظهروا تحبيذهم لمبدأ

« الاقتصاديين » وعارضوا فى أن تتناول أعمال الحزب أى حركة ثورية مسلحة ، بعكس البلشفيك ، الذين رأوا بقيادة « لنين » أن لا غنى عن استعمال القوة المسلحة لقلب الحكم .

فاتسع الخلاف بين الفريقين ، وانضم إلى « المِنْشفيك » « بليخانوف » الذى هو أول من أدخل الماركسية فى روسيا ، وقاموا معاً بالاستيلاء على جريدة « الإسكرا » ولجنة تحريرها وجعلوها لسان حالهم ، وذلك فى صيف سنة ١٩٠٤ . فأى دليل أقوى من ذلك على أن الشيوعية المتطرفة لم تُقبَل فى روسيا بدون معارضة وأنها لم يؤخذ بها كقضية مسلم بها ؟ .

ومن الغريب أن الحرب الروسية اليابانية بدأت فى يناير سنة ١٩٠٥ والحزب الشيوعى باق على انقسامه ولكل من قسميه مجلس إدارته وصحيفته الخاصة ، ولم يحملهم الخطر الأجنبى على الاتحاد و نبذ ما بينهم من خلاف . وقد أخذ « المِنْشفيك » ومعهم الزعيم البُلشفى المعروف « تروتِسْكى » جانب القيصر بدافع حماية الوطن ، فى حين أن البُلشفيك وعلى رأسهم لنين رأوا أن هزيمة الحكومة القيصرية فى الحرب منفعة للبلاد بحجة أنها تضعف مركز القيصر وتقوى أركان الثورة ! !

٣ — فشل الثورة البلشفية سنة ١٩٠٥ « وتضعضع البُلشفيك »

أما ما كان من شأن الثورة الشيوعية (أو البُلشفية) عام ١٩٠٥ فقد باءت بالفشل على الرغم من وصول لنين إلى روسيا فى إبّانها وتولّيه الجزء الهام من الحركة المسلحة مع بقائه مختفياً عن أعين الحكومة . فقبضت الحكومة على ناصية الحال وتمكنت من تشتيت الثوار والقضاء على حركتهم . واعتبر البُلشفيك ذلك نتيجة لقلة استعدادهم بسبب ما وقع من التردد وعدم تعاون

المِنْشفيك معهم وانسحبوا من الحركة مؤقتاً على أن يعودوا إليها فى فرصة أخرى مواتية .

وواصل القيصر أعماله فى محاربة العناصر الثورية وغلا فى أعمال العَسْف والقسوة ، وطالب بشخص « لنين » بوجه خاص لكنه تمكن من الفرار إلى الخارج فى ديسمبر سنة ١٩٠٧ . فكانت المدة ١٩٠٨ — ١٩١٢ فترة محنة شديدة للحزب : فأخذ بعض الأعضاء يتخاذلون عن نصرته ويتسللون من حظيرته ، ومَن لم يختف منهم من الميدان جملةً جعل ينادى بضرورة العدول عن الخطة الثورية التى كانت أساسا لمبادئ الحزب ، ونبْذ الأعمال السرية الغير المشروعة ، والاكتفاء بالأعمال المشروعة العلنية التى ترمى إلى تحسين حال العمال ومَنْ فى مركزهم من طبقات الأمة .

وأخذت هذه الحالة فى التطور ، فتشعّبت الآراء وتفرعت المبادئ : فمن المنشقين من عُرف « بأنصار التصفية » أى الذين ينادون بتصفية أعمال الحزب وحلّه وإزالة ما بقى من مؤسساته والاستعاضة عنه بهيئة مشروعة ، ومنهم « الانتهازيون » الذين يدْعون إلى انتهاز الفرص بالتفاهم مع أولى القوة والإفادة من ذلك (*) . واغتنم أصحاب المصانع الفرصة فاستبدّوا بالعمال بتخفيض أجورهم وزيادة ساعات العمل والإكثار من الغرامات .

غير أن كل ذلك لم يكسر من حدة عناد « لنين » ، فبقى يواصل فى مخبئه كتاباته فى إظهار فساد آراء المِنْشِفيك ومَن أخذ يجاريهم فى اعتدالهم ، وفى تجسيم ما يلاقيه العمال من عسف أصحاب المصانع وظلم الحكومة وقسوتها . ولما شعر

(*) هذه النبذة فى وصف حالة الحزب مأخوذة من الجزء الرابع من مختارات لنين من وضع معهد لنين بموسكو

هو وأعوانه أن البُلشفيك قد أفاقوا من صدمة الفشل وألِفوا مظاهر الإرهاب أخذوا يعملون فى الخفاء على إيقاظ روح الثورة من جديد ، واختطّوا للأعضاء خطة لتوسيع نطاق عملهم وهى ألاّ يكتفوا بالأعمال السرية التى يقومون بها مختفين عن الأعين بل يضيفوا إليها — كلما وسعتهم الحيلة — الاستعانة بالظروف الرسمية ، كعضوية مجلس الدوما (مجلس روسيا التشريعى فى ذلك الوقت) والعضوية فى الهيئات المشروعة الأخرى كالجمعيات الخيرية والأندية الرياضية ونحوها ، أى « بمَزج الوسائل المشروعة بغير المشروعة » على حد قولهم .

وعند ما اطمأنوا إلى إقناع الجماهير بأن البُلشفيك هم الذين صمدوا وحدهم للشدائد ، وأنهم هم الذين يؤتمَنون على الكفاح لتحقيق أغراض الحزب الأصلية (أى تحقيق مبادئ « ماركس » الاشتراكية الثورية) ، عقدوا مؤتمراً لهم فى مدينة « براغ » فى يناير سنة ١٩١٢ وقرروا فصل طائفة المِنْشفيك من « الحزب الاجتماعى الديموقراطى » وانفراد البلشفيك بعضويته .

واشتد استياء المِنْشفيك من هذه التصرفات وأمثالها من حَملات البُلشفيك عليهم والتقليل من شأنهم بين العمال وغيرهم من عناصر الأمة ، فلجأوا إلى الهيئة الشيوعية الدولية « الدوليّة الثانية » . وكان أعضاء هذه الهيئة قد أخذوا يشعرون — كما أسلفنا — بالفتور نحو المبادئ الماركسية الأصلية وباستحالة العمل بها . فقررت الهيئة — « حرصاً على وحدة الحزب » — أن يكفّ البُلشفيك عن التعريض بالمنشفيك ونحوهم . ولم يزيدوا على ذلك شيئاً .

وظل لنين فى منفاه يَشن الغارة على خيانة أعضاء « الدولية الثانية » ويسعى لتأليف دولية ثالثة موالية لمبادئ الماركسية الأصلية ، فلم تلق آراؤه قبولاً إلاّ من أقلية ضئيلة ولم تكن لها نتيجة . وانتهى به الأمر إلى ابتداع نظرية جديدة فى

الاشتراكية الدولية ، وهى أنه لا يُشترط لنجاح الاشتراكية الدولية أن يتم هذا النجاح فى جميع الدول فى وقت واحد بل يكفى أن يحصل هذا النجاح فى دولة واحدة أوّلًا ومنها يمكن انتشاره إلى سائر الممالك . وشرع يعمل على تطبيق هذه النظرية بالسعى لإحراز هذا النجاح فى روسيا وحدها .

وعكف البُلشفيك على العمل لخلق الحوادث التى توقظ الثورة ، بتجديد حركة الإضراب وإقامة المظاهرات والاصطدام بقوات البوليس . واستعانوا على تنظيم حركتهم وبث دعايتهم بإنشاء جريدة يومية تسمى « برافدا » (ومعناها « الحقيقة ») ، فكان لها أكبر أثر فى إثارة العمال وتهيئة أذهانهم للثورة . وكانت فى كثير من الأحوال تذكر الأمور فى عبارات تلميحية فكان يفهمها المدرَّبون على ذلك من العمال ويشرحونها لإخوانهم . ولم تغفل برافدا أمر الفلاحين ، بل عمدت إلى إفهام جماهيرهم أن حالتهم السيئة ترجع إلى سلب أغنياء الزراع لأرضهم بطريق شرائها منهم وقت الاضطرار بأبخس الأثمان ، ومهّدت لهم وللعمال فكرة التحالف معاً .

٤ — نشوب الحرب العالمية الأولى وتجدد ثوران البُلشفيك واستيلاؤهم على السلطة

وبينما كانت بوادر الثورة آخذة فى الظهور نشبت الحرب العالمية الأولى (عام ١٩١٤) ، فوجد البُلشفيك فيها الفرصة للغدر بالحكومة ، كما وجدوا فى الحرب اليابانية الروسية الفرصة لإشعال ثورتهم الأولى عام ١٩٠٥ .

ومع أن الحكومة تمكنت فى بادئ الأمر من القضاء على مظاهر الثورة ، فقد واصل البُلشفيك تحريضهم للعمال وإفهامهم أن هذه الحرب ليست حرب

دفاع عن الأوطان بل هى حرب عدوانية استعمارية أثارها أصحاب الأموال فى مختلف الدول الرأسمالية بدافع تنافس تلك الدول على استعمار بقاع الأرض المعمورة واستغلالها ، وأن الغنم فيها لأصحاب الأموال ، والعمال هم الضحية ، وأنه يجب شنّ الغارة على هذه الحرب نفسها بتحويلها إلى حرب أهلية ضد الحكومة القيصرية .

وقد ساعد على نجاح هذا التحريض سوء الحالة الاقتصادية فى البلاد وإشرافها على المجاعة ، مع توالى الهزائم على الجيوش الروسية . فتوصل البُلشفيك إلى التأثير فى سير حركة انتاج معدّات القتال ، ووصلت دعاياتهم إلى رجال الجيش والأسطول ، معلنين أن الماركسيّة تجعل من العمال فى جميع الدول إخوانا وأن الحرب التى تجعل فريق العمال فى دولة ما يقاتل عمال دولة أخرى يجب أن تقاوَم وأن تشهر عليها حرب أخرى .

وكان لا يزال عندهم بقيّة من الأمل فى أن الماركسية فى الدول المحاربة الأخرى ستوجد مثل هذا الشعور بين عمالها ، ولكن خاب ظنهم واقتنع العمال فى كافة تلك الدول بوجوب الإخلاص فى القتال « دفاعاً عن الوطن » الذى يجب أن يكون له الاعتبار الأول (*) . فتضاعفت هزائم الجيوش الروسية ، وانتشرت الكراهية للحكومة القيصرية فى كل مكان ، وأخذت طبقة « البورجوازيّة »

(*) وقد غضب زعماء البلشفيك فى روسيا لأن قادة الأحزاب الاشتراكية فى الممالك الأخرى الأوربية لم ينظروا للحرب هذه النظرة فأخذوا ينادون بالوطنية دون الاشتراكية وقبلوا الاشتراك فى الحكم فى بلادهم أثناء الحرب . مع أن الحقيقة أن لا غرابة فى ذلك لأن الوطنية تغلب كل اعتبار آخر ، بل ان فيما حصل أعظم برهان على تعنّت زعماء الروس وتغلب غرضٍ آخر على نفوسهم هو رغبتهم فى الوصول إلى الحكم بأى ثمن .

نفسها (أصحاب رءوس الأموال) تخشى من عجز القيصر « نيقولا الثانى » عن الاستمرار فى الحرب وأخذت تعمل سراً على عزله وإقامة أخيه « ميخائيل رومانوف » مكانه .

فاغتنم البلشفيك فرصة انتشار الاستياء وجدّوا فى حركتهم الثورية وحوّلوها إلى ثورة علنية يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩١٧، وفى ٢٧ فبراير انضم الكثير من الجند إلى الثوار ، وسرت الحركة بسرعة البرق من بتروغراد إلى المدن الأخرى ، وقبض الثوار من بادئ الأمر على الوزراء وكبار رجال الدولة وعزلوا ممثلى حكومة القيصر فى كل مكان . وتعرف هذه الحوادث « بثورة فبراير سنة ١٩١٧ » . على أنه سرعان ما اتضح للبلشفيك أن هذه ليست خاتمة الثورة ، وأن الذين قبضوا على ناصية الحكم ليسوا هم قادتهم .

وذلك أنه منذ بداية الثورة كان العمال والجند قد أخذوا يعملون على إعادة إنشاء مجالس « السوفييت » ، وهى مجالس إقليمية ابتدعها قادة ثورة سنة ١٩٠٥ تتألف من ممثلين لعمال جميع المصانع وتتولى إدارة شئون البلاد دون تقيّد بقوانين الحكومة أو أوامرها . وكانت صورتها لا تزال مطبوعة فى أذهان العمال ، فبادروا إلى إعادتها بمجرد القضاء على الحكومة القيصرية . ومن الغريب أنه عند ما أجريت الانتخابات لهذه المجالس فاز بالأغلبية العظمى لعضويتها فريق « المِنْشفيك » وأمثالهم من الطوائف المعتدلة ! ! ويعزو البُلشفيك ذلك إلى أسباب شتى : كقولهم إنه بينما كان البُلشفيك مشغولين فى الشوارع بقيادة الثورة كان المِنْشفيك وأمثالهم يختطفون المحال بالمجالس السوفييتية ، وكقولهم إنه بينما كان زعماء البُلشفيك فى السجون أو فى المنفى كان زعماء المنشفيك وإخوانهم يمرحون فى شوارع بتروغراد وموسكو وغيرهما من المدن الكبرى .

ويزيد « لنين » على ذلك أن الحرب قد ذهبت بعدد كبير من العمال والفلاحين الراسخين فى مبادئ الثورة والعلم بمنزلة زعمائها ، وحلّ محلهم الملايين من الناشئين الذين تجوز عليهم مغالطات « البورجوازية » فاندفعوا وهم فى نشوة الفرح بانتصار الثورة إلى إعطاء أصواتهم لهـذه الطوائف المتساهلة ، إلى غير ذلك من الأقوال التى يُستبعد أن تجوز على عقل القارئ المتأمل . أفلا يدهش القارئ كيف لم يتنبّه البُلشفيك إلى ذلك ويحولون دون وقوعه إذا كان فى استطاعتهم ذلك ؟ إن الأقرب إلى الذهن من كل ما تقدم أن الذين فازوا بالأغلبية هم الذين رآهم الناخبون أوْلى من غيرهم بتمثيلهم وأجـدر بتولى زمام الحكم ، وأن الشعب كان لا يزال إلى هذه اللحظة يؤثر الاعتدال وينفر من التطرف .

وظل البُلشفيك يرقبون تطور الحالة لإثارة الجماهير من جديد . وحدث أن زعماء المِنْشفيك وأمثالهم اتفقوا سراً مع بعض أعضاء « مجلس الدوما » على إنشاء حكومة مؤقتة وعلى رأسها الأمير « لفوف » الذى كان القيصر نيقولا الثانى على وشك تعيينه رئيس وزراء حكومته . فاغتنم البُلشفيك الفرصة وأخذوا يقبّحون الحكومة المؤقتـة فى نظر العمال بقولهم إنها حكومة « بورجوازية » وانها ليست فى جانب الشعب وأنها تنوى إعادة الحكومة الملكية ومواصلة الحرب ، فى حين أنه فى مقدمة أغراض الثورة إنهاء الحرب وتوفير السلم والقوت للشعب ، فضلا عن أن مجالس السوفييت التى فرح بها العمال والجند لم تجدْ مجالاً للعمل إزاء استئثار الحكومة المؤقتة بالسلطة .

وفى الوقت الذى أخذت فيه هذه الأقوال تلعب برءوس الجماهير التى سئمت الحرب وأشرفت على الجوع ساعد الحظ البُلشفيك بعودة رئيسهم لنين من منفاه فى يوم ٣ ابريل سنة ١٩١٧ عن طريق ألمانيا ، ففعل وصوله فى هذه الظروف

فعل السحر بالجماهير ، وخاصة بعد أن علموا أن الحكومة المؤقتة قد أبلغت الحلفاء سراً أنها راغبة فى مواصلة الحرب واحترام جميع تعهدات روسيا للحلفاء .

وفى وسط الهياج الذى أعقب ذلك بادر البُلشفيك إلى عقد مؤتمر عام يمثل البلشفيك فى جميع أنحاء روسيا ، فعقد المؤتمر علنا لأول مرة فى تاريخ البلشفيك وأقرّ تحويل جميع السلطة إلى مجالس السوفييت ، وأيّد المبادئ الأساسية للبلشفيك بشأن وجوب نزع ملكية الأراضى ومنح حق تقرير المصير للأمم الغير الروسية الداخلة فى دولة روسيا .

وشرع البُلشفيك فى أعمالهم التحريضية على هذا الأساس المغرى ، وحرص زعماؤهم على منع استعمال القوة المسلحة قبل أوانها خوفاً من الفشل ، واختفى لنين عن أعين الحكومة المؤقتة وصار يدير الحركة من مخبئه . وكان من جراء هياج الخواطر فى هذه الآونة أن أخذ العمال فى كثير من أنحاء روسيا يعزلون الأعضاء القدماء لمجالس السوفييت ويُجْرون لها انتخابات جديدة أسفرت عن أغلبية كبيرة للبُلشفيك .

ولما رأى البُلشفيك أنهم قد أتموا عدتهم وأحكموا أواصر التحالف بين العمال والفلاحين قررت لجنة حزبهم المركزية الاستعداد لبدء الحملة بمجرد إعطاء الإشارة ، وأرسلت رسلها إلى الأقاليم ليديروا حركة الثورة طبقاً لخطتها . وفى يوم ٢٥ اكتوبر سنة ١٩١٧ أعطيت الإشارة ، وكان الاستعداد فى هذه المرة أعظم منه فى ثورة سنة ١٩٠٥ ، وكان الكثير من رجال الجيش والأسطول قد كرهوا الحرب وانحازوا إلى جانب الثوار ، فتم قلب الحكومة المؤقتة فى يوم واحد ، وفى المساء عقد مؤتمر عام لمجالس السوفييت فصار هذا منذ تلك اللحظة أساس نظام الحكم فى روسيا . وألف المؤتمر أول حكومة اشتراكية سوفييتية

فى روسيا ، وجعل إدارتها فى يد مجلس يسمى «مجلس مندوبى الشعب» وأسندت رياسته إلى « لنين » .

٥ — الحرب الأهلية ضد الحكومة الشيوعية

وكان فى مقدمة أعمال هذه الحكومة عقد الصلح مع ألمانيا وإخراج روسيا من الحرب . ويعرف ذلك بصلح « برِسْت ليتو فِسْك » . ومما يسترعى النظر أن الزعيم المشهور « تروتِسْكى » الذى كان إلى هذه اللحظة من أعضاء حزب البُلشفيك (بشعبة الأقلية) كان رئيس هيئة المفاوضة مع ألمانيا ، فلما عُرضت عليه شروط الصلح لم يقبلها لِمَا رآه فيها من الهوان (١٠ فبراير سنة ١٩١٨) ويقول كتاب « تاريخ الحزب الشيوعى » (وهو المصدر الرسمى السوفييتى الذى سبقت الإشارة إليه) : « ولما لم تر الحكومة فائدة من رفض هذه الشروط سحبت « تروتسكى » من المفاوضة ، واضطرت فيما بعد إلى قبول شروط أسوأ منها » . هذه هى أقوال الحكومة الشيوعية ، فلنقابلها بقول المؤرخ الإنجليزى الكبير « ه . ا . ل . فِشَر » فى كتابه « تاريخ أوربا » طبعة ١٩٣٦ ص ١١٤٤ فى الموضوع نفسه إذ قال :

« إن لنين وافق فى معاهدة برِسْت ليتوفِسْك (٣ مارس ١٩١٨) على سلخ مساحات شاسعة من روسيا دون أن يبدو عليه أقل تأثر أو خجل ، فنزل للألمان عن فنلندة وإستونيا وليفونيا وكورلندة وليتوانيا وبولندة الروسية » .

« ولعل ذلك هو الذى حمل الكثيرين على الاعتقاد بأن الوازع الأكبر للنين هو الوصول إلى الحكم بأى ثمن ، بل لعل هذه الشروط المخزية هى أكبر الأسباب التى حدتْ بجانب كبير من الشعب إلى الخروج على الحكومة وتجريد

قوة حربية عظيمة (الجيش الأبيض) لمقاومتها ، وقد استولى الثوار فى هذه الحرب على أقاليم هامة بأكملها ، وأغلب الظن أنه لم يُثْنِهم عن عزمهم فى مواصلة الحرب إلّا الشعور بمرارة مشاركة القوات الأجنبية لهم فى القتال داخل بلاد الوطن » (يشير إلى قوات الحلفاء الذين سخطوا على انسحاب روسيا من الحرب وشنوا عليها الغارة بأمل خلع الحكومة الشيوعية قبل رسوخ قدمها وإقامة حكومة ديمقراطية تواصل معهم الحرب) .

والحقيقة أن هذه الحركة التى قامت ضد الحكومة الشيوعية لم تكن بالأمر الهيّن ، بل كانت حرباً أهلية عنيفة — تعاونها قوات أجنبية — بدأت عام ١٩١٨ وظلت نارها مستعرة ثلاث سنوات كاملة احتلت فى خلالها قواتُ الثوار والجيوش الأجنبية معظم الأصقاع الروسية الواقعة على الحدود حتى تم لها حصار روسيا الداخلية تقريباً ، فامتنعت عنها الموارد النفيسة التى تأتيها من هذه الأنحاء وكادت المجاعة تتفشى بين الشعب والجيوش المحاربة .

ولقد عزا البُلشفيك هذه الحركة إلى الرجعيين والرأسماليين وغيرهم ممن يريدون القضاء على نتائج الثورة الشيوعية ، ولكن ضخامة الحركة وعظم الجيوش التى أُلّفت من أجلها ومواصلتها القتال هذه المدة الطويلة لا تدع مجالاً للشك فى أن العناصر الساخطة فى الأمة لم تكن محدودة القدر أو ضعيفة البأس ، وأن هذه الحرب الأهلية إن هى إلاّ برهان جديد فاق كل دليل سابق على أن الشيوعية لم تلقَ فى روسيا قبولاً عاماً أو خالصاً من كل مقاومة ، وما يدرينا لو كان قُدّر لهذه الحرب الأهلية النجاح لكان فى ذلك القضاء المبرم على الشيوعية فى روسيا ولم تقم لها قائمة فيها بعد ذلك . ولكن أتت المقادير بغير ذلك ، فإنه بفضل تنبّه الروح الوطنية إلى الخطر الأجنبى الذى ينجم من توغل قوات الحلفاء داخل البلاد كُسِرَ

من حدة مقاومة الثوار ، وأخذ سيل المتطوعين يتدفق على جيش الحكومة (الجيش الأحمر) ، وانتهى الأمر بتغلبه على جيوش الثوار والأجانب معاً ، فخمدت الثورة ، وأخذت الحكومة تسير فى حكم البلاد على المبادئ الشيوعية . ويتضح من الصفحات التالية مبلغ إخفاقها فى تطبيق تلك المبادئ وعدم برّها بما سبق تقديمه للجماهير من وعود .

الفصل الثالث

سير الحكم الشيوعى فى روسيا (من الوجهة الاقتصادية)

---

١ — المنهاج الشيوعى الأصلى وصعوبة تنفيذه (إلى انتهاء عهد الفترة)

تعليق على المصدر السوفييتى الرسمى

سبق أن ذكرنا أنه لما اشتد شعور الجماهير فى روسيا بظلم الحكومة وعدم قيامها بشىء ما لتخفيف وطأة البؤس عنهم أخذ الكثير منهم يُنصتون إلى أقوال المحرّضين الذين يدْعون إلى قلب نظام الحكم وإحلال النظام الشيوعى محله . فما هى أركان هذا النظام الذى استهَوَوا به الجماهير فاندفعوا وراءهم فى تيار الثورة طمعاً فيما ستجلبه عليهم من نعيم ؟ .

إننا نورد فيما يلى هـذه العناصر مع ما يحيط بها من عبارات الإغراء والتحريض ، نقلاً عن الجزء الأول من « مختارات لنين » من وضع معهد لنين بموسكو باللغة الانجليزية تحت عنوان منهاج الحزب الاجتماعى الديموقراطى (الشيوعى فيما بعد) ، وهو الوارد بالكتاب المذكور فى الصفحات ٤٦٧ — ٤٩٤ : —

« إن انتشار المصانع الكبيرة فى روسيا آخذ فى الازدياد بسرعة هائلة نتيجتها القضاء على « الكُستار » (أصحاب المحال الصناعية الصغيرة) وعلى الفلاحين ، وتحويلهم إلى عمال معدمين والتجاؤهم إلى المدن والمراكز الصناعية .

« وبما أن نمو الرأسمالية بهذا الشكل معناه زيادة الإثراء والترف بين عدد صغير من الأفراد هم أصحاب المصانع الكبيرة والتجار والملاك ، وزيادة الفقر والظلم بين العمال : فليس هناك سوى وسيلة واحدة للقضاء على هذه الحالة ؛ وهى إلغاء المِلْكية الشخصية لوسائل الإنتاج وتحويل ملكية جميع المصانع والورش والمناجم والضياع الزراعية الكبيرة إلى المجتمع بأسره ، وتسيير العمل فيها على الطرق الاشتراكية بإدارة العمال أنفسهم ويُنْفق من إيرادها على العمال . وأما ما يزيد من الإيراد على حاجات العمال المعيشية فيصرف فى سبيل ما يعود على العمال بتحسين كفاءاتهم وتمتّعهم على قدم المساواة بمزايا العلوم والفنون . ولهذا الغرض كان من الضرورى أن تتحول القوة السياسية — أى قوة الحكم — من الحكومة الحالية الخاضعة لنفوذ أصحاب الأموال وكبار ملاك الأراضى الزراعية — والتى يمثل أعضاؤها الرأسمالية — إلى أيدى طبقة العمال » .

هذه هى الوعود المُغْرية التى نادى بها المحرّضون من قادة الحزب الاجتماعى الديموقراطى (الحزب الشيوعى فيما بعد) ، فلا غرابة أن استهوت عقول الملايين من قوم يشعرون بالبؤس والحرمان .

ومع ذلك قد رأينا أنه فى كل مرحلة من مراحل الحركة الثورية كان يوجد دائماً عناصر كثيرة معارضة تقاوم الانقلاب العنيف وتفضّل عليه الإصلاحات السلمية . وكان آخر مظهر من هذه المقاومة تلك الحرب الأهلية الشنيعة التى ظلت نيرانها مستعرة ثلاثة أعوام بأمل القضاء على الشيوعية فى روسيا .

قد كان ما كان ، وتمّ الأمر للحزب الشيوعى ، فتولى الحكم على الوجه الذى أوضحناه ، وبقى الحكم فى يد رجاله إلى يومنا هذا . فلنستعرض الآن كيف سار بالأمور فى هذه المدة ، ومدى إخفاقه فى تطبيق المبادئ الشيوعية ، وعدم وفائه بالوعود التى وعد بها الجماهير قبل الوصول إلى الحكم ، متوخّين بقدر ما فى الإمكان إسناد البيانات إلى مصادرها ، مما لا يدع مجالا للشك فى فساد المبادئ الشيوعية وعدم صلاحيتها للتطبيق فى ميدان العمل : —

فترة الانتقال

(إلى عهد الإصلاح الاقتصادى السلمى)

جاء تحت هذا العنوان بالفصل الخامس من كتاب تاريخ « الحزب الشيوعى » من وضع اللجنة المركزية للحزب ما يأتى : —

« خرجت روسيا من الحرب العالمية والحرب الأهلية التى تلتها منهوكة القوى محطمة المصادر الاقتصادية : فنقص محصولها الزراعى إلى نصف ما كان فى عهد الحكومة القيصرية مع ما هو معروف عن إنتاج ذلك العهد من انحطاط ، وأسوأ منه محصولها الصناعى فقد نقص إنتاج الصناعات الكبرى إلى نحو سبع ما كان ، وكانت معظم المصانع معطلة . وشحّت الحاجات الضرورية للمعيشة مثل الخبز واللحم والملابس والصابون . وكان الأهلون طوال مدة الحرب قانعين بهذه الحالة ، لكنهم شعروا بشدة وطأتها بمجرد انتهاء الحرب ونادوا بوجوب إصلاحها فى الحال .

« وكان النظام الاقتصادى الذى تم على أساسه تحالف الفلاحين مع طبقة العمال هو أن تقدّم الحكومة السوفييتية للفلاحين الأرض الزراعية مع حمايتهم

من كبار الملاّك و « الكولاك » (كبار المزارعين) نظير قيامهم بتقديم « الفائض » من محاصيلهم الزراعية عن حاجتهم . وعُرف هذا النظام « بشيوعية الحرب » . فلما وضعت الحرب أوزارها رأى الفلاحون أن تسليمهم لكل هذا « الفائض » يحرمهم من الحصول على حاجاتهم من المنتجات الصناعية ، فكان ذلك أهم سبب من أسباب شكواهم .

« وقد أقرّ « لنين » وجهة نظر الفلاحين ، وأخذ يشرح لقومه أن نظام « شيوعية الحرب » كان ضرورة حربية ، وأن الإصلاح الاقتصادى الذى يجب الشروع فيه على الفور يجب أن يتناول هذا الأمر الهام .

« وما كادت الحكومة تشرع فى إعداد مشروعات إصلاحها الاقتصادى حتى هبّ خصومها من كل صوب يدسّون لها الدسائس ويتهمونها بالعجز . فمن ذلك أن لجنة الحزب المركزية أعدّت مشروعاً بإلغاء « شيوعية الحرب » ، وأن يحلّ محلّ « فائض المحصول » الذى كان يقدمه الفلاحون للحكومة « ضريبةٌ عينية » تقدر نسبتها للمحصول بما يتفق والعدالة . ورأت اللجنة أن فى ذلك إنعاشاً لحركة التعامل وأساساً اقتصادياً جديداً للتحالف بين الفلاحين والعمال ، وناجت العمال ونقاباتهم ألاَّ يدخروا وسعاً فى معاونة الحكومة والحزب فى تنفيذ ذلك . فما كاد خصوم الحكومة يعلمون بهذه المشروعات حتى حملوا على الحكومة قائلين إن هذا « النظام الاقتصادى الجديد » (New Economic Policy) – N.E.P. – وهو إحلال الضريبة العينية محل الفائض فيه رجوع إلى الوراء . واتسع نطاق الجدل : بدأهُ المعارضون داخل الحزب برعاية « تروتِسْكى » ، ثم انضم إليهم الكثيرون ممن لا يفهمون حقيقة الحاجة الاقتصادية للبلاد ولا تاريخ الحركة الثورية ، حتى تضاربت الاقتراحات وصار يُخشَى من انتشار الفتنة فى البلاد .

« فعُقد المؤتمر العاشر للحزب الشيوعى فى ٨ مارس سنة ١٩٢١ لنظر الحالة. فأقر آراء لنين على طول الخط ، ورأى أن سلوك الشُعب والجماعات المعارضة المنتمية إلى الحزب فيه تعضيد لأعداء الحزب من الطوائف التى تروم انهيار أعمال الثورة الشيوعية ، وأن استمرار هذه الحال يؤدى إلى انحلال الحزب. وقرر المؤتمر حل جميع هذه الشعب والجماعات المعارضة ، وأن كل من يحاول من الأعضاء الخروج على ذلك يفصل من الحزب فى الحال ، حرصاً على وحدة الحزب وسلامته.

« أما عن نظام « شيوعية الحرب » فقد أقر المؤتمر إلغاءه ، أى العدول عن الاستيلاء على فائض المحصول من الفلاحين وأن تقرر بدلاً منه ضريبة عينية معتدلة ، ولا عبرة بما قاله المعارضون من أن فى ذلك رجوعاً إلى الوراء ، فإنه رجوع مؤقت للراحة والانتعاش ، حتى إذا تمّ الغرض منه أمكن الانتقال من هذا النظام بتؤدة وهدوء إلى النظام الاشتراكى الكامل.

« وقد كان من تكرار حملات المعارضين أن كشف عن سوء نية معظمهم ، فقرر الحزب « تطهير » عضويته من أمثالهم . ففصل منهم ١٧٠٫٠٠٠ شخص أى نحو ٢٥ فى المائة من الأعضاء. فصفا بذلك معدن الحزب وقوى مركزه ، وثبتت قدم التحالف بين طبقة العمال والفلاحين ، وامتد التحالف مع هؤلاء إلى متوسطى الحال منهم بعد أن كان قاصرا على صغار الفلاحين ».

« واحتفظت حكومة السوفييت لنفسها « بمفاتيح الاقتصاد الرئيسية » أى المؤسسات الصناعية الكبرى ووسائل النقل والبنوك والأرض والتجارة الداخلية والخارجية.

« وبعد عام من اتبّاع « النظام الاقتصادى الجديد » (.N.E.P) أخذ « لنين »

وأتباعه يشعرون بضرورة الاستعداد لإنهاء هذه الهدنة والعمل على لمّ الصفوف لتكوين « نظام اشتراكى كامل » . فأخذوا ينادون بأن المسألة أصبحت مسألة حياة أو موت فى النضال بين الاشتراكية والرأسمالية ، ولا بد لانتصار الاشتراكية من إحكام التعاون بين الصناعة والزراعة .

« ثم تدرجوا إلى المطالبة بالزراعة على نطاق واسع — أى الزراعة الجماعية — على نمط عمل الجمعيات التعاونية ، تمهيداً للانتقال إلى النظام الاشتراكى » .

« وفى نوفمبر سنة ١٩٢٢ خطب « لنين » فى الناس مستعرضاً الحالة فى الخمس السنوات التى مضت على الحكم السوفييتى فقال « إن روسيا ذات النظام الاقتصادى المؤقت (N.E.P.) يجب أن تصبح روسيا الاشتراكية » . وكان هذا آخر خطاب عام للنين ، إذ قد أصابه المرض بعد ذلك بقليل فحجبه عن الناس وإن كان قد بقى يمدّ الحزب بمقترحاته كتابةً لآخر رمق من حياته .

« وفى إبريل سنة ١٩٢٣ انعقد المؤتمر الثانى عشر للحزب (بدون حضور لنين لأول مرة منذ تولى الحزب الحكم) وقرر بطلان نظريات المعارضين ، ومن بينها محاولة تخلّى الحكومة عن احتكار التجارة الخارجية .

« وأخذ القادة يشعرون بعد انتهاء المؤتمر ، بمصاعب كثيرة فى الحالة الاقتصادية رغم ما بُذل من جهود : فالصناعة تتقدم ببطء لا يتناسب مع حاجة البلاد (مع كثرة العمال العاطلين) ، وارتفعت أسعار المنتجات الصناعية بالنسبة لمحصولات الزراعة ارتفاعاً جعل الفلاحين يحجمون عن شرائها . فبُذلت جهود عظيمة لتدارك كل ذلك . غير أن المعارضين انتهزوا فرصة مرض لنين لشن هجوم جديد عنيف على الحزب ورياسته . وكان « تروتسكى » أشدهم هجوماً ، وكان الطلبة من بين من استعان بهم فتملّقهم وسماهم « البارومتر الحقيقى » للشعور

بالحالة وأن أعوان لنين القدماء قد شاخوا وأصبحوا غير صالحين لتسيير الأمور .

« وعلى الرغم من انشغال الحزب بالحالة الاقتصادية قد قبل منازلة هؤلاء الخصوم بعقد المؤتمر الثالث عشر فى يناير سنة ١٩٢٤ .

« ففنّد فيه الرفيق « ستالين » آراء « تروتسكى » وأتباعه ، وأبان أنهم إنما يريدون إحلال مذهبه محل مذهب لنين مؤسس الحزب والساهر على نمائه ، وأن عملهم يخشى منه على الحزب من الانحلال وضياع الجهود الطويلة التى بذلت من أجله . فألّف قلوب الأعضاء حول لجنة الحزب المركزية ، ومهّد الطريق للقضاء على مذهب « تروتسكى » .

« وفى ٢١ يناير سنة ١٩٢٤ مات لنين ، . . . . فرُشح للرياسة بعده الرفيق « ستالين » .

« وفى تأبين ستالين للنين أتى ستالين على ملخص المبادئ التى علّمها لنين لقومه . . . وأقسم بلسان الحزب على المحافظة على هذه المبادئ . وعقد الحزب النية على السير بزعامة ستالين نحو إتمام نظام الاشتراكية فى روسيا ، رغم إخفاق الثورات فى غرب أوربا ورسوخ قدم الرأسمالية فيها ، وقالوا فى ذلك : « مالنا وغيرنا ؟ إن الظروف فى روسيا وتاريخ كفاح العمال فيها تسمح بذلك » .

هذه هى خلاصة عن الحالة فى روسيا السوفييتية منذ نجاح الثورة الشيوعية فى اكتوبر سنة ١٩١٧ إلى وفاة لنين وتولى ستالين زمام الحكم فى أوائل سنة ١٩٢٤ ، نقلاً عن المصدر السوفييتى الرسمى الآنف الذكر ، ومنها يتضح :—

أولا — انه وجدت مصاعب مادية حالت دون تطبيق بعض النظريات الشيوعية الهامة فى إدارة الشئون الاقتصادية اضطر الحزب الشيوعى إلى الخضوع لها .

ثانياً — ان معارضة المعارضين لسياسة الحزب وآرائه لم تنته لآخر لحظة

من هذه المدة ، وأنهم اعتبروا مسايرة الحزب للظروف رجوعاً إلى الوراء وتمشيا مع الرأسمالية .

ثالثاً — أنه إلى آخر لحظة من هـذه المدة كانت السياسة الاقتصادية التى سارت عليها البلاد هى تلك « السياسة الاقتصادية المؤقتة » التى لا تتفق والنظام الاشتراكى ، وأن غاية ما تصبو إليه نفوس زعماء الحزب وبذلوا الجهود لأحرازه هو الانتقال مستقبلًا إلى ما سموه « النظام الاشتراكى الكامل » .

٢ — أنباء الفترة نفسها عن المصدر الأمريكى الرسمى « الشيوعية فى ميدان العَمَل » والتعليق عليها

والآن نورد للقارئ صورة أخرى من وصف الحالة فى الفترة نفسها ، نقلاً عن مصدر أمريكى محترم وهو كتاب :

الشيوعية فى ميدان العمل

بحث وتحليل معززان بالوثائق عن الشيوعية فى ميدان العمل فى الاتحاد السوفييتى قام بإعداده قسم المراجع التشريعية بمكتبة الكونجرس (المؤتمر) للولايات المتحدة برياسة إيرنِست جريفِث .

وذلك بناء على اقتراح و بإشراف النائب إيفريت ديركسِن نائب ولاية إلينُوى .

COMMUNISM IN ACTION

A Documented Study and Analysis of Communism in Operation in the Soviet Union

Prepared at the instance and under the direction of Representative Everett M. Dirksen of Illinois

BY

The Legislative Reference Service of the Library of Congress Under the Direction of

Ernest S. Griffith.

ولوضع هذا الكتاب قصة نوردها بإيجاز فيما يلى نقلاً عن فاتحة الكتاب للنائب إيڤرِتْ ديركسِن . قال : —

« يرجع السبب فى وضع هذا الكتاب إلى أننى كنت أخطب فى جماعة من المزارعين فى مدينة « شيكاغو » عام ١٩٤٥ فى موضوع انتشار الشيوعية فى أنحاء شتى من العالم . وعند انتهاء خطابى طلب إلىّ الكثير من المستمعين أن أرشدهم إلى كتاب سهل موجز يبين بدون تحيز الحالة التى تسير بها الأمور عملياً فى البلاد المتبع فيها النظام الشيوعى . فلم أعثر فى ذهنى على شىء يطابق هذا الطلب .

« على أن هذا الحادث أثار فى نفسى اهتماماً كبيراً بالأمر . فإن موضوع الشيوعية طالما أحدث هياجاً فى الخواطر بدون جدوى ، إذ لا يصدّ سير الشيوعية سوى نشر المعلومات الصحيحة عن الطريقة المتبعة فى العمل بمبادئها . وعمدتُ فى الحال إلى التفكير فى تصميم الخطة التى يوضع بها الكتاب الذى يلائم هؤلاء المزارعين ويخدم فى الوقت نفسه المصلحة العامة بشأن الشيوعية .

« فلو أن المزارعين وقفوا على حقيقة النظام السوفييتى المتبع فى الزارعة ، وزادت معلومات الطبقات العاملة عن حالة العمال والعمل فى الاتحاد السوفييتى وخاصةً العمل الإجبارى الشائع فى تلك البلاد ، أو لو أن المؤمنين الخاشعين لله والذين لا يقبلون بمبدئهم الدينى بديلا علموا بمبلغ ما تلْقاه الأديان فى روسيا من الحرية ، أو لو أن شعبنا عامة (الشعب الأمريكى) الذى يتمتع بأرقى مستوى فى المعيشة عرفه التاريخ — لو أنه علم بحقيقة مستوى المعيشة لمختلف الطبقات فى تلك البلاد ، أو لو أن هذا الشعب الذى رأى بنفسه ما جرّته حرية المشروعات فى أمريكا على البلاد من التقدم الهائل فى مدى مائة وخمسين عاماً أو يزيد —

وقف على حقيقة سير الصناعة ونظم إدارتها فى روسيا ، أو لو أن الذين تحدّثهم أنفسهم بأن نظامنا النيابى الدستورى فى الحكم يفضله النظام الشيوعى فى شىء ، وقفوا على حقيقة نظام الحكومة وطرق الحكم الشيوعية ، أو لو أن الذين يشعرون بضرورة تنظيم طرق معيشتنا علموا بالطريقة التى تُقضَى بها أوقات الفراغ طبقاً للنظام الشيوعى ، الخ الخ : لكان فى ذلك كله أنجع وسيلة لوقف سير الشيوعية .

« هذه هى النقط الأساسية التى رأيت أن يتناولها الكتاب المطلوب . ويجب أن يكون الكتاب موجزا سهلًا بعيداً عن كل تحيّز خاليا من التفصيلات الفنية أو التاريخية ، وأن يتناول فى بحثه الحالة العملية الواقعية كما تشاهد فى البلاد الشيوعية ، وأن تستند المعلومات فيه إلى المصادر التى استقيت منها .

« ورأيتُ أن يكون للكتاب صبغة رسمية . ففكرت فى أول الأمر أن أعرض الموضوع على المؤتمر (الكونجرس) ليصدر قراراً بتأليف لجنة رسمية لوضع الكتاب . ولكننى خشيت طول هذه الإجراءات والصعاب التى قد تكتنف تأليف اللجنة المذكورة . فاهتديت إلى الالتجاء إلى قسم المراجع التشريعية بمكتبة « الكونجرس » برياسة المستر إرنِسْت جريفِث . فإن هذا القسم بصفته جزءاً من مكتبة الكونجرس وواقعاً تحت إشرافه المباشر يعدّ هيئة رسمية معتبرة ولديه من الوسائل ما يسهّل عليه القيام بهذا العمل ، بل إن هذا العمل من صميم اختصاصه الذى يتناول البحث عن الحقائق وجمعها وطبعها وجعلها فى متناول أعضاء المؤتمر ولجانه .

« فعرضت الأمر على المستر جريفث ، وأوضحت له أنه إذا قبل القسم القيام

بالعمل فإنه يكون مطلق التصرف فى وضعه ، وأن لا غرض لى سوى أن يكون الكتاب خالياً من التحيّز حاويا للمحاسن والمساوئ معا . فرحّب المستر جريفث بالفكرة ، وعقدنا لبحث الموضوع عدة اجتماعات أسفرت عن شروع القسم فى وضع الكتاب المنشود . وها قد تم إعداد الكتاب بعد جهود شاقة بذلها رجال القسم فى قراءة الكتب وفحص الملفات والوثائق ، والرجوع فى بعض الأحيان إلى المصادر السرية . وها هو ذا قد صدر : مَرْجِعاً قيّما يرجع إليه أعضاء المؤتمر وأفراد الشعب عامة فى هذا الموضوع الخطير » .

وقد صُدِّر الكتاب بصورة قرار من مجلس النواب الأمريكى بتاريخ ٢٢ يوليه سنة ١٩٤٦ بالموافقة على طبع الكتاب واعتباره مستنداً رسميا من مستندات المجلس .

* * *

هذه هى قصة وضع الكتاب الذى سننقل عنه وصفا موجزا للحالة الاقتصادية فى روسيا السوفييتية فى الفترة التى مضت منذ تولى الحزب الشيوعى الحكم إلى وفاة لنين وتولية ستالين فى أوائل عام ١٩٢٤ ، للمقابلة بينه وبين وصف تلك الحالة فى المدة نفسها نقلاً عن المصدر السوفييتى الرسمى . ويرى القارئ من قرار مجلس النواب الأمريكى بالموافقة على طبعه واعتباره مستنداً رسمياً من مستندات المجلس أنه لا يمكن أن تكون المعلومات قد سيقت فيه جُزافًا ، وإلّا كان أداة تضليل لأعضاء هذا المجلس الخطير .

جاء فى الفصل الأول من الجزء الأول من الكتاب تحت عنوان « من الثورة إلى مشروع الخمس السنوات » ما يأتى : —

« عند ما قبض البُلشفيك على الحكم فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٧ استولوا على

المنشئات والصناعات الكبرى كخطوة أولى فى وضع أساس النظام الاشتراكى أو الشيوعى ، وشرعوا فى تأميمها ، بما فى ذلك البنوك والتجارة الخارجية ، تاركين فى بداية الأمر الصناعات الصغيرة فى أيدى أصحابها ، إلى أن أصدروا فى نوفمبر سنة ١٩٢٠ قانونا بتأميم جميع الأعمال التى لا يقلّ عدد العمال فيها عن خمسة إذا كانت تُستعمل فيها الآلات والتى لا يقل عددهم فيها عن عشرة إذا كانت لا تستعمل الآلات(*) . وفى جميع هذه الأعمال ألغيت رءوس الأموال الخاصة .

« وأنشأت الحكومة « المجلس الاقتصادى الأعلى » لإدارة جميع الشئون الصناعية والمالية ، ثم أنشأ هذا المجلس إدارات فرعية له ، اختصت كل إدارة منها بقسم من الصناعة ، وأُنشئت لكل إدارة مراكز عُهد إلى كل منها بإدارة الإنتاج والتوزيع فى كل فرع صناعى أو مجموعة مصانع . وقد شغلت هذه الأعمال التفصيلية الهيئة العليا مدة عامين عن التفرغ لرسم الخطوط الرئيسية للمنهج الاقتصادى القومى الذى كان لا بدّ منه وخاصة لإنعاش الحالة الاقتصادية التى كانت فى حالة احتضار وقت استيلاء الحكومة على المصانع وغيرها من المؤسسات .

« وقد اتضح من بادئ الأمر أن المبادئ النظرية للشيوعية الأولى : كالإلغاء استعمال النقود فى التعامل ، والمساواة النسبية بين أجور العمال ، والاستيلاء على جزء من المحصول بدلاً من الضريبة (فى المزارع الصغيرة التى بقيت بأيدى

(*) ذكر الكتاب أن المستند الذى استقى منه هذه العبارة هو كتاب « نمو النظام الاقتصادى السوفيتى » تأليف ألكسندر بيكوف طبع مطبعة جامعة كمبردج سنة ١٩٤٦ . وبمثل ذلك جرى الكتاب على ذكر المراجع التى استند إليها فى جميع المعلومات التى قد تكون موضع شك أو خلاف .

أصحابها) ، ووضع إدارة العمل فى المصانع تحت إشراف العمال ، ودفع الأجور للعمال عيناً بدلاً من دفعها نقداً — كل ذلك لم يتيسّر العمل به فى أى ناحية من نواحى العمل : فكسدت التجارة ، وهُجرت المدن ، ونقص انتاج الزرّاع . فاضطربت الحالة الاقتصادية بأكملها ، وكاد دولاب العمل فى البلاد يقف جملة . ويتضح ذلك من الإحصاءات الآتية نقلا عن المصادر الرسمية الروسية نفسها :

سنة	الأعمال الكبيرة	الأعمال الصغيرة	الجملة	سنة	الأعمال الكبيرة	الأعمال الصغيرة	الجملة
١٩١٣	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٩١٨	٣٣ر٨	٧٣ر٥	٤٣ر٤
١٩١٦	١١٦ر١	٨٨ر٢	١٠٩ر٤	١٩١٩	١٤ر٩	٤٩ر٠	٢٣ر١
١٩١٧	٧٤ر٨	٧٨ر٤	٧٥ر٧	١٩٢٠	١٢ر٨	٤٤ر١	٢٠ر٤

« وقد يكون الهبوط فى سنة ١٩١٧ ناشئاً عن ظروف الحرب وثورة فبراير ثم ثورة نوفمبر (*) ، ولكن استمراره بشدة فى السنوات ١٩١٨ و ١٩١٩ و ١٩٢٠ — وإن كان يعزوه فريق إلى الاستمرار فى الحرب الأهلية وأعمال التخريب من جانب الملّاك السابقين — فإن معظمه يرجع بلا شك إلى فشل الشيوعية النظرية فى بناء صرح الإنتاج القومى .

« ولم يكن الإنتاج الزراعى أحسن حظاً من ذلك ، ولولا ما كان مخزوناً فى البلاد من موارد ما قبل الثورة ، وما صودر من المدّخر لدى الأثرياء ، ما كان من الممكن تدبير ذلك القوت الضرورى الضئيل الذى سُدّ به رمق الشعب فى هذا الوقت العصيب .

« وقد عمل زعماء الشيوعية الأولى وعلى رأسهم « لنين » على تدارك هذه

(*) وتسمى أيضاً ثورة اكتوبر نظراً لما حدث من التغيير فى نظام التأريخ فى روسيا.

الحالة المفجعة بإعلان الرجوع مؤقتاً إلى النظم الاقتصادية السابقة فى جميع الأعمال الصغرى ، وسمّوا ذلك «السياسة الاقتصادية الجديدة» New Economic Policy ويرمز لها بالأحرف (N.E.P.) . ولما كان من أهم مظاهر هـذا النظام قبول الحـكومة ضريبة من الزراع بدل جزء من المحصول فإنّ فى ذلك اعترافاً صريحاً بالرأسماليـة . وقد هاج خاطر بعض الزعماء لذلك ، وقالوا إنه رجوع إلى الوراء ويُخشى أن يقْبر الشيوعية فى مهدها ، بل إن العالم الخارجى الذى كان يرقب الأمور فى روسيا عن كثب اعتبر هـذه الحالة فشلًا للشيوعية . ولـكن لنين وأنصاره أعلنوا أن هـذا الرجوع إنما هو بمثابة تحفّز لوثبةٍ شديدة إلى الأمام ، وبادرت الحـكومة إلى إنشاء هيئة اقتصادية عليا (Gosplin) لدرس الحالة العـامة درساً شاملًا ووضع الخطط العملية الأساسية للمستقبل ، بدون أن تشغل شيئاً من وقتهـا فى الإدارة الفعلية للمؤسّسات الاقتصادية الموجودة وقتئذ تحت إدارة المصالح وفروع المصالح الحـكومية المختلفة وفروع فروعها مما سبق ذكره .

« وما كاد العمل يبدأ بالنظام الجديد المؤقت (N.E.P.) حتى ظهرت بوادر الانتعاش فى جميع ضروب الحياة الاقتصادية . ومع أن الحـكومة حافظت على إبعاد الرأسمالية من الأعمال الـكبرى ، فإن الأعمال الصغيرة ولا سيما التجارية كانت بكثرة عددها قوة فعالة فى إيجاد هذا الإنعاش .

« وبينما كان هذا النظام المؤقت يجرى مجراه كانت الهيئة الاقتصادية العليا (Gosplin) تجـدّ فى إنجاز عملها . فوضعت خططا لتنظيم الأعمال الموجودة فعلًا ، وأخرى لمشروعات جديدة صناعية وزراعية وتجارية وإنشائية ، مع تحديد العلاقة بين كل هيئة إدارية فرعية والسلطة التى فوقها وبين كل من هذه السلطات والهيئة التى تليها ، وهكذا إلى أن ينتهى الأمر إلى السلطة العليا التى منها تصدر

الأوامر الرئيسية بالأعمال المراد انجازها . وفى سنة ١٩٢٦ أصدرت خطة شاملة لسير جميع الأعمال الاقتصادية فى خمس سنوات سُميت « برنامج الخمس السنوات الأولى » ، على أن يبدأ العمل به من أول اكتوبر سنة ١٩٢٨ . وقد تمّ إنجاز البرنامج فى نهاية سنة ١٩٣٢ ، وتبعهُ ثان فى يناير سنة ١٩٣٣ ، ثم ثالث فى سنة ١٩٣٨ ، وهذا الأخير اعترضه نشوب الحرب العالمية الثانية . وقد بدأ رابع فى خلال سنة ١٩٤٦ ، فجاء ذلك دليلا على أن برامج الخمس السنوات صارت عنصراً أساسياً فى النظام الاقتصادى السوفييتى .

« وفى خلال هذه المدة مات لنين فى يناير سنة ١٩٢٤ ، وخلفه ستالين الذى تغلب فى الفترة ١٩٢٤ — ١٩٢٦ على كل منافسيه ، وخرج منها الزعيم الأوحد للشيوعية القومية فى روسيا . وبعد أن كان زعماء الشيوعية الأولى يرمون إلى تعميم الشيوعية فى العالم بأسره أعلن الشيوعيون الجدد أنهم سيجرّبون الشيوعية فى دولة واحدة (روسيا) . ومن ذلك الوقت استُبعدت من الشيوعية النظريات الغير العملية التى شلّت الحركة الاقتصادية فى مبدأ العهد الشيوعى وقضت إلى الالتجاء إلى النظام الاقتصادى المؤقت ، وإن كان هذا الاستبعاد لم يُعلَن رسمياً واعتُبر « تطبيقاً عملياً » لمبادىء الشيوعية ، ومن لم يقبل من الزعماء والمفكرين المعارضين هذا التغيير أُبعد عن ميدان العمل (حركات التطهير) » .

إلى هنا ينتهى البيان الموجز الذى نقلناه عن المصدر الأمريكى المعتمد « الشيوعية فى ميدان العمل » فى وصف الحالة فى روسيا فى الفترة المشار إليها . وأغلب الظن أن القارىء لا يجد فيه فرقاً عن وصف الحالة فى الفترة نفسها فى المصدر الرسمى السوفييتى سوى ما يقتضيه اختلاف القوميتين من الاختلاف الطبيعى فى النغمة . فالنقط البارزة فى الصورتين هى هى بعينها : اضطراب الحالة

الاقتصادية فى روسيا وظهور مصاعب عملية خطيرة حالت دون تطبيق الشيوعية النظرية فى الاقتصاد القومى ، مع استمرار المعارضة للحكومة من جانب فريق لا يستهان به من المفكرين فى الأمة ، واضطرار أولى الأمر إلى الأخذ بأساليب عملية لإنقاذ الحالة هى فى الحقيقة رأسمالية لاشيوعية . وإن انتشال روسيا من هذه الورطة والتغلب على معارضة المعارضين لم يكن بفضل الشيوعية أو رضاء الأمة عنها وإنما كان بفضل شخصية القابضين على ناصية الحكم ، والجهود الجبّارة التى بذلوها فى هذا السبيل بما لَهُم من سلطة مطلقة .

٣ — أنباء الحالة الاقتصادية فى المدة الباقية لحين صدور دستور سنة ١٩٣٦
(نقلا عن المصدر السوفييتى الرسمى) والتعليق عليها

والآن ننتقل مرة أخرى إلى المصدر السوفييتى الرسمى (تاريخ الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى من وضع اللجنة المركزية للحزب) لننقل عنه صورة إجمالية لما بقى من وصف الحالة الاقتصادية إلى وقت صدور الدستور السوفييتى الأخير فى سنة ١٩٣٦ : —

جاء فى الفصل العاشر من الكتاب المذكور تحت عنوان « جهود الحزب لتحويل روسيا إلى دولة صناعية على النظام الاشتراكى » ما يأتى : —

« أخذ الحزب فى العمل بجد على تحقيق خطة الحكومة السوفييتية لتعميم الصناعة فى البلاد على النظام الاشتراكى ، أى أن تقوم الدولة بإنشاء مصانع للصناعات « الثقيلة » وغيرها من الصناعات الهامة التى لم يكن لها وجود فى روسيا ، مثل صناعة الآلات الزراعية والسيارات والمواد الكيميائية والإكثار من مصانع الحديد والصلب وغيرها : مما يحتاج إلى مبالغ طائلة . ولم يكن لدى

روسيا لجمع هذه الأموال الوسائل التى لدى الدول الاستعمارية ، وليس فى وسعها الاقتراض من الخارج ، فعوّلت على أن يساهم فيها الفلاحون الذين أعفوا من دفع الإيجارات الفاحشة التى كانوا يدفعونها للملّاك . فمن هذا المصدر — وما تحصله من أرباح الصناعة والتجارة — توافر لدى الحكومة المال الكافى لإنشاء الصناعات المطلوبة ... ...

« ثم ظهر للحزب أنه على الرغم من تقدم الصناعة فى السنوات الأخيرة لا يزال محصول الزراعة غير كاف . واتضح له أن ذلك ناشىء من صغر المزارع ، فرأى أن العلاج لذلك إنما يكون بضم المزارع الصغيرة بعضها لبعض على نمط التعاون الاختيارى ، ليكون الإنتاج فيها على نطاق واسع وليتسنى استعمال الآلات الميكانيكية فى الزراعة فيكثر الإنتاج وتقلّ نفقاته :

« وعندما شرعت الحكومة فى تنفيذ هذا المشروع وجدت طائفة « الكولاك » (أغنياء المزارعين) فرصة لمناوأة الحكومة ، وشجعهم على ذلك وجود المعارضين المعزولين من الحزب وما ينشرونه من الآراء المضادة للثورة ، فعظمت مقاومتهم وأخذوا يمتنعون جملة عن توريد المطلوب منهم من المحصول الفائض من مزارعهم ، ولجأوا إلى استعمال القوة ضد المزارعين المتعاونين فأحرقوا بعض مزارعهم .

« فجاوبتهم الحكومة بالشدة وقررت تطبيق بعض مواد فى القانون تبيح مصادرة المحاصيل « الفائضة » التى يرفض أصحابها تسليمها للحكومة بالسعر الاجبارى وإعطاء ٢٥ فى المائة منها لصغار المزارعين . وحرصت على كسب صداقة المزارعين المتوسطى الحال . فهُزمت طائفة « الكولاك » وأنصارهم من التجار

الجشعين، وتوافرت لدى الحكومة كميات عظيمة من الحبوب، وأخذ مشروع التوسع فى المزارع الجماعية يسير بخطًى واسعة ثابتة.

« ثم اكتشف الحزب أن بين كبار العمال فى المشروعات الصناعية الكبرى أناساً مأجورين للعمل على تخريب المصانع والمناجم، فعملت على إبعادهم، وجنّدت ألوفاً من الشبان لتعلّم الصناعة الراقية ليحلّوا محل هؤلاء القدماء غير المخلصين.

« واكتشف الحزب أيضاً أن بعضاً من أعضائه المعارضين انضموا سراً إلى الأعضاء المعزولين وأخذوا يعملون تحت ستار المعارضة فى الحزب على الكيد له. فأنذرتهم اللجنة المركزية وأنزلت بعضهم من مراكزهم فى الحزب سنة ١٩٢٩ ... ...

« وفى العام نفسه عُقد المؤتمر الداخلى السادس عشر للحزب وأقر « مشروع الخمس السنوات » الأوّل (للسنوات ١٩٢٨ — ١٩٣٣) لإتمام النظام الاقتصادى الشيوعى فى روسيا، وقدرله مبلغ ٤٠٠٠٠٠٦٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ روبل(*) موزّعا على المشروعات الصناعية والكهربائية وطرق المواصلات والزراعة على أحدث الطرق الفنية وطبقا لمبادئ الاشتراكية. وأصدر المؤتمر نداء للعمال للزيادة من تحمسهم للعمل الاشتراكى، وسار العمل فى تنفيذ هذه المشروعات الضخمة بسرعة وتحمس من العمال لم يُعرف مثلهما فى التاريخ »

(*) الروبل هى وحدة العملة الروسية الداخلية، وليس لها قيمة دولية ثابتة وإنما يمكن اعتبار أنها تساوى فى أوقات الاستقرار حوالى ١٩ سنتاً من الدولار، أى نحو ٣٨ مليما وقد جاء فى إحدى برقيات جريدة الأهرام الصادرة فى ١٩٥٠/٣/٤ من موسكو أنه أذيعت الأسعار الجديدة للروبل الروسى بالنسبة للعملات الأجنبية فأصبح الجنيه المصرى يساوى ١١و٥٢ روبل.

وجاء فى الفصل الحادى عشر من الكتاب نفسه تحت عنوان « جهود البُلشفيك فى تعميم الزراعة الجماعية » (سنة ١٩٣٠ — ١٩٣٤) ما يأتى : —

« بعد أن اطمأنت الحكومة إلى انضمام جماهير الفلاحين إلى نظام الزراعة الجماعية أخذت تشجع على إبادة طائفة « الكولاك » الذين ما زالوا يقومون بشطر عظيم من الزراعة على طريقتهم الأولى بعيدين عن الحركة الجماعية . وكانت الحكومة إلى سنة ١٩٢٩ تكتفى بمضايقة هذه الطائفة وتفضيل أعضاء الزراعة الجماعية عليهم بمحاباة هؤلاء فى الضرائب وغيرها ، ولكنها كانت لاتزال تسمح لهم بالاستمرار فى عملهم . وفى سنة ١٩٢٩ عمدت إلى ضرب الضربة القاضية عليهم ، فسحبت القوانين التى تسمح باستئجار الأراضى واستخدام العمال بالأجور . فلم يتسنّ للكولاك الاستمرار فى العمل ، إذ كان جلّ اعتمادهم على استئجار الأرض وزرعها بواسطة العمال الذين تستأجرهم لذلك . وغضّت الحكومة الطرف عما كان يقوم به الفلاحون من نهب مواشى الكولاك وآلاتهم الزراعية ونقلها إلى المزارع الجماعية ، فكان ذلك بمثابة تجريد الكولاك من أملاكهم أسوة بتجريد الرأسماليين سنة ١٩١٨ فى الصناعة ، مع هذا الفارق : وهو أن أملاك الكولاك لم تذهب إلى الدولة بل إلى المزارع الجماعية .

« ثم أخذت الحكومة تعمل على تنظيم حركة الزراعة الجماعية فى مختلف الأقاليم الروسية : كل بحسب ظروفه بحيث يكون رائد المزارعين فى الانضمام إلى الحركة الاقتناع دون استعمال القوة .

« وحَدَثَ أن سكر عمال الحكومة بما أحرزوه من نصر فى الإكثار من الزراعات الجماعية . فأخذوا يخالفون القواعد الأساسية لذلك ، وهى الترغيب دون القوة ، ومراعاة ظروف كل اقليم فى تحديد موعد تنفيذ الانقلاب ، وقصر

العمل الجماعى على « الحقول » دون الزراعات المنزلية الصغيرة وتربية المواشى والطيور ونحو ذلك . فأفضت هذه المخالفات — مع دس الساخطين — إلى ظهور بوادر الاستياء فى بعض الأقاليم الزراعية . فعملت الحكومة على تدارك الأمر فى الحال ، فوضعت الأمور فى نصابها وأصدرت النشرات توضح أغراضها وما اتخذته من العدّة لمعاقبة المخالفين للأوامر من الموظفين . فزال الاستياء وأخذ الفلاحون يُقبلون من جديد على الزراعة الجماعية ... ...

« ثم قامت الحكومة بحملة شديدة لإحكام نظام العمل فى المصانع والمزارع وكان من أهم عوامل الإصلاح تكليف المشرفين على العمل من أعضاء الحزب فى كل مشروع أن يتعلموا الأمور الفنّية فى العمل الذى يشرفون عليه وعدم الاعتماد على « الخبراء » ، لكى لا يندسّ بينهم من يعمل على إحباط العمل كما حصل فى المدة السابقة فى الصناعة والزراعة ... ...

« وفى يناير سنة ١٩٣٤ انعقد المؤتمر العام السابع عشر للحزب ، فاتضح له أن ٩٩٪ من صناعة البلاد صارت اشتراكية ، وفى الزراعة بلغت النسبة ٩٠٪ ومع ذلك قد حذّر الرفيق ستالين أعضاء الحزب من الغرور ، وأوصاهم بتجديد النشاط والحذر من كيد البقية الباقية بينهم من الساخطين . وأقر المؤتمر منهاجا جديداً « للخمس السنوات الثانية » ، يكون العمل فيه أسرع منه فى الخمس السنوات الأولى ، بحيث يصير الإنتاج القومى فى سنة ١٩٣٧ ثمانية أمثال ما كان قبل الحرب .

« وبينما كان العمل يجرى مجراه بكل نشاط فى جميع النواحى لإنجاز مشروع الخمس السنوات الثانية ظهر ما كان ستالين يخشاه ، وهو دأب بقايا الساخطين على العمل لإحباط مشروعات الشيوعية . وقد انحط بعضهم إلى درجة التواطؤ

مع رجال الحكومات الأجنبية للكيد للحزب والحكومة السوفيتية . ففى ديسمبر سنة ١٩٣٤ قُتل « كيروف » من أكبر أعضاء الحزب وأكثرهم محبّة من الأهلين : قتله أحد أعضاء هيئة سرية من أنصار « زينوفييف » . فاستشاط الناس غضباً ، فأعدم القاتل ، وعُمل تحقيق واسع النطاق استمر إلى سنة ١٩٣٦ ، وأسفر عن وجود هيئات سرية من أعوان « تروتِسْكى » و « زينوفييف » قبلت التواطؤ مع رجال حكومتى ألمانيا واليابان على التجسس والتخريب والدس للنكاية بالحكومة الشيوعية ، رغبة فى إعادة الرأسمالية . فأخذت الحكومة هؤلاء الخونة بالشدة . وكان الحادث أكبر وازع على التفاف الأهلين حول اللجنة المركزية للحزب ، والعمل بنشاط جديد لتعميم الاشتراكية فى البلاد » .

وقد جاء فى الفصل الثانى عشر من الكتاب تحت عنوان « إتمام النظام الاشتراكى وظهور الدستور الجديد » (١٩٣٥ — ١٩٣٧) ، ما ملخصه :

« وظهر للحكومة أن الأعمال الفنية الكثيرة التى تقوم بإنجازها تحتاج إلى مضاعفة الجهود ، فأثارت حركة عظيمة للحض على ذلك ، وظهر بين العمال روح تحمس كبير لإتقان العمل وسرعة إنجازه . وقد عُرف ذلك بحركة «ستاخانوف» نسبة إلى اسم أول من ضرب من بين العمال بسهم وافر فى هذا المضمار ، وزادت فى أجور هذا الفريق من العمال تبعاً لدرجة تفوّقهم فى سرعة إنجاز العمل مع الإتقان... ... ...

... ...

... ... ثم ان الظروف جعلت من اللازم تغيير قواعد الدستور الذى وُضع فى سنة ١٩٢٤ . وفى نوفمبر سنة ١٩٣٦ انعقد المؤتمر

الثامن لمجالس السوفييت لدرس مشروع الدستور الجديد فاعتمده . وملخصه ما يأتى : —

« اتحاد الجمهوريات السوفييتية (U.S.S.R.) — وهو اختصار للاسم باللغة الانجليزية Union of Soviet Socialist Republics — هو دولة اشتراكية مكونة من عمال وفلاحين وجميع السلطة فيها لهم ممثلين فى مجالس السوفييت المحلية لنواحيهم ، ثم فى هيئة السوفييت الأعلى ، وهذه تتكون من مجلسين متساويين فى السلطة : « سوفييت الاتحاد » و « سوفييت الشعوب » ، وينتخب أعضاؤها لمدة أربع سنوات بطريق الاقتراع العام المتساوى المباشر السرى ، وهى فى ذلك مثل مجالس السوفييت المحلية . ويقوم مجلسا السوفييت الأعلى مجتمعين بانتخاب « رئيس السوفييت الأعلى » و « مجلس وكلاء الشعب » (People's Commissars)

« والأساس الاقتصادى للدولة هو النظام الاشتراكى والملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج ، ويسير طبقاً للمبدأ الاشتراكى : « كل يعمل بقدر طاقته ويأخذ بقدر عمله » From each according to his ability, to each according to his work ، وذلك تمهيداً للانتقال مدى الوقت إلى النظام الشيوعى حيث المبدأ الاجتماعى هو : « أن يعمل كل بقدر طاقته ، ويأخذ بقدر حاجته » (From each according to his ability, to each according to his needs)

« ونصّ الدستور على ضمان الحريات المعتادة ، مع المساواة بين الرجال والنساء ، ومع ضمان حق الجميع فى العمل والراحة والفراغ والمعاش فى الشيخوخة والمرض المُقْعِد . كذلك نص على الواجبات المفروضة على جميع أفراد الشعب ، مثل إطاعة القوانين والمحافظة على نظام العمل والقيام بذمة بالواجبات العامة

وحماية الأملاك الاشتراكية العامة وحماية الوطن .

« وحُدد لانتخاب أعضاء السوفييت الأعلى يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ »

***

بهذه العجالة الموجزة الملخصة عن المصدر السوفييتي الرسمي (تاريخ الحزب الشيوعي — من وضع لجنة الحزب المركزية) أتينا على ما بقي من وصف الحالة الاقتصادية(*) في روسيا إلى نهاية سنة ١٩٣٧ . فلنستخلص الآن أهم ما فيها خاصاً بتعذّر تطبيق النظريات الشيوعية التي أعلنها قادة الشيوعية للجماهير قبل ثورة عام ١٩٠٥ ، ومبلغ ما تحقق للجماهير من الوعود التي وُعدوا بها ، وذلك تمهيداً للمقابلة بين هذه المعلومات وما سنورده مقابلاً لها أو متعلقاً بها نقلاً عن المصادر الأمريكية الرسمية :

أولاً — أن تأميم الصناعات لم يتمّ بالسهولة المنتظرة ولم تبطل المقاومة له في مدة وجيزة ، بدليل أنه بعد انقضاء أكثر من عشر سنوات على الحكم الشيوعي الدكتاتوري اكتشف الحزب أنّ بين كبار العمال في المشروعات الصناعية طائفة تعمل على تخريب المصانع والمناجم ، فاضطرت الحكومة إلى إبعادهم وتجنيد الألوف من الشبّان لتعلم الصناعة الراقية ليحلّوا محل هؤلاء القدماء . وحتى بعد سنة ١٩٣٠ رأت الحكومة أن من أهم عوامل الإصلاح تكليف المشرفين على العمل من أعضاء الحزب في كل مشروع أن يتعلموا الأمور الفنية في العمل الذي يشرفون عليه وعدم الاعتماد على الخبراء ، لكي لا يندسّ بينهم

(*) قد آثرنا النص هنا على الحالة الاقتصادية دون غيرها لأنها هي موضع بحثنا الآن أما ما جاء في العجالة خاصاً بغير ذلك كذكر ملخص دستور سنة ١٩٣٦ الذي يبدو في مظهره جميل النصوص فسيكون موضع البحث في مقام آخر .

من يعمل على إحباط العمل كما حصل فى المرة السابقة .

ثانيا — يلاحظ أنه وجدت مثل هذه الصعاب فى الزراعة ، فلم تستطع الحكومة دفعة واحدة أو فى غضون مدة وجيزة ضم المزارع الصغيرة لتتكون منها مزارع جماعيّة يجرى العمل فيها على المبادئ الاشتراكية . فقد اضطُرت اضطراراً إلى السير فى هذه الحركة بتؤدة و بطريق التحايل والترغيب ، وعندما لاقى موظفو الحكومة بعض النجاح فى ذلك وأخذوا يسيرون فى إنجاز الحركة بطريق القوة ظهرت بوادر الاستياء فى أنحاء البلاد ، وخشيت الحكومة من استفحال الحالة ، فعملت على تدارك الأمر فى الحال وأصدرت النشرات توضّح أغراضها وما اتخذته من العدّة لمعاقبة الموظفين الذين حاولوا هذا الإرغام وكان ذلك قُبَيل انعقاد مؤتمر الحزب العام السادس عشر فى يونية سنة ١٩٣٠ . كذلك لم تقْدم الحكومة على تطبيق هذا المشروع على المزارع الكبيرة التى كان يديرها كبار الزراع (الكولاك) بطريق استئجار الأرض من غيرهم وزرعها بواسطة عمال تستخدمهم لذلك بالأجر — وهما أمران فى مقدمة المحظورات الشيوعية — ولم تجرأ على الشروع فى القضاء على الكولاك ونظامهم فى الزراعة إلّا فى سنة ١٩٢٩ ، وقد قالت الحكومة فى ذلك عام ١٩٣٠ انه بالقضاء على طائفة الكولاك قد زال آخر عنصر من عناصر الرأسمالية فى روسيا .

ثالثا — إن المعارضة للحكومة الشيوعية وسياستها لم تختف رغم طول المدة التى حكمت فيها البلاد حكماً مطلقاً ، بل كان أمر المعارضة يستفحل فى بعض الأوقات ، كما اتضح عند ما اكتشف الحزب الشيوعى فى سنة ١٩٢٩ أن بعضا من أعضائه المعارضين انضموا سراً إلى الأعضاء المعزولين منه وأخذوا يعملون تحت ستار المعارضة فى الحزب على الكيد له ، وكما ظهر للحزب سنة ١٩٣٤ من

دأب بقايا الساخطين على العمل لإحباط مشروعات الشيوعية وتواطؤ بعضهم مع رجال الحكومات الأجنبية لهذا الغرض .

رابعا — إن البرامج « الخمسيّة » أى المناهج الصناعية المتتالية التى وُضع كل منها لمدة خمس سنوات لإنجاز المشروعات الصناعية الكبرى — قد استأثرت باهتمام الحكومة والحزب الشيوعى ، فلم يَرْعيا ضرورة إنتاج القدر الكافى من الحاجات المعيشية للعمال والجماهير ، ولم يعملا على حجز ما كان يُنتظر حجزه من إيراد الصناعة لأجور العمال بوجه عام ، فضلا عما أوجده الاهتمام بتلك المشروعات من إرهاق فى العمل بسبب ما ابتدعه من سباق بين العمال على سرعة الإنتاج (حركة ستخانوف) وتهالُكِ الكثير منهم عليها طلباً لسعة الرزق ، فاختفى بذلك علناً وبلا مُوَاربة عنصر التساوى فى الأجور (أو المساواة النسبية) الذى فاخرت به الشيوعية الأولى وكان أقلَّ ما يُنتظر منها ، عملا بالمبدأ القائل بأن « يعمل كلٌّ بقدر طاقته ويأخذ بقدر حاجته » . فصُرف النظر عن هذا المبدأ الشيوعى ، باعتبار أن موعد العمل به هو المستقبل ، وحلّ محله المبدأ « أن يعمل كل بقدر طاقته ويأخذ بقدر عمله » . وقد قالوا ان ذلك من المبادئ الاشتراكية مع أنه هو المبدأ العمالى الديمقراطى السليم الذى ما كان يحتاج العمل به إلى ثورة ما : لا شيوعية ولا اشتراكية .

***

والآن نعود مرة أخرى إلى المصدر الأمريكى الرسمى « الشيوعية فى ميدان العمل » ، لننقل عنه صورة إجمالية للحالة الاقتصادية فى الفترة المشار إليها كما وصلت أنباؤها إلى البحّاث الأمريكيين بل إلى العالم الغربى بأسره الذى يروى كتّابُهُ كل يوم أمثالها فى كتاباتهم . ومع أن معظم هذه الأنباء واردة

فى نصٍّ أوفى طَىّ المصدر السوفييتى الرسمى الذى نقلنا عنه أخبار هذه الفترة ، واستخلصنا منه تلك الصعاب التى ظلت تعترض تطبيق النظريات الشيوعية إلى آخر لحظة فيها ، فإننا إذا وجدنا شيئاً منها لم يُشر إليه المصدر السوفييتى بكلمة ما — كموضوع العمل الإجبارى — فليس أمامنا سوى اعتبارهِ صحيحاً ، ما دامت السلطات السوفييتيّة لم تُقم الحجة على عدم صحته ، وما دام « الستار الحديدى » مسدولاً على حدود بلادها لا يسمح للأجنبى بالتطلع إلى ما وراءه إلّا خِلْسة .

٤ — التقدم الصناعى السوفييتى فى المدة ١٩٢٨ — ١٩٣٨

(ملخص : نقلاً عن الفصل الثانى من كتاب الشيوعية فى ميدان العمل)

فى سنة ١٩٢٨ انتهى العمل « بالسياسة الاقتصادية المؤقتة » (N.E.P.) ، وابتدأ النظام الاقتصادى الحالى الذى أساسهُ العمل بمقتضى « برامج » يوضع كل منها مقدماً لمدة خمس سنوات . فماذا أحرزه هذا النظام من التقدم الاقتصادى منذ بدايته إلى نشوب الحرب العالمية الثانية ؟

ليس من شك فى أن البلاد أحرزت فى هذه المدة تقدماً صناعياً كبيراً فى إنتاج الآلات الثقيلة ، طبقاً للخطة العامة لهذه البرامج التى ترمى إلى جعل البلاد قائمة بذاتها بقدر ما فى الإمكان . وقد استطاع القائمون بالأمر ، بما لهُم من سلطة مطلقة ، من تنفيذ هذه البرامج وزيادة ، فى المدد المقررة لها ، غير مبالين بما يلحق الأيدى العاملة فيها من أذى أو تضحية . وفيما يلى بيان مستمد من الإحصاءات الروسية الرسمية عن قيمة الإنتاج الصناعى السنوى (بمليار الروبل) فى كل من السنوات الآتية : —

سنة		سنة	
١٩٢٨	١٥,٧	١٩٣٩	١٢٣,٩
١٩٣٢	٣٤,٣	١٩٤٠	١٣٧,٥
١٩٣٧	٩٥,٥	١٩٤١ (تقديراً)	١٦٢,٠
١٩٣٨	١٠٦,٨	١٩٤٢ (تقديراً)	١٨٤,٠

وقد كان جلّ الاهتمام طوال هـذه المدة بالمنشآت الجديدة ، والمعدّات الحربية ، وتعمير الجهات الشرقية النائية ، دون اكتراث يُذكر بانتاج حاجات الشعب الاستهلاكية ، وخاصةً بعـد برنامج الخمس السنوات الأوّل ، حتى أنه رغم كل هـذا التقدم الاقتصادى لا يزال العامل أو الزارع الروسى يُعتبر رجلاً فقيراً محروماً من الكثير من مستلزمات المعيشة التى يتمتع بها زميله فى أمريكا أو أوربا الغربية .

على أنه من جهة أخرى يجب الاعتراف بأن القوة الاقتصادية الروسـية أصبحت حقيقة لا شك فيها ، وفى ذلك يقول « جون سكوت » الأمريكى الذى اشتغل فى منطقة الأورال بين عامى ١٩٣٢ — ١٩٣٨ : « إن الحديد هو الحديد ، بصرف النظر عن كون الأيدى التى عملت فى بناء أفران صهره أيدى حرة أو جيوشاً من المساجين والكولاك الذين جُرِّدوا من أملاكهم » .

﴿ « المكسب » فى النظام الاقتصادى الشيوعى — استغلال الجهود ﴾

كانت النظرية الشيوعية التى نادى بها زعماء الثورة ، وكانت أهم عامل فى تبرير تجريد أصحاب الأموال والمصانع وكافة وسائل الإنتاج مما يملكون ، أن هذه الأملاك « مسروقات » اغتُصبت من ثمرة جهود العمّال الذين هم المنتجون

الحقيقيون للثروة ، وأن ما يسميه الملاك « مكسباً » إنْ هو إلّا الجزء المغتصَب ، الذى بتراكُمِهِ يخلق لهم ثروة جديدة ولا يترك للعمال سوى الفتات الذى لا يكفى للقيام بأودهم .

فلما طُبِّقت هذه المبادئ مدة السنتين أو الثلاث التى تلت الثورة رأى الزعماء أن آلات الإنتاج فى حاجة إلى التجديد ، وأن حركة العمل كادت تُشَلّ من أساسها ، واضطروا مهزومين إلى التقهقر والالتجاء إلى العمل بالسياسة الاقتصادية الجديدة (N.E.P.) ، فأدركوا خطأ تلك النظرية ، واقتنعوا نهائياً بأن جهود العمال ليست كل شىء فى الإنتاج ، وأن نصيب العمال من ثمرة هذا الإنتاج ليس سوى باب واحد من أبواب كثيرة : مثل تجديد الآلات ، والتوسع فى العمل ، والاحتياط للطوارئ ، ونفقات الإدارة ، ومخصصات الحاجات الاجتماعية كالمدارس والمستشفيات وغيرها ، فضلًا عن إعانات الغير القادرين على العمل .

على أن تحديد نسبة كل باب فى هذه الأبواب كان إلى وقت نشوب الحرب العالمية الثانية لا يزال موضع دراسة من الرياسات العليا ولم يُفصل فيه بقرار نهائى ، وإنما يجب الّا يعزب عن الذهن أنه ، عند استخراج « مقدار المكسب » لعمل ما ، تضيف الحكومة إلى نفقات الإنتاج الأصلية ضريبة كبيرة تسمى « ضريبة الإنتاج » ، والفرق بين جملة ذلك والثمن الذى تحدده الحكومة للسلع هو « المكسب » . ولا يخصص للأجور من هذا المكسب سوى النصف . أما النصف الآخر فيحفظ لتنمية المشروعات وصيانة معدّات الصناعة . ولما كانت ضريبة الإنتاج كبيرة جداً ، وليست فى العادة مدرّجة

بالنسبة لمختلف طبقات الشعب ، وتحدد تبعاً لما تحتاجه الحكومة من المال لمشروعاتها ، فتكون النتيجة أن جزءاً كبيراً مما يخص العمال من أجور ينفقونه بطريقة غير مباشرة على هذه الضريبة . ونذكر على سبيل الأمثلة لثقل هذا العبء أن ضريبة الإنتاج للخبز بلغت قبل الحرب ٧٥ ٪ وللحم ٧٠ ٪ وللزبد ٦٠ ٪ وللملح ٨٢ ٪ وللشاى والبن ٨٦ ٪ وللدخان ٨٠ ٪ وللمنسوجات ٧٤ ٪ والأحذية ٨٠ ٪ والصابون ٦٢ ٪ من ثمن البيع . ففى سنة ١٩٤٠ حدد لثمن الكيلوجرام من السكر مثلا ٥٠ و٦ من الروبلات ، منها ٢٠ر٥ ضريبة إنتاج .

وحجة أولى الأمر فى مساهمة العمال بكل هذا القدر من المال « أن كل شىء ملك للأمة ، وأن كل نمو فى الثروة هو لمصلحة الشعب مستقبلاً ، وأن ليس لهذا النظام بحذافيره صفة من الاستعباد القديم وهو استغلال الإنسان للإنسان » . ولكن إلى متى هذا الحرمان ؟ .

والحقيقة أن هذه الحال أدّت إلى تذمّر الكثيرين من شيوعيين أصليين وغير أصليين . من ذلك أن والد « كرافشِنْكو » ، الذى هو شيوعى لحماً ودما ، والذى رأى ابنه يرقَى فى مدارج المناصب الهندسية والإدارية فى الهيئات الحكومية السوفييتية وينعَم بكل وسائل التمتع — من سيارة بسائقها وشقة جميلة بأثاثها لسكناه وأطعمة فاخرة تشمل الفواكه والخضر الطازجة — لم يستطع إخفاء نِقْمتِه على هذا النظام ، وقال إن العمّال يعانون فيه أسوأ مما كانوا يعانون فى عهد الحكومة القيصرية[1] .

---

(١) « كرافشِنْكو » هذا ، الذى نُقِل عن والده هذا القول، كان من بين كبار المهندسين فى الحكومة السوفييتية ، وكان والده ممن اشتركوا فى الحركة الثورية الشيوعية ، ومضى =

٥ — إدارة المصانع — أجور العمال ونظام العمل — نقابات العمال

(نقلا عن الفصلين الثالث والرابع من كتاب الشيوعية فى ميدان العمل)

الإدارة

كان المبدأ الذى نادى به زعماء الشيوعية أن المصانع ستئول ملْكيتها إلى العمال ويوكل أمر إدارتها إليهم . وتطبيقا لهذا المبدأ عقب الثورة عُهد إلى لجنة من العمال فى كل مصنع بتولى الأعمال الإدارية التى كان يتولاها صاحب المصنع ومديره . غير أنه لم يمض وقت طويل حتى اتضح أن العمال ليست لهم الدراية اللازمة لتنظيم تزويد المصانع بمستلزماتها ، وإدارة أعمالها الفنية ، وتوزيع منتجاتها ، وكادت حركة العمل تقف جملة فى كافة أنحاء البلاد . فلما اضطر أولو الأمر إلى الرجوع بصفة مؤقتة إلى النظم الرأسمالية القديمة استدعوا مديرى العمل

= شطراً كبيراً من عمره سجيناً سياسياً فى عهد الحكومة القيصرية ، وحارب فعلا فى صفوف الثورة . ومع أن « كرافشنكو » كان بحكم مركزه فى الدولة السوفييتية يتمتع بمزايا لا يستهان بها فقد سئم العمل تحت النظام الاقتصادى السوفييتى ، الذى يُرجَع فيه فى كل صغيرة وكبيرة إلى سلسلة من السلطات بعضها فوق بعض ومعظمها لا يعرف حقيقة الظروف المحيطة بالعمل ، مما يعرقل سير الأعمال ويعرّضها للفشل ويحزّ فى نفس الموظف المسؤول عنها . وإذْ كان عضواً موثوقاً به فى الحزب الشيوعى ، فقد أُوفد إلى الولايات المتحدة ممثّلا لوكالة التوريدات السوفييتية . وعند نهاية مدته فى هذه المأمورية قرر « الالتجاء إلى حماية الرأى العام فى الولايات المتحدة » وعدم العودة إلى روسيا . وكتب عن ذلك تقريراً مطولا تحت عنوان « لماذا آثرت الحرية » . ولم ننقل عن تقريره شيئاً اكتفاء بالكتاب الذى ظهر أخيراً باللغة العربية بهذا الاسم .

السابقين ، ثم أخذوا يعملون على تربية جيل من المديرين المزوَّدين بدراسة فنية وافية . ولكي يأخذوا العمال بالتدريج ، أبقوا فى أول الأمر لجانهم وضموا إليها مندوبين من النقابات الصناعية ، ولكن سرعان ما تحوَّل كل ذلك إلى صورة شكلية ، حتى صارت السلطة الفعلية فى يد مدير المصنع وحده .

على أن واجبات المدير نفسه قُصرت على التنفيذ دون الابتكار أو التصرف أو تعيين الموظفين ، وذلك طبقاً للنظام السوفييتي الجديد ، الذى بمقتضاه تضع الهيئة الصناعية العليا الخطة العامة والميزانية السنوية لكل مصنع ، وجَعلت الإشراف على إدارته درجات كل منها بيد هيئة تدين بالطاعة للتى فوقها ، حتى لم يبقَ لمدير المصنع سوى التنفيذ وبذْل الجهد لزيادة الإنتاج على المقدّر وخفضِ المصروفات إلى ما دون الميزانية ، وبقدر نجاحِهِ فى ذلك يكون الرضا عنه من السلطات وترشيحه للرقى أو المكافأة . وتمنح هذه المكافأة بسخاء للمدير ومساعديه ، حتى أنها تُرْبِى فى بعض الأحوال على رواتبهم الأصلية ، وزيادةً فى التشجيع يُمنحون فوق ما تقدم مكافآت نوعية ، كمنحهم مساكن فخمة وسيارات وعدداً من الخدم لخدمتهم .

أجور العمال و نظام العمل

كان المبدأ الشيوعى الأصلى إبّان الثورة « أن يعمل كل فرد ما يستطيع ويأخذ من الأجور بقدر ما يكفيه » . فلما شرعت الحكومة السوفييتية فى إدارة الأعمال رأت أن أقرب طريقة لتطبيق هذا المبدأ هو المساواة فى الأجور بقدر الإمكان ، بصرف النظر عن كون العمل فنّيا أو غير فنّى ، ثقيلا ، أو خفيفاً ، خطراً أو بعيداً عن الخطر . فكان ذلك من أسباب التراخى والكساد الذى

استولى على الصناعة فى السنين الأولى من الحكم السوفييتى ، واضطرت الحكومة بسببه إلى الرجوع مؤقتاً إلى النظام القديم .

وعندما انتهت الفترة المؤقتة ؛ وبدأت الحكومة إدارة الأعمال على النظام السوفييتى الجديد ، الذى أساسه برنامج لكل خمس سنوات ، عملت على عدم الوقوع فى الخطأ مرة أخرى ، فأعلنت أن تساوى الأجور مثبّط للهمم لا يدَع مجالا لأخذ العمال بأسباب تحسين معلوماتهم أو الاجتهاد فى عملهم ، وأنّ إنجاز البرنامج فى موعده يتطلّب أقصى مجهود من كل فرد فى الأمة . فأباحت عدم المساواة فى الأجور ، ووضعت نظاماً لمكافأة الذين ينجزون من العمل أكثر من زملائهم أو أكثر من المقرر . وسُمّى ذلك « بالتنافس الاشتراكى » !!

وليس هناك حد أدنى مقرر للأجور ، بل يُترك أمر تحديد ذلك للادارة طبقاً لميزانية المصنع أو المشروع ، ومتى تحددت النهاية الصغرى حُددت الفئات الأخرى منسوبةً إليها ، وتبعًا لدرجة كفاءة العامل الفنية (أو عدم فنّيته مطلقًا) ، وسرعته فى العمل ، ونوع العمل الذى يمارسه من حيث دقته أوصعوبته أو ما يحيط به من خطر . ومع أن مقدار ما تتقاضاه كل فئة يختلف باختلاف نوع العمل وظروفه فإنه يمكن تكوين فكرة عن متوسط الحالة من المثالين الآتيين اللذين أوردهما « السير وُلْتر سترين » السكرتير العام لمؤتمر اتحاد النقابات الصناعية البريطانية عن الأجور : —

ففى مصنع للأحذية شاهده فى « لنينجراد » سنة ١٩٣٥ كانت الأجور هكذا : المدير الفنى ٢٠٠٠ روبل فى الشهر (راتب ومكافئة) ، رئيس قسم أحذية الأطفال ١٩٠٠ روبل ومساعده ١٥٠٠ ، رئيس قسم التفصيل ١٦٠٠ ،

ومساعده ١٣٠٠ . أما العمال فالفنيون منهم تتراوح مقرراتهم الشهرية بين ٣٠٦ و ٦٦٣ روبل ، وغير الفنيين تتراوح مقرراتهم بين ١٢٥ و ٢٥٠ روبل .

وفى المشروع الهندسى ببلدة « كيروف » حيث يعمل ٣٠٠٠٠ عامل كان مقرر كبير المهندسين ١٨٠٠ روبل فى الشهر ، بينما كانت أجور العمال تتراوح بين ١٢٠ و ٤٧٥ روبل شهريا .

فهناك إذَنْ مدًى شاسع لاختلاف أجور العمال كما فى النظام الرأسمالى ، بل إن الاختلاف فى أمريكا لا يصل إلى هذه الدرجة لتقارب العمال إلى حدّ ما فى مبلغ ما نالوه من التعليم .

على أن الروح السائدة فى النظام السوفييتى هى دفع العمال إلى العمل بأقصى سرعة ممكنة (مع المحافظة على الدقة طبعاً) ، ومع أن العمال يجدون فى المكافآت المالية وغيرها تشجيعاً لبذل أقصى ما لديهم من جهد ، فإن الحكومة تعمد من وقت لآخر إلى الحدّ من نفقات الإنتاج بوسائل أخرى على حساب العامل دون الالتجاء إلى إلغاء المكافآت : من ذلك أنه عند ما بدأ العمل بالنظام الشيوعى جُعل أسبوع العامل ستة أيام ، يعمل منها خمسة أيام ويستريح فى السادس ، ثم يعمل خمسة أيام أخرى ويستريح يوماً سادسا ، وهكذا . وذلك بالنسبة للعمال دون المصانع نفسها ، فإنها تظلّ مفتوحة باستمرار حرصاً على الانتفاع بعدّاتها فى جميع الأيام . فأُلغى هذا النظام فى سنة ١٩٤٠ وجُعل أسبوع العمال والمصنع على السواء سبعة أيام ، يخصص سابعها للراحة ، كما فى سائر بلاد العالم . أى أن العامل صار يشتغل ستة أيام من سبعة ، بدلًا من خمسة أيام من ستة ، بدون أن تزداد الأجور شيئا فى مقابل ذلك . وبمثل ذلك زيدت ساعات

العمل من سبعة إلى ثمانية فى اليوم ، ومن قبل (فى سنة ١٩٣٦) زيد مقدار « المقطوعيّة » للعمل (أى الحد الأدنى المقرر على كل عامل إنجازه يوميا) بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٣٠٪ ، وتمّ ذلك بدون أى تعديل فى الأجور فى الحالتين .

وفى الوقت الذى تنفّذ فيه هذه القوانين الجديدة بكل حزم ، بدافع الاقتصاد فى النفقات ، نرى العمل بنظام المكافآت سائراً فى الخطة التى رُسمت له كوسيلة لزيادة الإنتاج . ولم يُقصر ذلك على المكافآت المالية ، بل يُمنح للمتفوقين مزايا أخرى : فى نوع الطعام ، ومقدار ما يسمح لهم بشرائه من المنتجات الصناعية والملابس ، والركوب مجانا بالسكك الحديدية . ومن المزايا التى نالت من الأهمية والشهرة فوق ما تستحق إعداد مصايف أو استراحات يقضى فيها العمال الممتازون إجازاتهم السنوية بأجور مخفّضة ، فإنّ هذه الأماكن مهما كثر عددها ، محدودة بالنسبة لعدد العمال ، الذى يتراوح بين ٢٥و٢٧ مليونا (بدون احتساب عائلاتهم) ، وقد قدّر « سترين » عدد العمال الذين حظوا بهذه الاستراحات عام ١٩٣٢ بما لا يزيد على ٣٪ . وفى تقدير آخر أن العامل لا يحظى بتمضية إجازته فى هذه الاستراحات سوى مرة فى كل عشرين عاما فى المتوسط .

فليس لكل هذه المظاهر فى الحقيقة أثر يُذكر ؛ ولا ينكر أحدٌ أن جمهور العمال فى روسيا يعيشون عيشة لا يُحسدون عليها ، وخاصةً من حيث المسكن ، سواء فى روسيا الغربية أو وراء الأورال . فإن المقرر لسكنى كل عائلة فى روسيا الغربية نفسها هو فى المتوسط غرفة واحدة ، ويقول « سترين » فى سنة ١٩٣٥ إنه لم يعثر على عائلة واحدة من عائلات العمال تتمتع بدائرة مياه خاصة بها !!

قوانين العمل

ينص الدستور السوفييتى على أن « من لا يشتغل لا يأكل » ، أى أن العمل فى روسيا فرض لازم على جميع الناس من رجال ونساء . ومن هنا نجد أن نسبة المشتغلات من النساء بالأعمال الصناعية ، ولا سيما الثقيلة منها بلغت فى روسيا مبلغاً لم تبلغهُ فى أى بقعة أخرى من العالم ، إذ أنه فى نوفمبر سنة ١٩٣٩ كانت نسبة النساء اللاتى يشتغلن بالأعمال اليدوية ٤٣٫٤ ٪ .

ويلاحظ أن الدستور لم ينص على استثناءٍ ما لأى حالة من حالات الخلو من العمل . حقاً إن السبب الرئيسى لتعطل العمال عن العمل فى البلاد الرأسمالية ، وهو تقلب أحوال السوق تبعاً للعرض والطلب ، لا وجود له فى روسيا السوفييتية ، إذ أن السوق التى تصرّف فيها المنتجات موجودة على الدوام ، ونعنى بها الحكومة . ولكنه بالرغم من ذلك توجد حالات أخرى مشروعة فى بلاد الأنظمة الحرة ، يُضطر فيها العامل لترك عمله مؤقتاً والبحث عن عمل آخر . أما فى روسيا فلا تعترف الحكومة بمثل هذه الحالات ، لأن الإضراب عن العمل فيها ممنوع منعاً باتاً ، وانقطاع العمل فى أى مشروع لا يحدث إلّا عندما تعدل الحكومة عن السير فى المشروع فتهجره ، وفى هذه الحالة تَنْقِل العمال من هذا المشروع إلى العمل الذى تراه ، بدون أى اعتبار للجهة التى يقيم فيها العامل أو نوع العمل الفنى أو غير الفنى الذى تدَرّبَ عليه !!

أما الحالة الوحيدة التى تعترف فيها الحكومة السوفييتية بالخلو من العمل ، وتمدّ فيها العمال بالمعونة ، فهى المرض أو الإصابة بعاهة تُقعد صاحبها عن العمل ، وذلك بعد فحص طبى دقيق تجريه الهيئات الحكومية المختصة . ومع ذلك فإن مقدار ما يناله العمال من المعونة فى أمثال هذه الحالات مقيّد بالقوانين التى

أصدرتها الحكومة لحمل العمال على البقاء فى عمل واحد . فإنّ الذين يصابون بعجز مؤقت لا ينالون الإعانة كاملةً إلّا إذا كانوا قد قضوا فى عملهم الأخير ست سنوات ، وتنقص الاعانة بنسبة نقص المدة عن ذلك ، إلى أن تصل إلى ٥٠ فى المائة لمن قضى فى عمله الأخير أقل من عامين . وقُيّد مقدار معونة المصابين بعجز دائم بما يشبه ذلك . أما العمال الذين يخلون من العمل بسبب رفتهم لسوء السلوك فلا يمنحون أى اعانة إلّا بعد قضاء ستة أشهر فى عمل آخر . ولهذه المناسبة نذكر أنه فى سنة ١٩٤٠ صدر قانون يحظر على كل عامل ترك عمله بدون إذن ، وإلّا عوقب على ذلك بتمضية ستة أشهر فى الأشغال التأديبية ، مع تخفيض مرتبه بقدر ٢٥ فى المائة .

ولا شك أن الروح التى أملت هذه القوانين لا تقيم وزناً لحرية العمال أو كرامتهم . والحقيقة أنه فى سبيل زيادة الإنتاج أصدرت الحكومة عدة أوامر لضبط العمل أو تأديب العمال لا يمكن أن تقابل إلّا بالسخط والاشمئزاز فى وسط كالوسط الأمريكى . من ذلك أنّ تغيّب العامل عن عمله بدون عذر مقبول ولو يوماً واحداً ، يؤدى إلى رفته ، ويعتبر من سوء السلوك تأخر العامل عن موعد الحضور فى الصباح ، وانصرافه قبل الموعد المقرر ، وتجاوزه المدة المقررة لتناول الغذاء ، والتراخى أثناء العمل . ويُرفت من عمله إذا وقع منه ثلاث من هذه المخالفات فى شهر واحد ، أو أربع منها فى شهرين . كذلك لا يسمح له بالأجازة السنوية إذا نقصت المدة التى قضاها فى عمله الأخير عن ١١ شهراً .

ومن الغريب أن هذه القوانين تمرّ على الهيئات الدستورية فتوافق عليها بالإجماع لأنها « لصالح الشعب » ومن عمل « دكتاتورية العمال » !!

النقابات الصناعية

المفروض أن الانضمام إلى النقابات الصناعية فى روسيا السوفييتية اختيارى ، ولكنه فى الواقع يكاد يكون إجباريا ، ولا يتجاوز عدد العمال الذين لم ينضموا إلى النقابات (بسبب التراخى أو عدم الاهتمام) ٥ فى المائة ، وهؤلاء لا يتمتّعون بكامل الامتيازات الاجتماعية التى يتمتع بها سائر الأعضاء .

وقد كانت « النقابات الصناعية » أيام الثورة من أهم العناصر العاملة لإحداث الانقلاب . وعندما قبض البُلشفيك على الحكم أعلن « لنين » أن النقابات الصناعية بمثابة « مدارس » فى الشيوعية ، تحافظ على مبادئها وتحمى حقوق العمال مما قد يحدث من الاشتطاط من البيروقراطية الإدارية . على أنه لم يكد يبدأ العمل ببرنامج الخمس السنوات الأولى (بعد وفاة لنين) حتى شعر القائمون بالأمر أن المحافظة على حقوق العمال بالمعنى القديم ، وخاصة فيما يختص بنصيبهم من « المكسب » ، لم تعدْ ممكنة ، لأنها تعوق زيادة الإنتاج وتحول دون مساهمة العمال فى بناء صرح المجد الشيوعى .

ومن ثمّ صار أهم واجبات النقابات الصناعية المساهمة فى الجهود التى تُبْذل لزيادة الإنتاج وخفض نفقاته ، وتشجيع حركة « المنافسة الاشتراكية » وزيادة أجور العمال المتفوقين ، وتنظيم قواعد « تأديب العمال بما فيه صالحهم وصالح العمل » ، والإشراف على تنفيذ نظام المكافآت والضمانات الاجتماعية ، وتنظيم المحاضرات للعمال فى المبادئ الحاضرة للحزب . وانتهى الأمر تدريجا بأن صارت عنصراً متعاوناً مع الحزب ، واداة لتسهيل نفاذ الأوامر الحكومية .

٦ — العمل الإجبارى

(نقلا عن الفصل الخامس)

كان المظنون أن بلاداً كروسيا السوفييتية ، قامت دعائم الحكم فيها على أساس تحرير العمال وإكرام مثواهم ، لا يجد الإنسان فيها للأعمال الإجبارية أو التسخيرية أى أثر . ولكن الواقع الذى شهدت به المصادر العديدة الموثوق بصحتها أنه يوجد فى روسيا من العمّال المحكوم عليهم بالأشغال الإجبارية تحت الحراسة — ومعظمهم بدون أجر سوى فتات القوت الذى لا يكاد يفى بأودهم — ما يقدر عددهم بالملايين ، وذلك فى أنحاء نائية عادة تبعد آلاف الأميال عن مقرهم الأصلى .

والحكومة تبذل كل جهد لإخفاء وجود هؤلاء العمال ، ولا تذكر عددهم صراحة ضمن إحصاءاتها ، بل تدرجهم تحت عنوان « عمال » فقط أو لا تدرجهم مطلقاً . كذلك لا تسمح لأى أجنبى أو مراسل صحفى بزيارة معاقلهم أو محاولة البحث عن أماكنهم . وقد حدث مرةً أنّ صحافية كندية احتالت حتى تمكنت من دخول أحد هذه المعسكرات ، فأمر الاتحاد السوفييتى بطردها من البلاد فى الحال . ومع ذلك قد وصلت إلى العالم الخارجى معلومات تفصيلية عن هؤلاء العمال ، وذلك عن طريق مَن تمكّن منهم من الفرار ، ومِن الكتّاب الروسيين المقيمين الآن فى الخارج ، أو من الأمريكيين الذين مارسوا أعمالاً فى روسيا أو عاشوا فيها أو ساحوا فى أرجائها .

وقد اختلفت هذه المصادر اختلافاً كبيراً فى تقدير هؤلاء العمال ، بسبب البيئة التى وُجدوا فيها ، أو السنة التى حصل فيها التقدير ، إذ أن عددهم فى ازدياد مستمر . فقال بعضهم إنه نحو ستة ملايين ، وقال آخر إنه عشرة ، وآخر إنه ١٤ ،

وآخر أنه ١٨ . غير أنهم كلهم مجمعون على أنهم يعدّون بالملايين ، وأنهم يعامَلون معاملة المساجين تحت حراسة صارمة ، وأنه خُصصت مصالح حكوميّة هامة لتعيين أو إدارة الأعمال التى يسخّرون فيها . فمنها إنشاء الطرق ، والسكك الحديدية ، وردم المستنقعات ، وإزالة الأشجار ، واستصلاح الأراضى النائية ، واستخراج الملح أو الذهب من المناجم ، فضلاً عن الكثير من الأعمال الصناعية الثقيلة التى يسخّرون فيها داخل معتقلات خاصة بذلك .

ومعظم هؤلاء « العمال » من المغضوب عليهم سياسياً بسبب معارضتهم لمبادئ الحزب أو مشروعاته ، ومنهم طائفة « الكولاك » وهم أغنياء الزراع الذين لم يقبلوا الاندماج فى سيل الزراعة الجماعية ، وأُضيف إليهم فى السنوات الأخيرة الكثيرون من أبناء الشعوب الغير الموثوق بولائها ، ومن سكان الجهات الواقعة على حدود الاتحاد السوفييتى من جهة أوربا أو آسيا على السواء ، ومنهم عدد من العمال المتهمين من رؤسائهم بسوء السلوك أو التقصير فى أعمالهم ، وهؤلاء يُعطَون أعمالا شبيهة بأعمالهم الأصلية مع تخفيض أجورهم « تأديبًا » لهم .

٧ — مستوى المعيشة

(نقلا عن الفصل السادس)

من الصعب جداً تكوين صورة دقيقة عن مستوى المعيشة العام فى روسيا السوفييتية ، نظراً لأن « الروبل » وهى العملة الروسية التى تقدّر بها إيرادات الأهلين ليست لها قيمة عالمية ثابتة أو معلومة دائما تؤدى إلى ذهننا فى الحال مبلغ قدرتها الشرائية . كذلك الاختلاف الهائل بين طرق المعيشة عند الشعوب

الكثيرة التي يشملها الاتحاد السوفييتي ، والتفاوت البيّن بينها في التمدين والثقافة ، مِمّا يجعل الإيراد وحدَهُ غير ممثّل لمبلغ ما يشعرون به من الراحة أو التمتع في معيشتهم ، فضلاً عن أنه في كثير من الحالات ينتفع الأفراد فوق المرتبات النقدية بمزايا معيشية ليست دائماً مدرجة في الإحصاءات . ومع اختلاف المصادر التي يمكن استقاء المعلومات منها فإنّها كلها مجمعة على وجود فرق شاسع في مستوى المعيشة بين مختلف الطوائف ، وبين أفراد الطائفة الواحدة . فضباط الجيش الأحمر مثلاً يحظَوْن بمرتبات لا تكاد تضارَع ، وفي المصانع نجد أن إيراد المهندسين ومديري العمل يبلغ أضعاف متوسط إيراد العمال . وفي طائفة العمال أنفسهم نجد تفاوتا هائلا بين أجور الفنيين وغير الفنيين ، وبين المعتادين والممتازين في كثرة الإنتاج . وفي الزراعة قد تكون المزرعة الجماعية المنضم إليها الفلاح ناجحة أو غير ناجحة ، فتكون النتيجة أن إيراده لا يتوقف على مجهوده الشخصي فحسب ، بل على مبلغ نجاح المزرعة أيضاً . في حين أن الموظفين الإداريين يتناولون عادة من المرتبات ما يكفل لهم عيشة مرضية ، وأن المؤلفين والفنّانين يعيشون في رغد من العيش .

على أنه يؤخذ من مقارنة المصادر المختلفة أن المستوى العام لمعيشة الشعب الروسي ، وإن كان قد ارتقى نوعاً ما بالتدريج منذ عهد الحكومة القيصرية ، فإنّه لا يزال يقلّ عن مثله في معظم الممالك الأوربية ، ويقلّ كثيراً جداً عما يقابله في الولايات المتحدة .

الحاجات الاستهلاكية للمعيشة

كانت مستلزَمات المعيشة من الحاجات الاستهلاكية ، في أول العهد

السوفييتى ، لا تُباع ولا تُشترى ، بل كانت مقررات تموينيّة يصرف لكل فرد منها ما يستحقه . وكان أساس تقدير مقاديرها التقتير ما أمكن ، لاستخدام جلّ الجهود الصناعية فى إنتاج المعدّات الحربية والآلات الصناعية ولوازم المشروعات الإنشائية .

وفى المدة ١٩٣٢ — ١٩٣٥ تم الانتقال من نظام التموين إلى نظام بيع حاجات المعيشة فى الأسواق والحوانيت التجارية ، مع بقاء سياسة التقتير فى إنتاج هذه الحاجات ، فعانى العمال فى هذه الفترة ضنكا شديداً لارتفاع الأسعار وعدم زيادة الأجور . فلما تحسنت الأجور بعد عام ١٩٣٥ خفّت الوطأة على العمال نوعاً ما ، وإن كانوا لم يحظوا بالحصول على المقادير اللازمة للمعيشة المعتدلة نظراً لبقاء الإنتاج محدوداً . وقد أورد « المستر هِبارد » الاقتصادى الإنجليزى الخبير بالشؤون الاقتصادية السوفييتية الإحصاء الآتى عن مقارنة ما يستهلكه الفرد فى روسيا من بعض حاجات المعيشة بمثله فى الولايات المتحدة : —

سنة ١٩٣٧ السكر : خمسا مثله فى الولايات المتحدة .

سنة ١٩٣٥ المنسوجات : ربع مثلها فى الولايات المتحدة .

سنة ١٩٣٧ الأحذية : خمسا مثلها فى « «

على أن البرنامج المعلن أخيراً لخمس سنوات جديدة ينصّ على الزيادة فى إنتاج حاجات المعيشة قريباً ، وإن كان لا يزال يعطى الأهمية الأولى للصناعات الثقيلة .

ويلاحظ أن المصنوعات الاستهلاكية فى روسيا ، مثل المنسوجات والأحذية ، تقلّ كثيراً فى الجودة عن مثلها فى الممالك الغربية ، وذلك على الرغم من اهتمام الحكومة السوفييتية بالدقة فى الصناعة ومن أن الذخائر الحربية الروسية

فى غاية الجودة ؛ مما جعل البعض يظن خطأً أن قلة الجودة فى المصنوعات المدنية مقصودة ، لتكون ستارا يخفى عن أعين الأجانب جودة المعدات الحربية .

٨ — الزراعة

(نقلا عن الفصل السابع)

تشمل أراضى الاتحاد السوفييتى سدس المساحة الأرضية للدنيا كلها . ومع ذلك اشتهر زرّاعها من قديم الزمن بعدم كفاية ما بأيدهم من الأرض . فقد كانت جملة الأراضى المزروعة بها قبل الحرب الثانية ، معادلة تقريباً لمثلها بالولايات المتحدة ، فإذا راعينا زيادة عدد سكان الأولى على الثانية وكثرة عدد المشتغلين منهم بالزراعة اتضح لنا ضآلة مقدار ما يخص كل زارع من الأرض فى المتوسط .

هذا من حيث نسبة مساحة الأراضى الزراعية لعدد الزراع . أما من حيث الواقع فإن النظام الزراعى الحالى فى روسيا السوفييتية لا يضع فى يد الزارع شيئا يذكر من الأرض لنفسه . فإن ٩٩ ٪ من الأراضى الزراعية ما بين مَزارع جماعيّة (وهى الأغلبية الساحقة) ومزارع حكومية . فالمزارع الجماعية يعمل فيها الزراع على نظام شبه تعاونى بدون ملكية فردية وتحت إشراف شامل من الحكومة ، وقد كان عددها فى سنة ١٩٤٠ حوالى ٢٤٢ر٤٠٠ مزرعة ، متوسط مساحة كل منها ١١٩٨ فدانا وعدد أَعضائها ٧٥ زارعاً فى المتوسط . وأما المزارع الحكومية فتديرها الحكومة ، ويقوم بالعمل فيها عمال بالأجور ، وقد كان عددها ٣ر٩٦١ مزرعة ، متوسط مساحة كل منها ٦٦٥١ فداناً .

وهذه الحالة وليدة الثورة البُلشفية ، وإن كانت كغيرها من دعائم النظام السوفييتى الحالى لم توجد دفعة واحدة .

فقد كانت الأراضى الزراعية فى عهد الحكومة القيصرية ثلاثة أقسام رئيسية : ضِياع الأشراف والكنيسة والأسرة المالكة ، وأملاك الأفراد ، ومشاع القرى (وهى مساحات جُعلت ملْكية كل منها للقرية التى تقع الأرض فى زمامها وتُقسم على الأفراد للزراعة بنظام خاص) . وكان ما يخص كل أسرة من الأرض لزرعها ، سواء أكانت ملكا لها أم من مشاع القرية ، لا يكاد يقوم بأودها فى الغالب ، فكان معظم الفلاحين يضطرون لاستئجار مساحات أخرى أو يعملون بالأجر عند الأثرياء . فلما سقطت حكومة القيصر هجم الفلاحون على الكثير من ضياع الأشراف ومزارع الأغنياء وضموها إلى مشاع قراهم ، واقتسموا زراعتها بينهم .

وكان من منهج البُلشفيك قبل الثورة «تأميم» جميع الأراضى الزراعية (أى جعلها ملكا للأمة) غير أنهم لم يتمكنوا من تنفيذ ذلك عقب الثورة ، واكتفوا بإقرار حركة الاغتصاب التى قام بها الفلاحون . وفى خلال العمل بالسياسة الاقتصادية الجديدة» (N.E.P) تمكن الناهضون من الزراع من استئجار مساحات واسعة وزرعها بطريق العمال المأجورين ، فكوّنوا لأنفسهم ثروة طائلة وتكونت منهم طائفة عُرفت « بالكولاك » .

وفى سنة ١٩٢٩ بدأت الحكومة تشجع الزراعة الجماعية وتبذل المساعى لحمل الفلاحين على الانضمام إليها وترك الزراعة الفردية ، ووضعت فى سبيل المتخلفين منهم عراقيل كبيرة : كفرض الضرائب الثقيلة ومنع القروض الزراعية عنهم وتحريم امتلاكهم أو استئجارهم للآلات الزراعية الميكانيكية ، فلم يأت عام ١٩٣٢ إلّا وقد تمّ تعميم الزراعة الجماعية بين كل المزارعين تقريباً ، ولم يبق فى

يد الأفراد سوى نحو ١ ٪ فى المائة من الأراضى الزارعية (وذلك بإذن الحكومة وموافقتها) .

وتعطى كل مزرعة جماعية حُجة دائمة بالأرض المخصصة لها . فيقوم الأعضاء بزرعها بالطريقة الجماعية كما أسلفنا ، ويسمح لكل عضو بسلخة صغيرة (حوالى فدان فى المتوسط) يزْرعها لنفسه فى فراغهِ من الأعمال الجماعية ، فيتمتع بالانتفاع بها مدة عضويته بالمزرعة دون أن يكون لذلك أى صفة من صفات المِلْكية أو ما يتبعها من حق التوريث ، فإذا زالت عضويته زال معها هذا الحق .

ويقتضى انضمام المزارعين إلى الحركة الجماعية تنازلهم للمزرعة الجماعية عن جميع ما يملكون من المرافق الرئيسية للزراعة من ماشية وآلات زراعية وتقاوٍ وعَلَف ومبانٍ مزرعية ، فلا يبقى لهم سوى مساكنهم الخاصة (دون الأرض المقامة عليها) والآلات الصغيرة اللازمة لزرع المساحات الصغيرة المخصصة لأشخاصهم .

وعلى كل عضو قادر على العمل أن يؤدى بالمزرعة قدراً معلوماً من أعمالها كحدٍ أدنى ، وله أن يتجاوزه إذا رغب فى زيادة إيراده .

وتقرر هيئة إدارة المزرعة الحد الأدنى لكل نوع من أنواع العمل ، مراعية فى ذلك الفرق بين الأعمال الفنّية وغير الفنية ، فسائق الجرّارات مثلًا قد ينجز مقرره اليومى فى نصف يوم ، فى حين أن غيره قد يستنفد اليوم بتمامه لإنجاز المقرّر عليه . وفى نهاية العام تحسب وحدات العمل التى أنجزها كل عضو خلال السنة ، ويقدَّر نصيبه من صافى إيراد المزرعة كلها تبعاً لذلك .

وعند توزيع الإيراد يعطى العضو بعض نصيبه نقداً وبعضه من المحصول.

ويتوقف إيراد المزرعة السنوى على مبلغ ما تصيبه من النجاح خلال العام ، كما يتوقف مقدار ما يصرف للعضو نقداً على الثمن الذى يحدد للمحصول ، وهذا التقدير فى العادة منخفض جداً وخاضع لإرادة الحكومة ، إذْ هى التى تشترى الجانب الأكبر من المحصول. أمّا ما يبقى من محصول المزرعة بعد مشترى الحكومة ، وكذلك ما يعطى منه للأعضاء فرادَى ، فيُسمح ببيعه فى سوق الجهة ؛ بشرط أن يكون ذلك بدون وسيط وألّا يتعدّى حدود المنطقة المخصصة للمزرعة . ومع أن هذا الشرط يحدّ كثيراً من قيمة الأسعار فإن السلعة تباع فى هذه الأسواق (الحرّة نسبياً) بأثمان أعلى بكثير مما اشترت به الحكومة ، حتى لقد قدّر أحد المؤلفين الثقاة ثمن ما بيع من محاصيل المزارع الجماعية فى سنة ١٩٣٥ فى هذه الأسواق بأكثر مما دفعته الحكومة فيما اشترته ، مع أن هذا يبلغ فى القدر أربعة أمثال ذلك أو يزيد .

وبذلك يكون المُزارع الكفء قد لحقهُ الغبن من طريقين : طريق تقصير غيره من أعضاء المزرعة ، وطريق شراء الحكومة للمحصول بالثمن الذى تريده .

الفصل الرابع

الحالة السياسية والاجتماعية

(نقلاً عن كتاب الشيوعية فى ميدان العمل)

قد نقلنا المادة الواردة فى هذا الفصل باختصار عن كتاب « الشيوعية فى ميدان العمل » . وهو كما أسلفنا مصدر معتمد من مجلس نواب الولايات المتحدة كمستند رسمى من مستندات المجلس . وقد تمّ وضعه على أن يكون خالياً من التحيز حاوياً للمحاسن والمساوئ معاً . ولا أدلّ على أنه قد حقق ذلك مما سيلمسُهُ القارئ بعد استعراض نشاط الحكومة السوفييتية فى الدفاع الوطنى والتعليم (فى حدود السياسة السوفييتية) .

١ — الحكومة

إن نظام الحكومة السوفييتية القائم على أساس دستور سنة ١٩٣٦ يشبه فى شكله نظام الحكومات الديمقراطية فى كثير من المواضع : فهناك اتحاد جمهوريات ، وهناك « سوفييت أعلى » مكوّن من مجلسين أحدهما يمثل الجمهوريات على اختلافها والآخر يمثل مجموع سكان الاتحاد، والانتخاب لعضويتهما عام وسرى ، والحقوق المألوفة — مثل حرية الصحافة ، وحرية الاجتماع ، والحصانة من القبض بدون محاكمة — كلها منصوص عنها . لذلك لقى الدستور عند صدوره ترحيباً عاماً واعتُبر مثالاً لأرقى درجات الديمقراطية ،

غير أن ما وراء هذا المظهر الخارجى من الحالة الواقعية يختلف كل الاختلاف عن التقاليد الغربية ، ومبنىّ على فلسفة وسطوة الحزب الشيوعى ، الذى لا يزال يقرر أن هدفه هو نفس الهدف « الماركسى » الذى احتضنه « لنين » وعدّله ، وهو أن يكون الحكم دكتاتوريا وفى يد الطبقات العاملة . ونفصّل ذلك بعض التفصيل فيما يلى : —

اتحاد الجمهوريات ونموّه

كانت الدولة الروسية وقت استيلاء البُلشفيك على الحكم قاصرة على روسيا العظمى والقرم والقوقاس وسيبيريا والشرق الأقصى . ونصَّ الدستور الأول عن قصد على تسمية البلاد « اتحاد الجمهوريات السوفييتية » أملاً فى كسب جانب أمثال الأوكرانيين والروس البيض ، ممن عانوا كثيراً من عسف الحكومة القيصرية وسياستها التى ترمى إلى « ترويسهم » (أى جعلهم روسيين) وتخلّيهم عن صفاتهم الجنسية . وفى سنة ١٩٢٢ انضم إلى الاتحاد كل من أوكرانيا وروسيا البيضاء واتحاد عبر القوقاس . واعتُمد هذا الضم فى المؤتمر الثانى للاتحاد عام ١٩٢٤ . ثم انضم إلى الاتحاد بين عامى ١٩٢٤ و ١٩٣٦ الجمهوريات الخمس التى فى أواسط آسيا . ثم ضم الاتحاد خمس جمهوريات جديدة تكونت من الأصقاع الغربية التى استولت عليها روسيا بعد عام ١٩٣٩ ، وكان معظمها قبل الحرب العالمية الأولى داخلاً فى نطاق دولة القياصرة . فصار الاتحاد السوفييتى الآن مكوناً من ١٦ جمهورية رئيسية يجمعها نظام سياسى مركزى متين ، مع تمتّعها بجانب من الاستقلال الثقافى . هذا مع العلم بأنه يقطن بلاد الاتحاد السوفييتى نحو مائتى شعب مختلفى الأجناس .

ويكفى للدلالة على قوة هـذه المركزية أن الجمهوريات ليس لها ميزانيات خاصة بها ، وأن وزراءها ليسوا سوى ممثلين لوزراء الاتحاد كل فيما يخصه ، وأن بلاد الاتحـاد مقسمة إلى مناطق إقتصادية لا تنطبق على حدود هذه الوحدات السياسية . وقد كان البلشفيك إبّان الثورة يَعِدُون المقاطعات بحق « تقرير المصير » ، ثم نصّ دستور سنة ١٩٣٦ على حق الجمهوريات فى الانفصال عن الاتحاد ، غير أن الواقع أن المطالبة بالانفصال تُعتبر حركة عدائية مضادة للثورة البلشفية ، وقد شملت محاكمات عام ١٩٣٨ الواسعة النطاق عدداً كبيراً من المطالبين بالانفصال .

وفى عام ١٩٤٤ صدر قانون بمنح الجمهوريات حق إنشاء وزارات للخارجية وتمثيل سياسى خارجى ، وإنشاء جيش وأسطول وبوليس خاص بكل منها ، غير أن ذلك لم يُعتبر فى الدول الغربية سوى وسيلة لإبراز هذه الجمهوريات أمام أعين الغرب والزيادة من عدد ممثلى الاتحاد السوفييتى فى المجالس الدولية ، وقد رأينا إلى أى حد اشترك ممثلو أوكرانيا وروسيا البيضاء فى مناقشات الهيئات الدولية فى جانب روسيا ، ولا يخطر ببال رجال الاتحاد أن الجمهوريات ستحيد فى هذا الميدان يوماً ما عن السياسة الخارجية العليا التى ترسمها حكومة الاتحاد والحزب الشيوعى .

الحكومة السوفييتية

لم يكن منشأ العلاقة بين حزب البلشفيك ومجالس السوفييت نتيجة خطّة موضوعة بل كان وليدَ الظروف التاريخية . فقد حصل أثناء ثورة عام ١٩٠٥ أن تكوّنت فجأةً فى المدن الرئيسية مجالس للعمال للتعبير عن رأيهم فى الموقف عُرفت بمجالس « السوفييت » . ثم أعيدت إلى الوجود فى ثورة

عام ١٩١٧ ممثِّلة للعمال والجند والمزارعين ، واجتمع منها مؤتمر عام فى أكتوبر سنة ١٩١٧ .

وكان لمجلس بتروغراد وموسكو فى ذلك الوقت أغلبيّة بُلشفية ، فاتخذ « لنين » من المؤتمر وسيلة للاستيلاء على السلطة ، وصوّر مجالس السوفييت أمام العالم بأنها منظَّمة ديمقراطية جديدة ، يمكن ضمها إلى دكتاتورية الحزب لتكون له عوناً على تنفيذ مبادئه . وما زالت إلى اليوم الرابطة الرئيسية بين الحزب والشعب . وكانت الحكومة السوفييتية إلى وقت صدور دستور سنة ١٩٣٦ مصطبغة بصبغة تكوين تلك المجالس الأولى : فقد كان الانتخاب أساسه تمثيل المهن ، ويجرى على درجتين ، ويعطى الناخب صوته فى محل عمله بطريق رفع الأيدى ، وكان لسكان المدن ميزة فى التصويت على أهل الريف ، كما كانت « الطوائف المعادية » محرومة من التصويت .

أما النظام الحالى فأساسه دستور عام ١٩٣٦ ، وبمقتضاه تتألف حكومة الاتحاد من « السوفييت الأعلى » ، و « البريسيديُوم » (هيئة الرياسة) ، ومجلس الوزراء .

ويشمل السوفييت الأعلى مجلسين : سوفييت الاتحاد ، ومجلس الشعوب . فالأول يمثل السكان على أساس جغرافى ، والثانى يمثلهم على أساس أجناسهم . والمجلسان متعادلان فى سلطتهما التشريعية ، وتَصدُر القرارات منهما بالأغلبية « النسبية » ، ويجتمعان معاً لانتخاب « البريسيديُوم » ومجلس الوزراء والمحكمة العليا للاتحاد والنائب العام وللسوفييت الأعلى حق الغاء أى قانون أو قرار لأى سلطة فى الجمهوريات التى يتألف منها الاتحاد . ويجتمع عادة مرتين فى كل عام .

ويتألف « البريسيديُوم » من ٤٢ عضواً ، وله الحق فى إصدار المراسيم فى الفترة بين كل اجتماع وآخر للسوفييت الأعلى ، وإعلان الحرب ، وتفسير القوانين ، ودعوة السوفييت الأعلى للاجتماع ، وحلّه ، وتعيين رجال الحكومة وعزلهم . ومعنى هـذا أنه بالرغم من كون السوفييت الأعلى هو فى المبدأ الهيئة الوحيدة ذات السلطات التشريعية « فللبريسيديُوم » فى الواقع سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية شاسعة . فمن ذلك أن المرسوم الذى يقضى باستدعاء ما بين ٨٠٠٫٠٠٠ و ١٫٠٠٠٫٠٠٠ شاب سنوياً بصفة إجبارية للتمرين الصناعى فى « قوة العمل الحكومى الاحتياطية » هو من عمل « البريسيديُوم » ، وجرى العمل به دون أى مناقشة فى السوفييت الأعلى .

ومن جهة أخرى فإن مجلس الوزراء (الذى كان إلى سنة ١٩٤٦ يُعرف بمجلس قوميسار الشعب) يُعتبر السلطة التنفيذية العليا ، وقراراته لها قوة القانون .

والحقيقة أنه ليس فى الحكومة السوفييتية فاصل رسمى بين السلطات . فقد يكون التشريع فى شكل قانون من السوفييت الأعلى ، أو مرسوم من « البريسيديوم » ، أو قرار من مجلس الوزراء .

وقد أحدث دستور سنة ١٩٣٦ انقلاباً فى نظام الانتخابات . فحلّ التصويت المباشر (على أساس جغرافى لا مهنى) محلّ التصويت غير المباشر ، وصار سرّياً بعد أن كان بطريق رفع الأيدى ، وأُلغى امتياز العمال على المزارعين فى التمثيل النيابى ، وصار حق التصويت عاماً بدون حرمان أى طائفة — وذلك دليل على زوال الخطر من جانب الطبقات التى جُرّدت من أملاكها .

وكل ذلك يُشعر فى الظاهر بأنه يراد بالحكم والانتخابات أن تجرى على نمط التقاليد الغربية . ولكن الحقيقة أن « ستالين » صرّح من بادئ الأمر أن دستور سنة ١٩٣٦ «وُضع للمحافظة على دكتاتورية الطبقات العاملة وعلى مركز الحزب الشيوعى بصفته الموجّه لسياسة الحكم » . بل إن الدستور نفسه نصّ على أن الحزب الشيوعى هو الأداة الموجهة للمنظّمات الخاصة بالعمال من اجتماعية وحكومية ، وعلى أن حق الترشيح للانتخابات مقصور على المنظّمات العامة للعمال وجمعياتهم والنقابات الصناعية والجمعيات التعاونية ومنظمات الحزب الشيوعى ومنظمات الشبان والجمعيات الثقافية . فكأنّ الدستور ضمِنَ بذلك أنْ يكون كشف المرشحين للانتخاب من صنع الحزب الشيوعى أو المنظّمات الخاضعة لإشرافه .

فلا عجب بعد ذلك إذا رأينا أن القوانين تمرّ فى مجلس السوفييت بدون مناقشة وبالإجماع .

فأين هذا كله من الديمقراطية ؟ وكيف يجوز لزعماء السوفييت أن يقولوا إن هذا النظام هو أرقى درجات الديمقراطية ؟

تقول الفلسفة الشيوعية إن دكتاتورية العمال هى أرقى أشكال الديمقراطية ، فإن الدولة بناء على هذه الديمقراطية هى ملكٌ لطبقة العمال ، وحيث انه لا يوجد بالبلاد سوى طبقة واحدة فلا داعى لغير حزب واحد ، يمثل النابهين من أبناء هذه الطبقة ، ويكون واجبه توجيه وتعليم الجماهير . وفى خلال دور الانتقال الذى لم تتوافر فيه بعدُ أركان الشيوعية الكاملة للمجتمع — وحيث الصعاب تكتنف البلاد من كل جانب : من نقص فى الموارد ، إلى مناوأةٍ من العناصر المعادية —

يجب أن يكون للدولة السيطرة التامة على جميع الشؤون ، ولو اقتضى الأمر استعمال القوة .

وما دام هذا هو الأساس فمآل جميع الحريات التى يكفلها الدستور حتماً إلى التدهور إلى الوراء .

الحـــزب

أوضحنا فيما تقدم السلطات المتعددة التى تتألف منها الحكومة السوفييتية . غير أنه يوجد وراء هذه السلطات كلها سلطة تكاد تكون خفيّة عن الأنظار ، هى الحزب الشيوعى الذى هو مُنْبَعَث السلطة الفعلية كلها فى البلاد .

وقد كان الحزب منذ تكوينه فى عام ١٩٠٣ صغير العدد بالنسبة لعدد السكان ضماناً لنقاوة مبادىء أعضائه ، حتى انه عند ما قبض جماعة البلشفيك على السلطة سنة ١٩١٧ لم يتجاوز عدده ٢٠٠٫٠٠٠ عضوا . وقد قضت الظروف بعد ذلك بزيادة العدد نوعا ما . غير أن زعماء البلشفيك ظلوا متيقّظين إلى مناوأة منافسيهم عاملين على «تطهير» الحزب منهم كلما سنحت الفرص ، حتى تمكنوا فى عام ١٩٣٤ من استصدار قانون جديد للحزب ، يحتم على الأعضاء احترام قرارات الحزب وإطاعتها ، وتطهير الحزب من العناصر « المناوئة » والأعضاء « ذوى اللونين » الذين يخدعون الحزب بإظهار غير ما يضمرون ، فصار فصل هؤلاء يجرى بقرارات عُرفت بحركات «التطهير» ، حتى انه فى سنة ١٩٣٩ لم يبق بالحزب من أعضائه الأولين سوى ١٫٣ ٪ فى المائة من جملة الأعضاء . وكل ذلك فى سبيل توحيد الآراء وضماناً للطاعة العمياء لما تراه الأغلبية ، بل لما يراه « ستالين » .

وزيادة فى الحرص على عدم اختلاف الكلمة جُعل نظام مداولات الحزب

غاية فى التوكّز . فبعد أن كان يُعقد للحزب مؤتمر عام من وقت إلى آخر تحتدم فيه المناقشات الحارّة ، صار اجتماعه نادراً ، إذ لم يجتمع للحزب مؤتمر منذ سنة ١٩٣١ إلّا فى سنتى ١٩٣٤ و ١٩٣٩ . وبعد أن كانت لجنة الحزب المركزية التى ينتخبها المؤتمر هى قوة الحزب المنفذة ، قد قُلّل من شأنها نظراً لكثرة أعضائها (البالغ عددهم ٧١ عضوا) ، وتحولت السلطة إلى لجانها الفرعية ، وهى : المكتب السياسى ، ومكتب النظام ، والسكرتيرية ، ولجنة المراقبة المركزية . وعدد الأعضاء فى كل منها محدود ومعظمهم أعضاء فى أكثر من لجنة : مما جعل النفوذ فى الحزب فى يد نفر من الأعضاء يعدّون على الأصابع . وهؤلاء بعينهم يشغلون المراكز الرئيسية فى الدولة . مثال ذلك أن « ستالين » هو السكرتير العام للحزب ، وعضو فى المكتب السياسى ، ومكتب النظام ، ورئيس مجلس الوزراء ، فضلا عن كونه « القائد العام الأعلى » ، و « ازدهانوف » هو رئيس السوفييت الأعلى ، وعضو فى السكرتيرية ، والمكتب السياسى ، ومكتب النظام ، وكذلك « مالنكوف » أحد أعضاء « البريسيديوم » عضو فى عدة من لجان الحزب ، فضلا عن أن ستة من الثمانية الوزراء العظام أعضاء فى المكتب السياسى ، وهكذا .

ولا شك فى أن هذا الوضع فيه أكبر ضمان لنفاذ كلمة الحزب ودكتاتوريته .

النظام القضائى

يوجد بالاتحاد السوفييتى محكمة واحدة تابعة لحكومة الاتحاد هى المحكمة العليا . أما ما دونها من المحاكم فى كافة أنحاء البلاد فتتبع كل منها حكومة الجمهورية التى تقع فى نطاقها وتطبّق قانون الاتحاد وقوانين الجمهورية على السواء .

وللمحكمة الاتحاد العليا الإشراف على سائر المحاكم ما عدا وكالات وزارة الداخلية.

وللمحكمة العليا أن تقدّم للسوفييت الأعلى اقتراحات بشأن ما تراه من تعديل أو إلغاء فى قوانين الجمهوريات، غير أن السوفييت الأعلى لا يتقيد بشىء من هذه الاقتراحات.

ومن أهم المراكز فى الدولة مركز النائب العام، وله سلطة الإشراف الأعلى على تنفيذ القوانين فى الوزارات ووكالاتها، ويعيّن رجال النيابة فى الجمهوريات، ويشرف على أعمالهم.

ولوزارة الداخلية « وكالات » معيّنة مستقلة عن نظام القضاء تختص بالقيام بالتحريات، ولها — فى حدود معيّنة — سلطة توقيع عقوبات الأشغال الشاقة والإبعاد والنفى بدون أى إجراءات قضائية.

٢ — الدفاع الوطنى

يهتم الاتحاد السوفييتى بالدفاع الوطنى اهتماماً بالغاً ولا يدّخر وسعاً فى الإنفاق على تقويته والعناية به وتزويده بأحدث المعدّات الحربية، وللحكومة فى سبيل ذلك خطط مرسومة فى سلسلة برامج « السنين الخمس » فى المدة ١٩٤٦ — ١٩٧٠ بعضها للمستقبل القريب. ولقد جاهر ستالين وغيره من رجال الدولة فى خطاباتهم الرسمية بضرورة بذل كل ما فى الوسع لتحقيق هذه الأغراض الحيوية، ضماناً لحسن الدفاع عن الاتحاد والمحافظة على السلم العام، وصدًّا لكل اعتداء قد تحدثه الدول الرأسمالية. بل إنهم يتوقعون اشتباكات حربية بالفعل من جراء ذلك.

فى برنامج السنين الخمس ١٩٤٦ — ١٩٥٠ اهتمام كبير بالبحوث العلمية

الحربية ولا سيما المختص منها بالقوة الذرّية التى يريدون أن يلحقوا فى مضمارها بالاتحاد الأمريكى البريطانى فى أقرب وقت ممكن .

ومن بين ما تنصّ عليه برامج سلسلة الخمس السنوات فى المدة ١٩٤٦ — ١٩٧٠ فى سبيل تعزيز الدفاع الوطنى : زيادة الإنتاج السنوى من الصلب إلى ٦٠٫٠٠٠٫٠٠٠ طن (وقد كان إنتاج الولايات المتحدة منه عام ١٩٤٥ حوالى ٨٠٫٠٠٠٫٠٠٠) ، والحديد إلى ٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠ طن (وهو يعادل تقريباً إنتاج الولايات المتحدة فى سنة ١٩٤٥) ، والفحم إلى ٥٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ طن (وقد أنتجت منه الولايات المتحدة عام ١٩٤٥ حوالى ٥٧٠٫٠٠٠٫٠٠٠ طن) ، وزيت البترول إلى ٤٢٠٫٠٠٠٫٠٠٠ برميل) وقد كان محصول الولايات المتحدة منه عام ١٩٤٥ حوالى ١٫٧٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ برميل) . هذا مع العلم بأن ما أنتجته الولايات المتحدة عام ١٩٤٥ من هذه المحاصيل كان تحت تأثير الحرب .

الموارد الحربية فى الاتحاد السوفييتى

تقلّ القوة الحربية السوفييتية فى الوقت الحاضر عن مثلها فى الولايات المتحدة . فإن الجيش وإن كان لايزال قوياً فقد فقَدَ فى الحرب العالمية الثانية الملايين من رجاله ، والكثيرون ممن حلّوا محلهم من صغار الشبان لايزالون دون السن الواجبة ولم ينالوا التدريب الكافى . ومع أن الاتحاد السوفييتى يستطيع صنع الكثير من المدافع والدبابات فليس فى مقدوره للآن صنع الطائرات القوية البعيدة المدى . كذلك الأسطول — مع ما ناله من تقوية كبيرة خلال

السنوات الأخيرة — فإنه لايزال صغيراً بالنسبة لأسطول الولايات المتحدة أو بريطانيا العظمى ... ...

نشأة قوة الدفاع وأغراضها

وُلد الجيش الأحمر مع ثورة سنة ١٩١٧ الاشتراكية ، فنشأ معروفا بأنه هو جيش العمال والفلاحين الذى أحرز النصر فى الثورة وصار الحامى لمصالحهم ومكاسبهم الثورية ، فسهل على القائمين بالأمر إقناع الشعب بأن مصالحه وأغراضه هى عين مصالح الأمة وأغراضها ، فكسب بذلك ثقة جميع الأهلين على اختلاف أجناسهم وصاروا لا يضيقون ذرعا بأى جهد أو تضحية فى سبيل تقويته وترقيته وتثقيفه . ومن ثم امتدت هذه النظرة إلى سائر قوات الدفاع الوطنى : من أسطول وقوة جوية ومصانع حربية .

القواعد الاستراتيجيّة

تبذل الحكومة السوفييتية جهوداً كبيرة فى سبيل التغلب على صعوبة عدم اتصال بحارها بعضها ببعض ، فأخذت تسعى فى سبيل ذلك للحصول على قواعد بحرية تمكّن أساطيلها من المخر فى المحيطات . فهم لذلك حصلوا فى اتفاق «يالتا» على حق الاستيلاء على جزر « الكوريل » والنصف الجنوبى من جزيرة « سخالين » وبعض تجاوزات فى منشوريا . على أنه لا تزال مصالح القوة البحرية السوفييتية تصطدم بقوة بريطانيا عند مدخل البحر البلطى وفى البحر الأبيض المتوسط ، وتلتقى بقوة الولايات المتحدة فى المحيط الهادى ، ولذلك تقتضى المحافظة على السلم الوصول إلى اتفاق مع الاتحاد السوفييتى فى هذا الشأن .

٣ – التعليـــم

يهتم قادة الاتحاد السوفييتى بسياسة التعليم أيّما اهتمام ، لما للتعليم من الأثر الرئيسى فى تكوين النشء وتشكيل أذهانهم ونفوسهم ، ولذلك يرون فيه أداة فعّالة لتحقيق الأغراض التى يرمى إليها الحزب الشيوعى ، ويتمسكون بجعل الإشراف عليه ووضع نظمه ومناهجه فى أيديهم دون سواهم .

وهذا يختلف كل الاختلاف عن الحالة فى الولايات المتحدة حيث سياسات التعليم عادة من إيحاء مهنة التدريس أو تكون وليـدة رغبات أولى الأمر فى الولايات والجهات المختلفة ، دُون تدخّل من الحكومة العليا أو حزب من الأحزاب.

وفى كل طور من أطوار التعليم أو أى مظهر من مظاهره لا يُسمح بدراسة أو عرض أى مذهب سياسى سوى المذهب الشيوعى .

وفى حدود هذه السياسة ، وتوخياً لتحقيق أغراضها ، يُوجّه الاتحاد السوفييتى للتعليم اهتماماً يكاد يكون منقطع النظير . فلم ينقض عام واحد على استيلاء الشيوعيين على الحكم حتى أصدروا فى أكتوبر سنة ١٩١٨ قانوناً بتعميم التعليم الأولى والثانوى للتلاميذ فيما بين الثامنة والسابعة عشرة من أعمارهم وجعله مجانياً للجميع ، مع مدّ التلاميذ الفقراء بالكتب والأدوات المدرسية وبعض الغذاء والكساء بدون مقابل(*) .

وعنـد ما قبض البُلشفيك على الحكم وأنشأوا دكتاتوريتهم لاقوا عداء

(*) مع أن الدستور نص بوجه عام على مجانية التعليم فإن تلاميذ المدارس الثانوية فى سن الثامنة إلى العاشرة يدفعون ٥٠ روبلا فى السنة ، ويدفع طلاب الجامعات ٤٠٠ روبل فى العام غير أن النابهين منهم تُدفع لهم مكافآت تتراوح بين ١٨٥ و ٣٠٠ روبل فى الشهر .

كبيراً من الطبقات المتعلمة . ولذلك اهتموا بتنشئة جيل جديد من الشبان المتعلمين الذين شبّوا على الولاء لمبادئهم ، وحرموا أبناء الطبقات التى كانت تتمتع بالامتيازات سابقا من الالتحاق بالمعاهد العلمية العالية ، فى حين أنهم سمحوا لبعض العمال الذين لم ينالوا قسطاً كافياً من التعليم بالالتحاق بالجامعات ، وأنشأوا معهداً خاصا لتحضير الشبان من العمال غير المتعلمين لتلقى الدراسات العليا . ثم أنشئت منظّمات من الشبان فى المدارس لتكون عين الحزب الشيوعى وأذنهِ وصوتهِ فيها . وقد خفّت وطأة هذه الحالة وعادت لرياسة المدارس هيبتها بعد أن تمّ « لستالين » التغلب على « تروتسكى » وغيره من المنافسين عام ١٩٢٨ ورسخت أقدام الثورة فى كل مكان ، وصار دَيْدن التعليم كغيره من ميادين الجهاد القومى : العمل على نصرة الاشتراكية فى كفاحها ضد الرأسمالية واللحاق بأقوى دولة رأسمالية وسبقها .

وكان بعض النهوض بالتعليم قد بدأ فى عهد الحكومة القيصرية ، فزاد عدد تلاميذ المدارس الأولية من نحو ٢٠٠٠ر٢٠٠٠ فى سنة ١٨٨١ إلى ما بين ثمانية وتسعة ملايين فى سنة ١٩١٤ ، غير أن ذلك يتضاءل أمام ما أحرزه الشيوعيون فى هذا المضمار ، إذْ بلغ مجموع التلاميذ فى سنة ١٩٣٩ نحو ٤٧ر٤٠٠ر٠٠٠ تلميذ . وكان عدد الجامعات ٨١ جامعة فى سنة ١٩١٤ تضم ٢٤ر٧٠٠ طالب فأصبح عدد الجامعات ٧٨٢ فى سنة ١٩٤١ يتعلم بها ٥٦٤ر٥٧٣ طالباً

٤ — تمضية أوقات الفراغ

إن كيفية تمضية الشعب لأوقات الفراغ لها شأن سياسى عظيم فى الاتحاد السوفيتى ، وتهتم بها الحكومة اهتماماً فريداً فى بابه . فهى تقوم بتنظيمها وتوجيهها فى الاتجاهات التى تريدها ، باعتبار أن قضاء الفرد لأوقات فراغه على

الوجه الصحيح من مستلزمات نمو ثقافته وتحسين حالته الصحية ، وأن الواجب على كل مواطن أن يكون دائما على استعداد لعمله والدفاع الوطنى ، وهذا الاستعداد يكفله إلى حد كبير قضاء الجماعات لأوقات فراغهم مجتمعين وبالطريقة المثمرة التى تعدّ لهم بإشراف الحكومة والحزب الشيوعى !! .

لذلك يحدّد لكل عامل أوقات فراغهِ (تبعاً لنوع العمل الذى يشتغل به) وتعيّن له الأماكن التى يقصدها فى هذه الأوقات للراحة والرياضة ، والجماعات التى يجب أن ينضم إليها لهذا الغرض — وهذه الجماعات يقوم أعضاء الحزب الشيوعى بتنظيمها وتهيئة وسائل نشاطها — وتُختار له الألعاب الرياضية التى يشترك فيها بحيث تساعد على تقوية بنْيته وإنماء استعداده للأعمال الحربية وأشغاله المِهَنيّة . أما وسائل النشاط الثقافى فتشمل قراءة الصحف والكتب والاطلاع على الصور واللوحات الفنيّة ، ومشاهدة التمثيل أو السينما ، والاستماع للراديو أو الموسيقى . وجميع ما فى هذه الوسائل هو من اختيار الرقيب السياسى ، وفى كثير من الحالات يكون أهم جزء فى البرنامج الاستماع لمحاضرات سياسية خاصة .

وقد أُعدّ لسكان المدن لهذا الغرض مئات من « بساتين الراحة والثقافة » منتشرة فى أنحاء الاتحاد السوفييتى وشاملة لوسائل النشاط الآنفة الذكر . فيشتمل بستان « موسكو » مثلاً على ملاعب للرياضة ، وصالات موسيقية ، ومسارح ودور للسينما ، و « مدينة للأطفال » حيث يترك الوالدان أطفالهما أثناء قضاء وقت الفراغ فى الأغراض التى حضرا من أجلها . وقد أُعدّت فى « مدينة الأطفال » وسائل التسلية ممزوجة بالثقافة الصحية والتعليمية والسياسية لكل فئة من الأطفال بما يلائم سنها .

وفى الريف أيضاً يخضع الرجال والنساء لنظام خاص بأوقات الفراغ .
ومن أهم المؤسسات الخاصة بذلك «المكتبات القروية» ، حيث يقضى الأهلون شطراً عظيما من أوقاتهم فى الاطلاع على الصحف والمجلات والكتب ، وكثيراً ما يستمعون للجرائد وهى تُتلَى عليهم بصوت جهْوَرى ، ومن وقت لآخر يقْدم إليهم مندوبون من المدن ليحاضروهم فى سياسة الدولة والحزب الشيوعى .

٥ — الديانة

الأصل فى الشيوعيين الّا يدينون بدين ما ، ويعتبرون الدين « مخدّراً للشعب » : قالها المؤسس الأول لمذهبهم « كارل ماركس » وأخذها عنه زعماء الشيوعيين منذ أول عهدهم .

وفى عهد الحكومة القيصرية كان القيصر منذ حكْم بطرس الأكبر هو الرئيس الأعلى للكنيسة الروسية التى هى فرع من الكنيسة الأروتودُكسية اليونانية) ، فكانت الكنيسة بما لَها من كبير النفوذ بين الشعب أداةً قوية فى يدهِ : يُغدق عليها فينال منها نظير ذلك الولاء والمعاونة الصادقة .

لذلك كله كان من الطبيعى أن يوجس الشيوعيون خيفةً من الكنيسة ، وأن يجعلوها فى مقدمة الأهداف التى يصوّبون إليها ضرباتهم .

فبادروا بإصدار مرسوم ٢٣ يناير سنة ١٩١٨ المشهور ، معلناً فصل الكنيسة عن الحكومة وفصل المدارس عن الكنيسة . وأدمجوا ذلك فى دستور سنة ١٩١٨ وفى تعديله الصادر عام ١٩٢٥ بالنص الآتى :

« ضماناً لحرية الضمير لدى العمال تُعدّ الكنيسة منفصلةً عن الحكومة ، والمدارس منفصلة عن الكنيسة . ولكنّ حرية الدعاية الدينية واللادينية مكفولة للجميع » .

وفى تعديل سنة ١٩٢٩ للدستور أُبدل بالعبارة « حرية الدعاية الدينية واللادينية» النص الآتى : « حرية إقامة الشعائر الدينية وحرية الدعاية اللادينية مكفولتان لجميع المواطنين » . وقد احتُفظ بمثل هذا النص فى دستور ستالين لسنة ١٩٣٦ الذى لا يزال قائماً .

وتطبيقاً لهذه النصوص ، وعملاً بالروح البُلشفية ، مُنع التعليم الدينى فى جميع المدارس . وقد سُمح فى أول الأمر بإلقاء دروس دينية لمجموعات صغيرة من التلاميذ لا تزيد كل منها على ثلاثة بشرط أن يكون ذلك خارج المدارس والكنائس ، ثم أُلغى ذلك أيضاً عام ١٩٢٩ وقُصر تعليم الدين على تلقينه من الآباء للأبناء . كذلك صودرت جميع أملاك الكنيسة . وأُغلق الكثير من الكنائس وحولت مبانيها إلى مدارس وأندية ومتاحف ومصانع . وفى بعض الحالات زُجّ برجال الدين فى السجن أو أُعدموا . وشجع البُلشفيك النشء على إقامة المظاهرات اللادينية والسخرية من رجال الدين ومقاطعة الصلوات داخل الكنائس .

ومع كل هذه الاضطهادات لم يُقضَ على الدين القضاء الذى كان يرومه البلشفيك ، وبقى للدين احترام فى نفوس الكثيرين ، وقد قُدر عدد المتديّنين عام ١٩٣٩ بنحو ثلثى عدد سكان الريف وثلث سكان المدن . وفضلاً عن ذلك أخذ الاستياء يدبّ بين الكثيرين من الأهلين من اضطهاد رجال الدين وتشجيع الاستهزاء بهم وإقامة المظاهرات اللادينية .

وفى أواخر عام ١٩٣٨ اضطرت الحكومة السوفييتية إلى تعديل موقفها من الدين ورجاله ، فأصدرت أوامرها بأنه ابتداء من يناير سنة ١٩٣٩ يجب أن

تقف « الإجراءات المباشرة » ضد الدين ، وان تخفّ حدّة الدعاية اللادّينية .

وبعد هجوم « هتلر » على بلاد الاتحاد السوفييتى أخذ تحسّن العلائق بين الحكومة والكنيسة يزداد بسرعة ، وبدرجة ملموسة ، فبطلت الدعاية اللادينية جملةً ، وأُغلقت المتاحف اللادّينية ، وشعر الأهلون مرة أخرى بالحرية التامة فى غدوّهم ورواحهم لإقامة الشعائر الدينية بالكنائس .

وفى سبتمبر سنة ١٩٤٥ أعادت الحكومة للكنيسة حوالى نصف الأملاك التى صادرتها فى عام ١٩٢٣ ، ثم سمحت بالتعليم الدينى داخل مبانى الكنائس ، وإن كانت قد أبقته محرّماً داخل المدارس طبقاً لأحكام الدستور ، كما أنها لم تسمح بعودة الكنيسة إلى ما كانت تقوم به من الأعمال خارج دائرة العبادات : كأعمال التبشير والأعمال الخيرية ونحوها .

على أن مصير العلائق بين الكنيسة والحكومة فى المستقبل ممّا لا يمكن الاطمئنان إليه ، فان كل ما أبدته الحكومة نحو الكنيسة أخيراً ، من تسامح بعد اضطهاد ، وسخاءٍ بعد حرمان ، لم يصدر به تشريع ما ، ويخشى البعضُ ألّا تكون له صفة دائمة . ويساعد على هذا الظن أن الشعور الأساسى للحزب الشيوعى نحو الدين لم يتغيّر ، بدليل التصريح الآتى المأثور عن « كالينين » رئيس « البريسيديُوم » للسوفييت الأعلى : « لمّا كان الدين لا يزال له ركن مكين فى قلوب جانب هائل من الأمة فلا يمكننا التغلب عليه بطريق السخرية وحدها »

وقال أحد النقّاد الأمريكيين (إدموند ستيفِن فى كتابه « روسيا ليست لغزاً » طبْع نيورك سنة ١٩٤٥) فى مقام العلائق الحسنة القائمة الآن بين الكنيسة والحكومة ما يأتى : —

« ومع أن الحكومة أعلنت بصفة قاطعة انفصال الكنيسة عن الحكومة فإنه فى نظام الحكم السوفييتى يكاد يكون من المستحيل بقاء أى شىء فى الوجود بدون رابطة بالحكومة . فالكنيسة تعلم أن حفظ كيانها متوقف الآن على تسامح الحكومة ، ومع علمها بإلحاد الحكّام فإنها لا تريد أن تعضّ اليد التى تطعمها ، وتدرك تمام الإدراك أن ما منحته الحكومة إيّاها بعد حرمان تنتظر إزاءه تأييداً لنظام الحكم وتعاونا معها إلى حد معلوم » .

وأوْرد نفس الكاتب الملخص الآتى لحديث دار بينه و بين «بوجومولوف» الممثل السياسى السوفييتى لدى حكومة الجزائر بشأن مركز الكنيسة : —

« ان الاعتبارات الاقتصادية هى أساس كل شىء فى الموضوع . ففى الزمن الغابر كانت الكنيسة الأورتودُكسيّة الروسية بصفتها كنيسة الدولة تستمد مواردها الاقتصادية من الينبوع القيصرى ، فلما قطعت الثورة من الأساس الجذور التى تغذّيها اتخذت خطة مناوئة للنظام السوفييتى سنين عديدة . أمّا وقد تفاهمت الحكومة معها وأعادت إليها مورداً إقتصاديا جديداً (وإن كان يقلّ عن سابقهِ) فقد أصبح للكنيسة سهم فى النظام السوفييتى ، تقبلُ من أجله التعاون مع الحكومة » . ثم مال « بوجومولوف » على محدثهِ وهمس فى أذنهِ قائلاً : « وهذا هو سرّ الموضوع بحذافيره » .

٦ — مدى الحرية

الحرية الفردية فى نظر الشيوعيين لا يمكن توافرها إلّا حيث لا يوجد « استغلال رأسمالى » بأى شكل كان سواء فى الإنتاج أو التجارة أو وسائل النقل ، وبدون أى مساس بالضمان الكافى لهذا المبدأ الاقتصادى الأساسى .

وقد نص الدستور السوفييتى على عدد كبير من الحريات لم يألُ القوم جهداً فى إذاعتها ، غير أن هذه النصوص لا تقيّد السلطة التشريعية أو التنفيذية قانونا ، بل هى عندهم بمثابة بيان للسياسة العامة أو الأغراض التى يرمى إليها التشريع فى الوقت الذى وُضع فيه الدستور ، ويمكن سحبها أو تعديلها فى أى وقت بإصدار القوانين أو اللوائح العادية .

وهنالك أمثلة كثيرة للحريات التى نص عليها الدستور ونرى فيها مع ذلك بعضا من التعارض مع الحرية الشخصية .

فمن ذلك : النص على أن « جميع المواطنين لهم الحق فى العمل » ، وشرْحهُ أنه يُضمن لهم وجود عمل يشتغلون به ويتقاضون عليه أجراً طبقا لمقدار العمل ونوعه . ومع أن النظام الاشتراكى فى الإنتاج يضمن من تلقاء نفسه وجود عمل دائما لكل فرد ، إذْ من طبيعتهِ القضاء على حركات « تعطل العمال » : فإن الضمان الآنف الذكر يحمل معه التدخّل فى حرية الفرد ، لأن العمل بمقتضاه فرضٌ على كل ذى بنية سليمة ، عملًا بالمبدأ الشيوعى القائل بأن « مَن لا عمل له لا طعام له » . هذا فضلًا عن تقييد العمال فى اختيارهم لأعمالهم ، فيُرغمون فى كثير من الأحوال على الاشتغال بأى عمل يقدّم لهم وفى أى جهة يوجد فيها هذا العمل . ذلك إلى « الأشغال الإجبارية » الشائعة فى أنحاء الاتحاد السوفييتى ، وهى التى يُحكم بها على المذنبين والمغضوب عليهم سياسيا من الأفراد ، فضلًا عن جماعات بأسرها (مثل طائفة الكولاك) بحجة أنهم من « الطوائف المعادية » .

ومن أبرز النصوص فى الدستور النص على « المساواة التامة بين المواطنين من جميع الشعوب والأجناس فى كافة ميادين الحياة » ، من اقتصادية وحكومية

وثقافية واجتماعية وسياسية ، وأن كل تحديد مباشر أو غير مباشر لهذه الحقوق وكذا كل تمييز لأى طائفة عن أخرى بسبب جنسها ، أو حرمان طائفة ما أو الحض على كرهها أو احتقارها : يعاقب عليه القانون .

وهذا الضمان قريب فى روحه من السياسة السوفييتية التى تشجع الاستقلال الذاتى الثقافى بين الشعوب والأجناس التى يشملها الاتحاد . فإنه يقال إنه يوجد فى الاتحاد السوفييتى ١٧٧ نوعا أو قوما من السكان (بين أجناس وشعوب وقبائل) يتكلمون ١٢٥ لغة أو لهجة ويدينون بأربعين دينا . وقد اعترفت الحكومة العليا بنحو ثلث هذه الأنواع اعترافاً سياسياً وشجعت استقلالهم الثقافى ، بل شجعت على ترقية لغاتهم واستعمالها فى التأليف وعلى المسارح وفى الرقص والموسيقى . غير أن الكثير من المتأملين يقولون إن الغرض من كل ذلك هو « إيجاد ثقافة وطنية فى شكلها ولكنها فوق الوطنية — اشتراكية أو شيوعية — فى جوهرها » . وصفوة السياسة السوفييتية فى هذا الشأن أن الدولة لا تسمح لشعب من شعوبها أن يحيد عن مبادئ الاتحاد فى أمرٍ من الأمور الجوهرية ، وأن المقصود بمساواتهم جميعاً أمام القانون هو مساواتهم أمام قانون الحزب الشيوعى . ولا أدلّ على ذلك مما حدث أخيراً من أن الحكومة قررت نقل الكثيرين من الشيشينيين وتتار القرم من وطنيهما الأصليين (وهما جمهوريتان من جمهوريات الاتحاد) وأسكنتهم جهات أخرى من بلاد الاتحاد « تأديباً لهم على خيانتهم أثناء الغزو الألمانى » ، وحرمت الجمهوريتين من استقلالهما الذاتى .

أما الدين فقد رأينا عنه فى المبحث الخاص به ما فيه الكفاية .

وهنالك موضوع « الطوائف المحرومة » . فقد كانت هذه الطوائف إلى

سنة ١٩٣٦ موجودة رسمياً ببلاد الاتحاد على مرأى ومسمع من الجميع ، وتشمل الذين يستخدمون غيرهم بالأجر ، والذين يعيشون على إيراد لهم بدون عمل يؤدونه ، وأصحاب الأعمال الخاصة (غير الاشتراكية) ، والقسس والرهبان ، والأشخاص الذين ينتمون إلى الأسرة الحاكمة السابقة أو إلى قواتها البوليسية . فهؤلاء جميعاً كانوا محرومين من حق عضوية الهيئات النيابية وحق التصويت فى الانتخابات ، ومن الامتيازات الاقتصادية ، وكانوا فى الجملة يعاملون معاملة المنبوذين . فلمّا صدر دستور عام ١٩٣٦ ألغَى مبدأ الحرمان ولكنه ترك الباب مفتوحاً للتمييز السياسى ، فقضى بأن يُحرم من العضوية النيابية ومن الانتخابات كل من يحكم عليه بذلك من المحاكم .

وأدهى من كل ذلك وأمرّ موضوع « حرية القول والنشر والاجتماع » . فقد نصّ الدستور على أنه لضمانها يوضع تحت تصرف الطبقات العاملة المطابع وما يلزمها من ورق ، والمبانى العامة والطرقات ، وكذا وسائل الاتصال ونحوها. ومعنى هذا عملياً ، لو أُخذ به فى الولايات المتحدة ، أن تستولى الحكومة العليا على جميع الصحف والمطابع ودور النشر ومحطات الإذاعة وغيرها من وسائل الاتصال ، والمتاحف والمسارح ونحوها ، ثم تتولى بنفسها إدارة كل ذلك لتحقيق أغراضها السياسية ، بدون السماح بأى معارضة للحزب الذى فى الحكم. ولا يسمح لغير الحكومة بطبع أو نشر شىء ما لم يمرّ على لجنة المراقبة فتقرر بشأنه ما تشاء ، من منع أو حذف أو حظر فى التصدير . كذلك يكون معظم محررى الصحف الكبرى من أعضاء الحزب أو موظفى الحكومة .

والمشكلة الكبرى فى النشر أو إبداء الرأى هى : إلى أى حد يجوز النقد ؟

لقد كانت المدة ١٩١٧ — ١٩٢٢ عهد تسامح كبير فى ذلك ، فكثرت مهاجمة نظام الحكم ، وخشى أولو الأمر سوء العاقبة ، فصاروا من ذلك الحين يشترطون لحرية النقد أن يكون غير متعارض مع السياسة السوفييتية ، صراحةً أو بطريق التعريض ، وغالوا فى ذلك حتى امتدّت المراقبة إلى المؤلفات الأدبية والتاريخية والعلمية والفنّية ، بل إلى الموسيقى والنحت والتصوير ، وصار أصحاب هذه الفنون عرضة للاتهامات السياسية الخطيرة ، وقد ضُحّى بالكثيرين منهم فى حركات « التطهير » التى أُجريت عامى ١٩٣٦و١٩٣٧ .

أما ما بقى من الانتقاد « الحر » فهو ما يُعرف « بالنقد الذاتى » السوفييتى ، وهو نقد تبيحهُ الحكومة وتشجعه ، بل إن حركتهُ تدار من الحزب الشيوعى بغرض إذاعة المعلومات أو الدعاية . ويتناول البحثَ فى جزئيّات سير العمل دون التعرض للسياسة العامة ، وإذا تعرض للمشروعات العامة كان الاعتراض بشأنها مقصوراً على المزمع منها قبل إقراره ، ومتى تمّ إقراره أُقفل باب الاعتراض .

أما الحرية الشخصية وحماية الفرد من الإجراءات الغير القانونية فقد نصّ عليها الدستور السوفييتى نصاً صريحاً وعدّدَ الضمانات التى تكفلها . غير أن الباب مفتوح لتقييد كل ذلك فى التنفيذ العملى ، بحجة أن « سلامة الدولة أهم من سلامة الفرد » ، وهو المبدأ الذى جاهر به « لنين » من مبدأ عهد الحكم الشيوعى ، إذ قال صراحةً « أيهما أفضل : الإلقاء فى السجن بعشرات أو مئات من المتهمين مذنبين كانوا أم غير مذنبين ، أو فقد آلاف من الجيش الأحمر والعمال ؟ لا شك أن الأول هو أفضل الأمرين . وإنى أرضى عن طيب خاطر

أن أُتّهم بالخطيئة والاعتداء على الحرية فى سبيل مصلحة العمال » . وقد مضت السنون بعد ذلك ، وقُنّنت القوانين ، ونظمت المحاكم على اختلاف درجاتها ، وعيّنت إجراءات التحقيق ، وبذلت الجهود لجعلها كفيلة بقدر الإمكان بحماية حرية الفرد ومنع العقوبة عن البرىء ، غير أن كل ذلك لم يحُلْ دون الأخذ بجوهر المبدأ الآنف الذكر . وفى قانون العقوبات السوفييتى متسع لما يريده رجال الدولة فى هذا الشأن .

والمعروف فى الولايات المتحدة أن لا جريمة بدون نصّ فى القانون على ما يُرتكب من الأفعال لتكوين أركانها ، بعكس الحال فى القانون السوفييتى فإنه يكفى فيه لاعتبار أمرٍ ما جريمة أن يكون « من شأنه أن يجرّ خطراً على الدولة أو نظام المجتمع » وإن لم يكن فى ذاته داخلاً فى عداد الجرائم المنصوص عليها فى القانون ، اكتفاءً بمشابهته عند تحليله لإحدى الجرائم المنصوص عليها ، بل يكفى للقبض على الأشخاص واعتبارهم مصدر خطر اجتماعى أن يكونوا ممن سبق لهم اتصال بنشاط قديم قُضى عليه ، وإن لم تكن هناك جريمة من هذا الجانب !!

وقد كان للشيوعيين فى أول عهدهم بالحكم هيئة حكومية يقال لها «الشيكا» ذات سلطة هائلة تخولها اجراء التفتيش والقبض وفرض العقوبات بدون الرجوع إلى الهيئات القضائية . ومع أن هذه الهيئة قد استُبدل بها غيرها مرتين وأُنقص من أطراف ، سلطتها ، فان آخر هيئة خلفتها — وهى من فروع وزارة الداخلية — ما زالت لها سلطة واسعة ، تؤهلها فى كثير من الحالات لإجراء التحقيقات وفرض العقوبات دون الرجوع إلى القضاء . ومن أشهر هذه العقوبات الحكم بالأشغال الإجبارية فى المعتقلات الخاصة بها لمدة خمس سنوات ، والإبعاد إلى الأنحاء النائية لمدد معيّنة ، والنفى إلى خارج الاتحاد السوفييتى .

الفصل الخامس

الشيوعية قديما وحديثا

(ا) — المبادئ الشيوعية فى الأزمنة القديمة

﴿ رسالة السيد جمال الدين الأفغانى ﴾

فى « الرد على الدّهريين »

تمهيد

إن الشيوعية الحديثة يُعزَى أساسها وتحديد مبادئها إلى « كارل ماركس » وصديقهِ « فرِدْريك إنْجِلز » ، اللذين قاما بالاشتراك معاً بوضع البيان الشيوعى المشهور « المانِفِسْتو » سنة ١٨٤٨ وضمَّناه هذه المبادئ والدعاية لها .

على أن فكرة الشيوعية كانت كثيراً ما ظهرت فى عالم الوجود فى أنحاء شتى من العالم منذ قديم الأزمنة ، وكانت — كما سبق لنا ذكره — فى كل دور من أدوارها لا تكاد تَظهر حتى يُقضَى عليها — بعدما تُحْدثهُ من فساد — لمخالفتها لسنن العمران ، ومنافاتها للأديان .

وإن من يطّلع على تلك الآراء والدعايات السخيفة التى ظهرت فى مختلف الأزمنة السابقة ليدهش من شدة الشبه بينهما وبين مشتملات البيان الماركسى ، وما بناه عليها « لنين » وأدخلهُ فيها من توسيعات ، حتى عُرفت « باللنينيّة » ، التى هى الآن أعظم مرجع للشيوعية الحديثة .

وكان من حسن التوفيق أنْ عثرتُ خلال بحثى فى هذا الموضوع على تلك الرسالة الخالدة « الرد على الدهريين » التى وضعها حوالى سنة ١٨٨٠ فيلسوف الشرق العظيم المرحوم « السيد جمال الدين الأفغانى ، وهى التى نقلها من الفارسية إلى العربية فيلسوف مصر والإسلام المغفور له الأستاذ الإمام « الشيخ محمد عبده » [١] . فأقبلتُ على تلاوتها والتمعّن فى بحوثها بشغف عظيم ، وإذْ أن ما تحويهِ من المعلومات والإيضاحات عن المبادئ الشيوعية التى ظهرت فى مختلف الأزمنة الماضية (وإن لم يُطلق عليها اسم الشيوعية صراحةً) قلّ أن يوجد مجتمعاً فى سفر واحد ، فقد رأيت أن أنقل عنها النبذ النفيسة الطريفة الآتية [٢] ، ففيها الكفاية لاحتقار هذه المبادئ الفاسدة جملة : —

قال الأستاذ الإمام فى فاتحة الكتاب : « وبعد فقد أُتيح لى الاطلاع على رسالة فارسية فى نقض مذهب الطبيعيين من تصنيف العالم الكامل محيط المعرفة الشامل الشيخ جمال الدين الحسينى الأفغانى ... ... وأما الرسالة فعلى إيجازها ، قد جمعتْ لإرغام الضالّين ، وتأييد عقائد المؤمنين ، مالم يجمعه مطوّل فى طوله ، وحوَت من البراهين الدامغة والحجج البالغة ما لم يحوِهِ مفصّل على تفصيله : دعاهُ إلى تصنيفها حميّة جاشت بنفسه أيام كان فى البلاد الهندية ، عندما رأى حكومة الهند الإنجليزية تمدّ فى الغىّ جماعةً من سكان تلك البلاد إغراءً لهم بنبذ الأديان وحل عقود الإيمان ، وأن كثيراً من العامة فُتنوا بآرائهم

---

(١) نقلها إلى العربية بمساعدة عارف أفندى أبى تراب الأفغانى تابع السيد جمال الدين

(٢) والنسخة التى أنقل عنها مطبوعة بمطبعة الجمالية بمصر — الطبعة الرابعة سنة ١٣٣٣ هـ

وخُدعوا عن عقائدهم ، وكثُرَ الاستفهام منه عن حقيقة ما تدّعيه تلك الجماعة الضالّة . وممن سأله عن ذلك حضرة الفاضل « مولوى محمد واصل » مدرس الفنون الرياضية بمدرسة ألَاعزة بمدينة حيدر آباد الدَكَن ... ... »

وفيما يلى كتاب مولوى محمد واصل : —

« ١٦ محرم سنة ١٢٩٨

(بعد رسوم المخاطبة) « يقرع آذاننا فى هذه الأيام صوت « نَيْشَرى » « نَيْشرى » . وإنه ليصل إلينا من جميع الأقطار الهنديّة : فمن الممالك الغربية والشمالية و « أوده » و « بنجاب » و « بنجالة » و « السند » و « حيدر آباد الدكن » ، ولا تخلو بلدة أو قصبة من جماعة يلقَّبون بهذا اللقب (نيشرى) . ويظهر لنا أن من يُطلَق عليهم هذا اللقب ينمو عددهم على امتداد الزمان ، خصوصا بين المسلمين .

ولقد سألت أكثر من لاقيت من هذه الطائفة : ما حقيقة النيشرية ، وفى أى وقت كان ظهور النيشريين ؟ ... ... فإن كانت هذه الطريقة من النِحَل القديمة فلِمَ لمْ تُنشَر بيننا ولمْ نعهد لها دعاةً إلّا فى هذه الأوقات ؟ وإن كانت جديدة فما الغاية من إحداثها ، وأى أثر يكون عن الأخذ بها ؟ ولكن لم يفدنى أحد منهم عما سألت بجواب شافٍ كافٍ . ولهذا ألتمس من جنابكم العالى أن تشرحوا حقيقة النيشرية والنيشريين ، بتفصيل ينقع الغلّة ويشفى العلّة ، والسلام » .

وفيما يلى نص كتاب السيد جمال الدين الحسينى الأفغانى جواباً على الكتاب السابق : —

« محبى العزيز

« النيشر » اسم للطبيعة ، وطريقة النيشر هى تلك الطريقة الدهرية التى ظهرت ببلاد اليونان فى القرن الرابع والثالث قبل ميلاد المسيح . ومقصد أرباب هذه الطريقة محو الأديان ، ووضع أساس الإباحة ، والاشتراك فى الأموال والأَبْضاع بين الناس عامة . وقد كدحوا لإجراء مقصدهم هذا ، وبالغوا فى السعى إليه ، وتلوّنوا لذلك فى ألوان مختلفة ، وتقلبوا فى مظاهر متعددة ، وكيفما وُجدوا فى أمة أفسدوا أخلاقها ، وعاد عليهم سعيهم بالزوال .

« وأيّما ذاهبٌ ذهب فى غور مقاصد الآخذين بهذه الطريقة ، تجلّى له أن لا نتيجة لمقدّماتهم سوى فساد المدنيّة ، وانتقاض بناء الهيئة الاجتماعية الإنسانية ، إذْ لا ريب فى أن الدين مطلقاً هو سِلْك النظام الاجتماعى ، ولن يستحكم أساس للتمدين بدون الدين أَلْبَتّة ، وأول تعليم لهذه الطائفة إعدام الأديان وطرح كل عقد دينى .

« وأما عدم شيوع هذه الطريقة وقلة سلاكِها مع طول الزمن على نشأتها ، فسببهُ أن نظام الألفة الإنسانية ، وهو من آثار الحكمة الإلهيّة السامية ، كانت له الغَلَبة على أصولها الواهية ، وشريعتها الفاسدة ، وبهذا السر الإلهى انبعثت نفوس البشر لمحو ما ظهر منها . ومن هذا لم يسبق لهم ثبات قَدَم ، ولم تقم لهم قائمة ، ولا فى وقت من الأوقات .

«ولتفصيل ما ذكرنا نتقدم لإنشاء رسالة صغيرة، أرجو أن تكون مقبولةً عند العقل الغريزى لذلك الصديق الفاضل، وأن تنال من ذوى العقول الصافية نظرةَ الاعتبار».

فمن هذا الجواب الوجيز يتبيّن للقارئ بعض وجوه الشبه بين هذه الآراء القديمة وبين ما يتناول نفسَ موضوعها من مبادئ «ماركس» الشيوعية. على أن ذلك ليس سوى نقطة من بحر مما امتلأت به الرسالة نفسها من بيان نشأة مختلف طوائف الماديين والطبيعيين «النيشريين» (أخذاً عن اسم الطبيعة باللغة الإنجليزية) أو الدهريين الذين يَنْسبون وصول المخلوقات إلى أشكالها الحالية إلى فعل الدهر، وكلهم مُلْحدون: ينكرون الألوهية واليوم الآخِر، ويبيحون للإنسان أن يتمتع بكل ما تشتهيه نفسه سواء كان مِلْكاً له أو لغيره، بحجّة أنه لا أصل للمِلْكية، وإنما هى اغتصاب من القوىّ لما حازهُ وحرَمَ منه الضعفاء.

وإنّا نكتفى هنا باقتباس بعض نبذ من الرسالة ممّا له علاقة بصميم موضوع المبادئ الشيوعية، ويدلّ بداهةً على أن «ماركس» لم يأتِ بشىء جديد يُذكر من تلك المبادئ الفاسدة الهدّامة، التى قضت على أصحابها وعلى من لاقت منهم قبولاً فى مختلف الدهور: —

١ — فى مظاهر الماديّين ومَقاصدهم(*)

«تخالفت مظاهر الماديين فى الأمم والأجيال المختلفة، فكانوا تارة يَسمُون

(*) ص ٣١ من «الرد على الدهريين».

أنفسهم بسِمات الحكماء وينتحلون « الحكيم » لقباً لأفرادهم ، وأحياناً كانوا يتَّسمون بسيما دافع الظلم ورافع الجور . وكثيراً ما تقدّموا لمسارح الأنظار تحت لباس عرّافى الأسرار وكشَفة الحقائق والرموز ، والواصلين من كل ظاهر إلى باطنه ، ومن كل بارز إلى كامنه . وقد كانوا يظهرون فى أوقات بدعوى السعى فى تطهير الأذهان من الخرافات ، وتنوير العقول بحقائق المعلومات . وتارات يتمثّلون فى صور محبى الفقراء ، وحماة الضعفاء ، وطلاب خير المساكين .

« كيفما ظهر الماديون ، وفى أى صورة تمثلوا ، وبين أى قوم تجمَّعوا ، كانوا صدمة شديدة على بناء قومهم . . . . يُميتون القلوب الحية بأقوالهم ، وينفثون السم فى الأرواح بآرائهم ، ويزعزعون راسخ النظام بمساعيهم ، فما رُزئت بهم أمة ، ولا منى بشرِّهم جيل ، إلَّا انتكث فَتْلُه وسقط عرشه » .

وفى صفحة ٤٣ تقول الرسالة : —

« وضعوا مذاهبهم (النيشريون) على بطلان الأديان كافة ، وعدّها أوهاماً باطلة ، ومجعولاتٍ وضعيّة ... ... وذهبوا إلى أنه لا حياة للإِنسان بعد هذه الحياة ، وأنه لا يختلف عن النباتات الأرضية : تنبت فى الربيع مثلًا وتيبس فى الصيف ثم تعود تراباً ، وأن السعيد من يستوفى فى هذه الحياة حظوظه من الشهوات البهيمية ، وبهذا الرأى الفاسد أطلقوا النفوس من قيد التأثّم ، ودفعوها إلى أنواع العدوان : مِن قتل وسلب وهتكِ عرض ، ويسّروا لها الغدر والخيانة ، وحَملوها على فعل كل خبيثة والوقوع فى كل رذيلة ، وأعرضوا بالعقول عن كسب الكمال البشرى ، وأعدموها الرغبة فى كشف الحقائق وتعرّف أسرار الطبيعة .

« هـذا الوباء المهلك ، والطاعون المجتاح ، (أعنى النيشريين) لا يصيب أهلَ الحياء ، لامتناع نفوسهم عن مشاكلة البهائم ، وإبائها عن وضع أقدامها فى منازل الحيوانية المحضة ، وأَنفتها من الاشتراك فى الأموال والأَبْضاع وإباحة التناول مما يختص بالغير منها . وبهذا عمد هؤلاء المفسدون إلى خِلّة الحياء ليزيلوها أو يضعفوها ، فقالوا « إن الحياء مِن ضعف النفس ونقصها ، فإذا قويت النفوس وتمّ لها كمالها ، لم يَغلبها الحياء فى عملٍ ما كائناً ما كان . فمن الواجب الطبيعى (فى زعمهم) أن يسعى الإنسان فى معالجة هذا الضعف (الحياء) ليفوز بكمال القوة (قلة الحياء) » . وبهذه الدسيسة يخلطون بين الإنسان والهمل ، ويمزجونه بالهامجات من النّعم » ... ...

وفى صفحة ٤٥ تواصل الرسالة بيان مقاصد هؤلاء المضللين ، كما يأتى :

« ويزيد فى شناعة ما ذهبوا إليه أن فى أصولهم الإباحة والاشتراك المطلقين ، فيزعمون أن جميع المُشْتَهَيات حق شائع ، والاختصاص بشىء منها يُعدّ اغتصاباً ، فلم يبق للخيانة محلّ ، فإن الاحتيال لنيل الحق لا يُعدّ خيانة . ومثلها الكذب ، فإنه قد يكون وسيلة للوصول إلى حق مغتصَب (فى زعمهم) فلا يعدّ ارتكاباً للقبيح . ولا جَرَم أن آراء هـذه الطائفة مروِّجة للخيانات ، باعثة على افتراء الأكاذيب ، حاملة بالأنفس على ارتكاب الشرور والرذائل وإتيان الدنايا والخبائث ، وإن أمةً تفشو فيها هذه الحوالق(*) لجديرة بالفناء ، جالية عن باحة البقاء ... ...

« وأقول إنها من أشد الأعداء للنوع الإنسانى كافة ، ... ...

« فإن من الظاهر عند كل ذى إدراك أن أفراد هذا النوع (الإنسان)

(*) جمع حالقة وهى الجبل المرتفع المشئوم . فيكون المقصود الرزايا .

يحتاجون فى بقائهم إلى عدة صنائع (يقصد تعدّد المِهَن والحرف) ، لو لم تكن لأهلكتهم حوادثُ الجوّ ، وأعوزهم القوت الضرورى . والصنائع المحتاج إليها تختلف أصنافها ، وتتفاوت درجاتها : فمنها الخسيس والشريف ، ومنها السهل ومنها الصعب . وهذه الطائفة (النيشرية) تسعى لتقرير الاشتراك فى المشتهيات ، ومحو حدود الامتياز ، ودرس رسوم الاختصاص ، حتى لا يعلو أحدٌ عن أحد ، ولا يرتفع شخص عن غيره فى شىءٍ ما ، ويعيش الناس كافةً على حد التساوى : لا يتفاوتون فى حظوظهم . فإن ظفرت هذه الطائفة بنجاح فى سعيها هذا ولاقَ هذا الفكر الخبيث بعقول البشر ، مالت النفوس إلى الأخذ بالأسهل والأفضل ، فلا تجد مَن يتجشّم مشاقّ الأعمال الصعبة ، ولا مَن يتعاطى الحرف الخسيسة ، طلباً للمساواة فى الرفعة . فإنْ حصل ذلك اختلّ نظام المعيشة ، وتعطلت المعاملات ، وبطلت المبادلات ، وأفضى ذلك إلى تدهور النوع الإنسانى فى هوة الهلاك ... ... ولو فرضنا مُحالا وعاش بنو الإنسان على هذه الطريقة العوجاء ، فلا ريب أن تُمحَى جميع المحاسن وضُروب الزينة وفنون الجمال العملى ، ولا يكون لبهاء الفكر الإنسانى أثر ... ... ويَصْحر فى بادية الوحشيّة كسائر أنواع الحيوان ... ... فإن المبدأ الحقيقى لمزايا الإنسان إنما هو حبّ الاختصاص والرغبة فى الامتياز ، فهُما الحاملان على المنافسة ، السائقان إلى المباراة والمسابقة ، فلو سُلبتهما أفراد الإنسان وقفت النفوس عن الحركة إلى معالى الأمور ، وأُغمضت العقول عن كشف أسرار الكائنات ، واكتناهِ حقائق الموجودات ، وكان الإنسان فى معيشتهِ على مثال البهائم البرّية ، إن أمكن له ذلك . وهيهات هيهات » .

٢ — فى بيان الأمم التى خنعت للذل وضرعت للضيم[١] بعد العزة والشرف بما أفسد فيهم النيشريون (الدهريون)

ا — عهــــد قدماء اليونان

بدأت الرسالة هـذا البحث بذكر شعب « الكريك » (أى قدماء اليونانيين أو الإغريق) ، فبيّنت كيف كانوا فى أول أمرهم خاضعين للدين ، وقد أورثهم العقائد المقدّسة والخصال النبيلة ، خصوصاً صفة الأَنَفَة والإباء ، فثبتوا بفضل ذلك أحقاباً فى مقاومة الأمة الفارسية ، حتى آل بهم الأمر أن تغلبّوا عليها ، وهدموا أركانها ، ومدّوا أيديهم إلى الهند .

ثم تنتقل الرسالة إلى ما طرأ عليهم من التحوّل ، بالنصّ الآتى : —

« ظهر « ابيقور » الدهرى[٢] وأتباعه الدهريون فى بلاد اليونان ، متّسمين بسيما الحكمة ، وأنكروا الألوهيّة . . . . . ثم قالوا ما بال الإنسان معجب بنفسه مغرور بشأنه ، يظن أن الكون العظيم إنما خُلِق خدمةً لوجوده الناقص ويزعم أنه أشرفُ المخلوقات ، وأنه العلّة الغائيّة لجميع المكوّنات . ما بال هـذا

---

(١) ص ٤٩ من « الرد على الدهريين » .

(٢) هكذا ورد الاسم فى الرسالة بدون أى « شكل » يضبط حركات حروفه ، ولم أكن قد سمعت من قبل باسم « إبيقور » هذا ، إذ أن إلمامى بفلاسفة اليونان محدود . فكشفت عنه فى دائرة المعارف البريطانية و إذا باسمه عند الأوربيين Epicurus ولهذا وجب نطقه بالعربية «إبيقور» بكسر أوله . ومدة حياته من سنة ٣٤٢ — ٢٧٠ ق . م . والمعروف عنه أنه اطّلع على فلسفة « ديمقراط » (Democritus) وكوّن لنفسه فلسفة تنكر الألوهية والحياة الآخرة وتبيح الاشتراك والتمتع بكل ما يشتهيه الإنسان

الإنسان قادهُ الحرص بل الجنون والخُرْق إلى اعتقاد أن له عوالم نورانيّة ومعاهد قدسيّة وحياة أبدية ، يُنقل إليها بعد الرحلة من هذه الدنيا ، ويتمتع فيها بسعادة لا يشوبها شقاء ولذة لا يخالطها كدر ، ولهذا قيّد نفسه بسلاسل كثيرة من التكاليف ، مخالفاً نظام الطبيعة العادل ، وسدّ فى وجه رغبته أبواب اللذائذ الطبيعية ، وحرم حسّه كثيراً من الحظوظ الفطرية ، مع أنه لا يمتاز عن سائر الحيوانات بمزية من المزايا فى شأن من الشؤون ، بل هو أدنى وأسفل من جميعها فى جبلّته وأنقص من كلّها فى فطرته ، وما يفتخر به من الصنائع فإنما أخذَهُ بالتقليد عن سائر الحيوانات . فالنسِيج مثلا نقلهُ عن العنكبوت ، والبناء استنّ فيه بسنّة النحل[1] . . . . . فإن كان هـذا شأنه من النقص فليس من اللائق أن يقذف بنفسه فى ورطات المتاعب والمشاق عبثاً ، ومن الجهل أن يغترّ بهذه الحياة التى لا تمتاز عن حياة سائر الحيوانات ، بل ولا جميع النباتات ، وليس وراءها حياة أخرى فى عالم آخر ، بل أجدر به أن يُلقِى ثِقْل التكاليف عن عاتقه ، ويقضى حق الطبيعة البدنيّة من حظ اللذة ، ومتى سنح له عارضُ رغبة حيوانية وجب عليه تناولُه من أى وجوهه ، وعليه أن لا ينقاد إلى ما تُخيله له أوهام الحلال والحرام ، واللائق وغير اللائق ، فتلك أمور وضعيّة تقيّدَ بها الناس جهلاً (لبئس ماسوّلت لهم أنفسهم ، نعوذ بالله) .

«ولما امتنعت عليهم نفوس أهل الحياء من الأمة فلم تأخذ منها وساوسهم ،

---

(١) إن نظرة واحدة إلى المخترعات المدهشة التى وصل إليها عقل الإنسان لكفيلة بإظهار قوّته الجبّارة ، ومع ذلك يريد « إبيقور » أن يضعه فى مرتبة دون مرتبة الحيوان ! فيالها من فلسفة سخيفة جديرة بكل احتقار

وجدُوا تلك الصفة الكريمة سداً دون طلباتهم ، فانصبّوا عليها يقصدون محوها من الأنفس ، وأعلنوا أن الحياء ضعف فى النفس على ما تقـدَّم ، وزعموا أن الواجب على طالب الكمال أن يكسر مقاطر العادات (جمع مقطرة — وهى خشبة فيها خروق بقدر أرجل المحبوسين) ويحمل نفسه على ارتكاب مايستنكره الناس ، حتى يعود من السهل عليه أن يأتى كل قبيح بدون انفعال نفس ، ولا يجد أدنى خجل فى المجاهرة بأى هجينة كانت .

«ثم تقدم الإبيقوريّون إلى العمل بما يرشدون إليه ، فهتكوا حجاب الحياء ، ومزقوا أستارهُ ، وأراقوا ماء الوجـه الإنسانى المكّرم ، فانتحلوا التناول من مال الناس بغير إذنه ، وكانوا متى رأوا مائدة اقتحموا عليها سواء طُلبوا إليها أم يُطلبوا ، حتى سَمَّاهم القوم بالكلاب فإذا رأوهم رموهم بالعظام المعروقة ، ومع ذلك لم تتنازل هذه الكلاب الإنسيّة عن دعوى الحكمة ، ولم يردعها رادع الزجر عن شىء من شرورها ، وكانت تنبح فى الأسواق منادية « المال مشاع بين الكل » وتهجم على الناس من كل ناحية ، وهذا سبب شهرتهم بالكلبيين .

« فلما ضربت أفكار النيشريين (الدهريين) فى نفوس اليونان بسعى الإبيقوريين ، ونشبت بعقولهم ، سقطت مداركهم إلى حضيض البلادة ، وكسد فيهم سوق العلم والحكمة ، وتبدّل شرف أنفسهم بالذل واللؤم ، وتحولت أمانتهم إلى الخيانة ، وانقلب الوقار والحياء قحة وتسفّلاً ، واستحالت شجاعتهم إلى الجبن ، ومحبة جيشهم ووطنهم إلى المحبة الشخصيّة ، وبالجملة فقد تهدّمت عليهم الأركان الستة[1] التى كان يقوم عليها بيت سعادتهم ، وانتقض

(١) وهى ثلاث العقائد (ان الإنسان أشرف المخلوقات ، وأن أمة كل إنسان أشرف =

أساس إنسانيتهم ، ثم انتهى أمرهم بوقوعهم أسرى فى أيدى الرومانيين … …
… … … وكُبّلوا فى قيود العبوديّة وقتا طويلاً ، بعد ما كانوا يُعَدّون حكّاماً فى الأرض بلا معارض » .

ب — فى الأمة الفارسية

ثم انتقلت الرسالة إلى بيان ماحدث من مثل ذلك للدولة الفارسية ، قالت :—

« فى الأمة الفارسية بلغت الأصول الستة أعلى مكانة من الكمال أحقاباً طويلة . وكانت لها أصولَ السعادة والنعيم ، حتى بلغ اعتقاد الفارسيين من الشرف لأنفسهم إلى حدّ أنهم كانوا يزعمون أن السعداء من غيرهم إنما هم الداخلون فى عهدهم ، المستظلّون بحمايتهم ، أو المجاورون لممالكهم .

« كان الصدق والأمانة أول التعليم الدينى عندهم ، ووصلوا فى التحرّج من الكذب إلى حيث كانوا إذا بلغت الحاجةُ مبلغها من أحدهم لا يتقدم للاقتراض ، خوفَ أن يضطره الدَين إلى الكذب فى مواعيد وفائه ، فارتفعوا بهذه الخصال إلى درجة من العزة وبسطة المُلْك يلزم لبيانها كتاب مثل « الشاهنامة » … …
… … … … … … … … … … … … … … … … … … …

« ظهر فيهم « مزدك » (*) النيشرى (الدهرى) على عهد « قباد » وانتحل

= الأمم ، وأنه يعيش فى هذه الحياة لاستحصال كمال يهيئه للعروج إلى العالم الأرفع) . وثلاث الخصال وهى الحياء والأمانة والصدق .

(*) جاء فى دائرة المعارف البريطانية فى المبحث الخاص بفارس أن «مَزْدَك» هذا ظهر فى زمن «قباد» الأول (٤٨٨ — ٥٣١ م) من ملوك الدولة الساسانية . وكان صاحب مذهب شيوعى ينادى بانتزاع الثروة من الأغنياء و بشيوع المرأة . وكان ولىُّ العهد « كِسْرى » =

لنفسه رافعَ الجور ودافع الظلم ، وبنزعةٍ من نزعاته قلع أصول السعادة من أرض الفارسيين ونسفها فى الهواء وبدّدها فى الأجواء ، فإنه بدأ تعليمه بقوله : إن جميع القوانين والحدود والآداب التى وُضعت بين الناس قاضيةٌ بالجور مقررة للظلم وكلها مبنى على الباطل ، وان الشريعة النيشرية المقدسة لم تُنسخ حتى الآن وقد بقيت مصونة فى حرزها عند الحيوانات والبهائم ... ... وقد جَعلت الطبيعةُ حق المأكل والمشرب والبضاع مشاعاً بين الآكلين والشاربين والمباضعين بدون أدنى تخصيص ، فما الحامل للانسان على حرمان نفسه ؟ ... ... وماذا يوجد من العدل فى قانون يحكم بأن المال الشائع إذا تناولته يد مغتصِب بما يسمّونه بيعاً أو شراءً أو إرثا يكون مختصاً بذلك المغتصِب ، ثم يُحكم على الفقير المحروم إذا احتال لأخذ شىء من حقه والتمتع به بأنه خائن أو غاصب . فإن كان هذا شأن تلك القوانين الجائرة فعلى الإنسان أن يفك أغلالها من عنقه ... ...

« فلمّا ذاعت هذه النزعات الخبيثة بين الأمة الفارسية تهتّك الحياء ، وفشا الغدر والخيانة ، وغَلبت الدناءة والنذالة ، واستولى حكم الصفات البهيمية على نفوسهم ، وفسدت أخلاقهم ورذلت طباعهم .

« نعم إن « أنوشروان » قتل « مزدك » ، ولكنه لم يستطع محو هذه

= شديد الغيرة على دين السلف ، فدبر مع كبار الدولة — قبيل انتهاء عهد والده — مكيدة للإيقاع بالمزدكيين فقضى عليهم فى مذبحة هائلة عام ٥٢٨ . ولما تولى « كسرى » العرش لُقب « بأنوشروان » (ومعناه المبارك) تمجيداً له لغيرته الدينية . وقد عاد للديانة الفارسية مجدها ، وأصدر مرسوماً بتحريم كل زيغ فى الدين ، وجعل جزاءه الإعدام

الأوهام الفاسدة بعد ما علقت بالعقول والتبست نفايتها بالأفكار ، فكانت علةً فى ضعفهم ، حتى إذا هاجمهم العرب لم تكن إلا حملة واحدة فانهزموا ، مع أن الروم وهم أقران الفارسيين ثبتوا فى مجالدة العرب ومقاتلتهم أزماناً طويلة »

ح — فى الأمة الإسلامية

ثم انتقلت الرسالة إلى ذكر ما ظهر من أمثال هذه المذاهب الفاسدة فى الأمة الإسلامية . فبدأت هكذا : —

« جاءتها الشريعة المحمدية والديانة السماوية ، فأَشربت قلوبها تلك العقائد الجليلة ، ومكّنت فى نفوسها تلك الصفات الفاضلة . . . . . فكان من شأنهم أن يبسطوا سلطانهم على رءوس الأمم من جبال الألب إلى جدار الصين فى قرن واحد . . . . . مع أنهم لم يكونوا إلّا شرذمة قليلة العدد نزرة العُدد ، ولم ينالوا هذه البسطة فى المُلْك والسطوة فى السلطان إلّا بما حازوا من العقائد الصحيحة والصفات الكريمة . هذا إلى ما جذبه مغناطيس فضائلهم من مائة مليون دخلوا فى دينهم فى مدة قرن واحد من أمم مختلفة مع أنهم كانوا يخيّرونهم بين الإسلام وشىء زهيد من الجزية لا يثقل على النفوس آداؤه . هكذا كان حال هذه الأمة الشريفة من العزة ومنعة السلطان .

« فلما كان القرن الرابع بعد الهجرة ظهر « النيشريون » (الطبيعيّون) بعصر تحت اسم « الباطنيّة » وخزَنة الأسرار الإلهية ، وانبثّ دعاتهم فى سائر البلاد الاسلامية ، خصوصاً بلاد إيران . علم هؤلاء الدهريون أن نور الشريعة المحمدية ، على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم ، قد أنار قلوب المسلمين كافة ، وأن علماء الدين الحنيفى قائمون على حراسة عقائد المسلمين وأخلاقهم بكمال علم

وسعة فضل ودقة نظر ، فلهـذا ذهب أولئك المفسدون مذاهب التدليس فى نشر آرائهم ، وبنوا تعليمهم على أمور : أوّلًا إثارة الشك فى القلوب حتى يتفكك عقد الإيمان ، وثانياً الإقبال على الشاكّ وهو فى حيرته ليمنّوه بالنجاة منها وهدايته إلى اليقين الثابت ، فإذا انقادَ لهم أخذوا منه مواثيقهم ثم أوصلوه إلى « مرشدهم الكامل » ، وثالثاً أوعزوا إلى دعاتهم أن يَلْبسوا لرؤساء الدين الإسلامى لباس الخدعة ، وجعلوا من شروط الداعى أن يكون بارعاً فى التشكيك ماهراً فى التلبيس ، مقتـدراً على إشراب القلوب مطالبه . فإذا سقط الساقط من المغرورين فى حبالة مرشدهم الكامل فأوّلُ ما يلقّنهُ المرشد قوله : إن الأعمال الشرعية الظاهرة (كالصلاة والصيام ونحوهما) إنما فُرضت على المحجوبين دون الوصول إلى الحق ، والحق هو « المرشـد الكامل » ، فحيث انك وصلت إلى الحق فإليك أن تُلقى عن عاتقك ثقل الأعمال البدنيّة . فإذا مضى عليه زمن فى عهدهم صرّحوا له بأن جميع الأعمال الباطنة والظاهرة ، وكذلك سائر الحدود والاعتقادات ، إنما أُلزمت فرائضها بالناقصين المصابين بأمراض من ضعْف النفوس ونقص العقول ، أما وقد صرتَ كاملًا فلك الاختيار فى مجاوزة كل حد مضروب والخروج من أكنان التكاليف إلى باحات الإباحة الواسعة . ما الحلال وما الحرام ؟ ما الأمانة وما الخيانة ؟ ما الصدق وما الكذب ؟ ما هى الفضائل وما هى الرذائل ؟ ألفاظ وُضعت لمعانٍ مخيّلة وما لها من حقيقة واقعية (فى زعم المرشد) ... ...

... ...

« وقد جدت طائفة الباطنية فى إفساد عقائد المسلمين زماناً غير قصير ،

أخذاً بالحيلة و نفاذاً بالخدعة ، حتى انكشف أمرهم لعلماء الدين ورؤساء المسلمين ، فانتصبوا لدرء مفاسدهم وتحويل الناس عنهم وعن ضلالتهم . فلما رأوا كثرة معارضيهم شحذوا شفار الغيلة ، ففتكوا بكثير من الصالحين ، وأراقوا دماء جمع غفير من علماء الأمة الإسلامية وأمراء الملّة الحنيفية ... ...

... ...

« وبالجملة فهؤلاء الدهريون من أهل التأويل ، أى (الناتور اليسم) ، من الأجيال السابقة الإسلامية ، عمِلوا على تغيير الأوضاع الالهية بفنون من الحيل ... ... فأفسدوا أخلاق الملة الإسلامية شرقاً وغرباً وزعزعوا أركان عقائدها ، وساعدهم مدّ الزمان على تلويث النفوس بالأخلاق الرديئة وتجريدها من السجايا الكاملة التى كان عليها أبناء هـذه الملة الشريفة ، حتى تبدّلت شجاعتهم بالجبن ، وصلابتهم بالخوَر ... ... ووقع المسخ فى هِمَمهم ، فبعد أن كان مرماها لصالح الملّة عامةً صارت قاصرة على المنافع الشخصية الخاصة ، وعادت رغباتهم لا تخرج عن الشهوات البهيمية . وكان من عاقبة ذلك أن جماعة من قزَم الإفرنج (*) صدعوا أطراف البلاد السورية ، وسفكوا فيها دماء آلاف من أهلها الأبرياء ، وخرّبوا ما أمكنهم أن يخرّبوا ، وثبتوا لها نحو مائتى سنة ، والمسلمون فى عجز عن مدافعتهم ، مع أن الإفرنج كانوا قبل عروض الوهن لعقائد المسلمين وطروء الفساد على أخلاقهم فى قلق ... ... خوفاً من عادية المسلمين .

(*) القزَم بفتحتين الدناءة والقماءة ، أو صغر الجسم ، ورُذال الناس ، للواحد والجمع والذكر والأنثى ، وقد يثنى و يجمع و يؤنث فيقال رجل قزَم ورجلان قزَمان وامرأة قزمة ورجال أقزام وقزامى وقزُم .

وكذلك قام جماعة من أوباش التَتَر والمغول مع « كَنْكيز خان » ، واخترقوا بلاد المسلمين ، وهدموا كثيراً من المدن المحمدية ، وأهدروا دماء ملايين من الناس ... ...

« إلّا أن بقيّة من تلك الأخلاق المحمدية كانت لم تزل راسخة فى نفوس كثير منهم (المسلمين) ، كامنة فى طىّ ضمائرهم ، فهى التى أنهضتهم من كبْوتهم وحملتهم على الجد فى كشف السطوة الغرْبية عن بلادهم ، فأجلوا الأمم الإفرنجية بعد مئين من السنين ، وخلصوا البلاد السوريّة من أيديهم ، وطوقوا الجنكيزيين بطوق الإسلام وألبسوهم تيجان شرفِهِ .

« وليس يخاف أن فئة ظهرت فى الأيام الأخيرة ببعض البلاد الشرقيّة وأراقت دماءً غزيرةً وفتكت بأرواح عزيزة تحت اسمٍ لا يبعد عن أسماء مَن تقدمَها ، لمثل مشربها ، ... ... وتعليمُها نموذج تعليم أولئك الباطنيين . فعلينا أن ننتظر ما يكون من آثار بدعها فى الأمة التى ظهرت بها (*) .

ء — فى الثورة الفِرنسية

ثم انتقلت الرسالة إلى ذكر ما حدث فى فرنسا بسبب ظهور أمثال هذه المبادئ الفاسدة فيها ، فقالت : —

(*) إننى لا أعرف السبب الذى من أجله اختار المرحوم السيد جمال الدين الأفغانى الإكتفاء بالإشارة إلى هذه الطائفة بالتلميح دون التصريح . ولا بد أن ذلك كان لحكمة يقدرها : كأمله فى أن يرعوى قادة هذه الحركة عن غيّهم ، ويثوبوا إلى رشدهم ، فتُقتل فتنتهم فى مهدها .

« الشعب الفرنساوى شعب كان قد تفرّد بين الشعوب الأوربية بإحراز النصيب الأوفر من الأصول الستة ، فرفع منار العلم وجَبَر كسْر الصناعة فى قطعة أوربا بعد الرومانيين ، وصار بذلك مشرقاً للتمدن فى سائر الممالك الغَربية . وبما أحرز الفرنساويون من تلك الأصول كانت لهم الكلمة النافذة فى دول الغرب إلى القرن الثامن عشر من الميلاد المسيحى ، حتى ظهر فيهم « وولتير » و «روسو» ، يزعمان حماية العدل ومغالبة الظلم ، والقيام بإنارة الأفكار وهداية العقول . فنبشا قبر « إبيقور » الكلبى ، وأحييا ما بلى من عظام « الناتور اليسم » (الدهريين) ، ونبذا كل تكليف دينى ، وغرسا بذور الإباحة والاشتراك ، وزعما أن الآداب الإلهية جعليات خرافية . ... فأخذت هذه الأباطيل من نفوس الفرنساويين ونالت من عقولهم ، فنبذوا الديانة العيسوية ونفضوا منها أيديهم . وبعد أن أغلقوا أبوابها فتحوا على أنفسهم أبواب شريعة الطبيعة ... ...

« والأضاليل التى بثَّها هذان الدهريان (وولتير وروسو) هى التى أضرمت نار الثورة الفرنساوية المشهورة ، ثم فرقت بعد ذلك أهواء الأمة وأفسدت أخلاق الكثيرين من أبنائها ، فاختلفت فيها المشارب ، ... ... وانحصر سعى كل قبيل فى التماس ما يواتى لذته ويوافق شهوته ، وأعرضوا عن منافعهم العامة ، وأعقب ذلك عروض الخلل لسياستهم الخارجية شرقاً وغرباً .

« نعم إن نابليون الأول بذل جهده فى إعادة الديانة المسيحية إلى ذلك الشعب استدراكاً لشأنه ، لكنه لم يستطع محو آثار تلك الأضاليل . فاستمر

الاختلاف بالفرنساويين إلى الحد الذى هم عليه اليوم[١] ، هـذا الذى جرّ الفرنساويين للسقوط فى عار الهزيمة بين يدى الجرمانيين وجلب إليهم ما يعسر عليهم تعويضه فى سنين طويلة . هـذه الأباطيل الدهرية قام عليها مذهب « الكُمُون » أى الاشتراكيين . . . . ولم تكن مضار الآخذين به ومفاسدهم فى البلاد الفرنساوية أقلّ من مضار الجرمانيين ، ولو لم يتدارك الأمر أرباب العقائد النافعة والسجايا الحسنة ، لنسف الاشتراكيون كل عمران على أديم فرنسا ، ومحوا مجد الأمة ، تنفيذاً لأهوائهم وجلباً لرغائبهم » .

هـ — فى الأمة العثمانية

واختتمت الرسالة هذا البحث بنبذة عن الأمة العثمانية ، قالت فيها : —

« وإنما رقّت حالتها فى الأزمنة المتأخرة بما دبّ فى نفوس بعض عظمائها وأمرائها من وساوس الدهريين ، فإن القواد الذين اجترحوا[٢] اسم الخيانة فى الحرب الأخيرة بينها وبين الروسية كانوا يذهبون مذهب النيشرية (الدهريين) ، وبذلك كانوا يعدّون أنفسهم من أرباب الأفكار الجديدة (أبناء العصر الجديد) ، فقالوا إنه لا يصح للانسان أن يأخذ نفسه بالحرمان ، وقوفاً عند خرافات القيود الواهية ، وحيث ان الفناء حتم على الأحياء فما هو الشرف والحياء وما هى الأمانة والصدق ؟ ولهـذا خانوا ملّتهم ونسفوا بيت الشرف العثمانى فى تلك الحرب ، بعَرَضٍ من الحطام قليل .

---

(١) يلاحظ أن المقصود بهذا النعت حالة فرنسا وقت كتابة الرسالة أى حوالى سنة ١٨٨٠ .

(٢) « اجترح » بمعنى اكتسب .

٣ — فى السُّوسْيَالِسْت (الاجتماعيون)

والنِهِيليست (العَدميّون) والـكمونيست (الاشترا كيون)

يلاحظ أوّلًا من هذه الأسماء أنها ليست مطابقة كلها لما اصطلحنا عليه فى الوقت الحاضر : فلفظ « سُوسْياليست » اختير له فى العربية « الاجتماعيون » فى حين أننا نسميهم الآن « الاشترا كيين » (وربما كانت التسمية الأولى أفضل) ، ولفظ « الـكمونيست » اختير له « الاشترا كيون » فى حين أننا نسميهم الآن « بالشيوعيين » . وعلى كل حال فسياق الـكلام كفيل بعدم الخلط فى فهم المقصود .

والنبذة التى أوردتها الرسالة تحت هذا العنوان ليست طويلة ، وسنوردها هنا برمّتها تقريباً ، حيث فيها القضاء الأخير على كل شك فى أن الشيوعية الحديثة إن هى إلّا طورٌ من أطوار المبادئ « الطبيعية » (الدهرية) التى ظهرت فى شتى العصور ومختلف الأمم منذ أقدم الأزمنة ، وكان لها دائماً أوخم العواقب أنّى ظهرت .

وهذا نص النبذة ، نقلًا عن الرسالة (ص ٦٢ — ٦٣) : —

« هذه الطوائف الثلاث تتفق فى سلوك هذه الطريقة (الدهرية) ، وزينوا ظواهرهم بدعوى أنهم سند الضعفاء ، والمطالبون بحقوق المساكين والفقراء . وكل طائفة منها ، وإن لوّنت وجه مقصدها بما يوهم مخالفته لمقصد الأخرى ، إلا أن غاية ما يطلبون إنما هو رفع الامتيازات الإنسانية كافة وإباحة الـكل للـكل وإشراك الـكل فى الـكل . وكم سفكوا من دماء ، وكم هدموا من بناء ، وكم

خرّبوا من عمران ، وكم أثاروا من فتن ، وكم أنهروا من فساد . كل ذلك سعياً فى الوصول إلى هـذه المطالب الخبيثة . وجميعهم على اتفاق فى أن جميع المشتهيات الموجودة على سطح الأرض منحة من الطبيعة وفيض من فيوضها ، والأحياء فى التمتع بها سواء ، واختصاص فرد من الإنسان بشىء منها دون سائر الأفراد بدعة سيئة ، يجب محوها والإراحة منها .

... ...

« نظر أبناء هذه الطوائف الثلاثة فى وجوه الوسائل لبث أفكارهم ، والإفضاء بما فى أوهامهم إلى قلوب العـامة ، فلم يجدوا وسيلة أنجح فى زرع بزور الفساد فى النفوس من وسيلة التعليم ، إما بإنشاء المـدارس تحت ستار نشر المعارف ، أو بالدخول فى سلك المعلمين فى مدارس غيرهم ، ليقرروا أصولهم فى أذهان الأطفال وهم فى طور السذاجة فتنتقش بها مداركهم بالتدريج . فمن أولئك الدهريين مَن هَمُّهُ بناء المدارس ودعوة الناس إليها ، ومنهم متفرقون فى بلاد أوربا يطلبون وظائف التعليم وينالون من ذلك طلبتهم ، وجميعهم يتعاونون على إذاعة خيالاتهم الباطلة ، وبهذا كثرت أحزابهم ونمت شيعتهم فى أقطار الممالك الأوربية ، خصوصاً مملكة الروسية . لا جَرَم أن هـذه الطوائف إذا استفحل أمرها ، وقوى ساعدها على المجاهرة بأعمالها ، فقد تـكون سبباً فى انقراض النوع البشرى كما تقدم ذكره ، أعاذنا الله من شرور أقوالهم وأعمالهم » .

إلى هنا انتهى بحث الرسالة فى هذا الموضوع . وإنّ المرء ليدهش لما حوَتْه من المعلومات الغزيرة عن القديم والحديث من أخبار هذه الفئات الضالّة ، وقانا الله شرّ ضلالهم وغوايتهم .

ب — كارل ماركس والشيوعية الحديثة

(والرد على « المانِفِسْتو »)

قد استعرضنا فى القسم السابق من هـذا الفصل عدداً لا يكاد يُحصى من الآراء الشيوعية الهدّامة ، التى ظهرت فى مختلف العصور منذ عهد قدماء اليونان . والآن ننتقل إلى فحص المبادئ الشيوعية الحديثة كما دوّنها « كارل ماركس » (بالاشتراك مع صديقه « فرِدْريك إِنْجِلز ») فى البيان الشيوعى المشهور (المانِفِسْتو) سنة ١٨٤٨ ، وهو الذى أُتخذ أساساً للشيوعية الحديثة (الماركسيّة) ، وكل ما ظهر فيها بعد ذلك من مبادئ أو نظريات إنما هو إضافات أو استنباطات ُبنيت عليها : —

إنه بالاطلاع على هـذا البيان يتضح أن « ماركس » لم يأتِ بشىء جديد يُذكر من المبادئ الشيوعية التى ظهرت فى مختلف الأزمنة ، مهما بالغ من التنميق والسّفسطة فى صَوغ هـذه الآراء وطِلائها برونقٍ حديث ، أَكْثَرَ فيه من الإشارة إلى الحوادث التاريخية ، والانقلابات العلمية والصناعية ، فضلًا عما أدخله من ألفاظ اصطلاحية جديدة ، ظلّت منذ ذلك الوقت عنصراً من عناصر التعبير فى الشيوعية .

فهو — كما سيتبيّن لنا — يقرِّر أن من يملِك شيئاً إنما امتلكه عن طريق الاغتصاب ، لأن الأصل فى الأشياء أن تكون ملْكاً للجميع ، ويدعو إلى انتزاع هذه الأملاك من أصحابها وجعلها ملكا للمجتمع أى للجميع ، كما أنه يقرر أن الفساد فى المجتمع الحالى ناتج عن وجود طبقتين من الناس : الرأسماليين وطائفة

العمال — أى فريقى الغاصبين والمُسْتَغَلّين ، ويدعو إلى ثورة عامة عنيفة للقضاء على هذه الفوارق الطائفية . ثم هو يصرح بأن لا حقيقة للدين ولا للأخلاق ولا القوانين ، فإنّ كل ذلك من وضع الطبقة الغاصبة : وضعته بما لَهَا من النفوذ لتيسّر استمرار سيطرتها على المستغَلّين(*) . وحتى شيوع النساء لا يشك المدقق فى أنه يكوّن (أو كان يكوّن) جزءاً من المذهب الماركسى ، كما يتضح من الجَدَل الوارد فى « المانِفسْتو » بشأن هذه النقطة .

ولا يتسع المقام هنا لإيراد نصّ المانفستو كاملًا ، وإنما راعينا فى الخلاصة والتعليق الآتيين ألَّا نترك شيئاً من مشتملاته إلّا أتينا على ذكره أو الإشارة إليه :

مقدمة المانفستو

كتب « فرِدْريك إنْجِلز » عام ١٨٨٨ مقدمة للمانِفسْتو أوضح فيها أسباب وضعِه ، والأطوار التى مرّ بها منذ تحريره فى سنة ١٨٤٨ ، نرى من المفيد أن نأتى على خلاصتها . قال :

« وضع « المانِفسْتو » ليكون دستوراً « للعصبة الشيوعية » ، وهى جمعية سرية للعمال كانت عضويتها فى أول الأمر مقصورة على ألمانيا ثم ما لبثت أن صارت دوليّة . وفى سنة ١٨٤٧ عقدت مؤتمراً لها فى لندن ، فعهد المؤتمر إلى ماركس وإنْجِلز فى وضع منهاج شامل للعصبة يتناول الأمور النظرية والعملية . فوضعنا « المانفستو » لهذا الغرض باللغة الألمانية فى يناير سنة ١٨٤٨ ، وقُدّم

(*) يلاحظ الشبه الشديد بين هذه المبادئ والمبادئ التى نادى بها « إبيقور » عند قدماء اليونان و « مَزْدَق » عند الفرس .

للطبع فى لندن قبيل ثورة ٢٤ فبراير الفرنسية . ثم صدرت له ترجمة فرنسية فى صيف ذلك العام ، وتلتها ترجمة انجليزية طبعت فى لندن عام ١٨٥٠ ، ثم تلتها ترجمة باللغة الدانمركية ، وأخرى باللغة البولندية .

وفى خلال ذلك قام « الهياج الباريسى » فى يونية سنة ١٨٤٨ ، الذى هو أول معركة جدّية بين طائفة العمال والرأسمالية ، وانتهى بالفشل ، فكان لفشله ردّ فعل شديد فى شتى الممالك الأوربية ، فتّ فى عضد العمال وقذف بآمالهم إلى زوايا الإهمال ، وقبض البوليس البروسى على أعضاء اللجنة المركزية للعصبة الشيوعية وحُلّت العصبة ، ودلّت الظواهر على أن « المانفستو » قد سقط فى هاوية النسيان .

على أنه بمضىّ الوقت أخذ العمال يحسّون بالتغلب على الصدمة التى أصابتهم ، فكُونت « جمعية العمال الدولية » سنة ١٨٦٤ . وإذْ كانت الجمعية تسعى بقيادة « ماركس » وراء إدخال جميع العمال فى شتى الممالك فى حظيرتها ، لم تجاهر بأن منهاجها يشمل جميع مبادئ المانفستو ، معتمدةً فى ذلك على أن اختلاط العمال وتبادلهم الآراء كفيل بتقارب وجهات نظرهم وإدراك مختلف أحزابهم الاشتراكية للغرض الذى يرمى إليه «المانفستو» . وهذا ما حصل بالفعل ، إذ أخذ المانفستو يُبعَث من جديد ، فأُعيد طبعهُ بالألمانية ، كما أعيدت ترجمته إلى الإنجليزية والفرنسية ، ثم تُرجم إلى كثير من اللغات التى لم يترجم إليها من قبل ، وهو الآن (سنة ١٨٨٨) أهم الوثائق الاشتراكية وأكثرها انتشاراً . ولم يكن فى الإمكان عند تحريره أن نسميه « المانفستو الاشتراكى » (*) لأن معظم الأحزاب

(*) يؤخذ من هذا الكلام وما قبله ، من تعمد عدم المجاهرة بأن الحركة الماركسية =

الاشتراكية فى ذلك الوقت كانت ذات مباىء خيالية ، إذ كانت تنادى ببعض الاصلاحات الاجتماعية التى تتطلّع فى تحقيقها إلى الطبقات المتعلمة ، فى حين كانت عقيدتنا من بادئ الأمر « أن لا سبيل لتحرير العمال إلّا بجهود العمال أنفسهم » .

ثم انتقل « إنْجِلْز » فى مقدمته إلى شرح الظروف التى جعلته يشترك مع ماركس فى تحرير المانفستو ، موضحاً أنه ، وإن كان قد نُشرت له من قبل آراء تماثل مبادئ المانفستو ، فإنّ « ماركس » له فضل الأسبقيّة فى تكوين النظرية التى بُنى عليها المانفستو .

ثم يقرر « إنْجِلْز » أنه فى عام ١٨٧٢ وضع بالاشتراك مع « ماركس » مقدمة للطبعة الألمانية الجديدة للمانفستو ، جاء فيها ما يأتى : —

« إن المبادئ العامة « فى المانفستو » — مهما كان مبلغ التغيرات التى حدثت فى الخمسة والعشرين عاماً الماضية — ما زالت سليمة كما كانت يوم وضعها . غير أن بعضاً من النقط الجزئية قد يكون قابلاً الآن للتنقيح ، كما أن كيفية التطبيق العملى للمبادئ يتوقف — كنص المانفستو — على ظروف الوقت الذى يراد فيه تطبيقها ، ولذلك لا يتحتم التمسك بالنص الوارد فى نهاية الفصل الثانى بشأن الإجراءات الثورية ، بل إن ما خَطَتْهُ الصناعة الحديثة من الخطوات الهائلة منذ عام ١٨٤٨ ، وما اقترن بذلك من تقدم فى تنظيم شئون العمال وازدياد فى خبرتهم ، وخاصةً فى ثورة فبراير و «هياج باريز» (فى يونيه سنة ١٨٤٨) حيث قَبَض العمّال

= الجديدة تشمل جميع مبادئ المانفستو ، أنّ ماركس أراد من بادئ الأمر أن يوهم عمال العالم بأن مذهبهُ لايخرج عن الاشتراكية المعتادة .

على السلطة شهرين كاملين ، كل هذا كان يقضى بتعديل ذلك النص ، بل إن حوادث باريس نفسها قد أثبتت « أن طبقة العمال لا تستطيع الاستيلاء على الحكم كما هو — بنظامهِ المكوّن من قبل — وتوجيهه لما يلائم أغراضها » . كذلك من البديهى أن ما جاء فى المانفستو من نقد المذاهب الاشتراكية المختلفة غير كامل ، لأنه يتناول الحالة لغاية عام ١٨٤٧ فقط ، كما أن ما فيه من الملاحظات عن العلائق بين الشيوعيين ومعارضيهم من الأحزاب — وإن كانت لا تزال صحيحة من حيث المبدأ — ليس للعمل بها مجال الآن ، إذْ قد تغيرت الحالة السياسية تغيّراً تاماً ، وقضى مضىّ الزمن على الأحزاب السياسية التى أشير إليها ومَسَحها من الوجود . ولكن « المانفستو » رغم كل ذلك قد أصبح وثيقة تاريخية وليس لنا أن نمسّه بأى تعديل » .

فهذا إقرار صريح من واضعى « المانفستو » أنهما أخذا يشعران بعد انقضاء خمس وعشرين سنة فقط أن بعض مشتملاته أصبحت لا تلائم الأحوال فى عام ١٨٧٢ . فإذا كان هذا هو الحال بعد هذه الفترة القصيرة فكيف يكون الحكم بعد مائة عام ؟ ومع ذلك لا يزال الشيوعيون يجعلون « المانفستو » والماركسيّة أساساً لمبادئهم وحركاتهم !! .

المانفستو الشيوعى

(والردّ عليه)

ابتدأ « المانِفسْتو » بالعبارة الآتية ، التى تكاد تكون إنذاراً أو تهديداً للعالم أجمع : —

« إن شبحاً يخيّم الآن على أوربا — هو شبح الشيوعية . لقد تحالفت على صَرْفه جميع دول أوربا ، وتضافرت جميع العناصر فى ذلك : من البابا إلى قيصر روسيا ، إلى ما ترِنْيخ وجيزو ، إلى الإصلاحيين الفرنسيين (الراديكال) وجواسيس الألمان ، ولكن بدون جدوى . فما زال ذكر « الشيوعيين » يُلقى الرعب فى القلوب وأصبحت « الشيوعية » فى نظر جميع الدول قوة فى ذاتها يُعمل لها حساب » .

وإنى لا أجد رداً على ذلك أبلغ من العبارة التى افتتحت بها لجنة الشئون الخارجية للكونجرس بالولايات المتحدة عام ١٩٤٨ تقريرها عن « الخطة العامة والأساليب التكتيكيّة للشيوعية العالمية » ، إذْ قالت : « إن هذا الشبح ما زال يخيّم على أوربا ، وقد تغيّر شكله ، وعظمت قوته ، وأحرز من النصر شيئاً مذكوراً ، ومع ذلك فإنه ما زال حيث كان : حُلماً لم يتحقق » . على أن هذه اللجنة الكيّسة قد قرنت هذه العبارة بقولها : « إن ذلك لا يكفى لإغماض أعيننا عمّا يكون فى الأمر من مخاوف ، أو يُقْعدنا عن بحث ما علينا من واجب ، فقد تقلبت الشيوعية منذ ظهور مبادئها فى أطوار كان بعضها يُشعر بفشلها وفنائها ، وبعضها ينذر بسيرها فى طريق النجاح ، وها هى ذى الآن فى طور يحتّم علينا عدم تجاهلها » .

ثم بدأ المانفستو يسرد المبادئ الماركسية مع ما يحيط بها من إيضاح أو تحريض ، مقسّما ذلك أربعة أقسام كما سنرى بعد . وسنورد ما جاء بكل من هذه الأقسام بالنص أو بالتلخيص تبعاً لأهمية الموضوع ، مع التعليق على بعضها عند الحاجة :

البورجوازيّة والبرولتاريا(*)

يقول المانفستو :

« إن تاريخ المجتمع الحالى فى جميع الأدوار التى مرّ بها هو تاريخ النزاع بين الطبقات : من أحرار وعبيد ، إلى بطارِقة وبِلِبْيان ، أو أشراف ومَوالى ، أوغيرهم وغيرهم ، ممّا كثرت أصولهُ وتنوّعت فروعه — لا سيما فى الأزمنة البعيدة — ولا يخرج فى جملته عن فريقين اثنين : ظالم ومظلوم ، لم يفتر بينهما الصراع قط حتى ينتهى فى كل دور بثورة تعيد تشكيل المجتمع من جديد ، أو بزوال الفريقين جميعاً من الوجود .

« وإن المجتمع البورجوازى » الحديث الذى قام على أنقاض المجتمع الإقطاعى بالقرون الوسطى لم يقضِ على النزاع الطائفى وإنما نوّع فى مظاهر الافتيات ، وحصَرَ عدد الطبقات المتنازعة فى طبقتين كبيرتين : « البورجوَازيّة » و « البرولتاريا » .

« والأصل فى طبقة « البورجُوَازيّة » أنه لما دبّ روح التذمّر من النظام الإقطاعى فى أواخر القرون الوسطى نشأت من بين الموالى طائفة جديدة اعتُرِف لها ببعض حقوق تميّزها عن سائر الموالى . هذه الطبقة الجديدة هى سكان المدن

(*) هذان اللفظان على ما أعلم من مستحدثات التعبيرات الشيوعية . والمقصود بلفظ « البوجوازيّة » هو طبقة الرأسماليين الحديثة ، وهم ملّاك وسائل الإنتاج فى المجتمع ، الذين يستخدمون العمال بالأجر . والمقصود « بالبرولتاريا » هو الطبقة الحديثة من عمال الأجور ، وهم الذين لا يملكون شيئا من وسائل الإنتاج ، فيكسبون عيشهم عن طريق العمل بالمصانع أو المشروعات التى يموّلها الرأسماليّون .

الأولى بأوربا ، وعُرفوا « بالبِرْجِس » أو « البورجِس » نسبةً للفظ « بورج » (Burgh) الذى كان يُطلق على كل من هـذه المدن ، ومنهم نشأت « البورجوازيّة » .

« وقد ساعدت ظروف ذلك الوقت على نموّ هذه الطائفة واستفحال أمرها بحالةٍ لم يسبق لها مثيل . فإنّ كشف أمريكا والاهتداء إلى الطريق حول رأس الرجاء الصالح ، وما ترتب عليهما من فتح أسواق تجارية جديدة فى الهند الشرقية والصين والمستعمرات الأمريكية ، كل ذلك مهّد الطريق لنموّ الصناعة الأوربية واتساع نطاقها . وأتى فى أعقاب ذلك « الانقلاب الصناعى » بما فيه من تسخير قوة البخار واستعمال الآلات الميكانيكية ، فضاعف هذه الحركة أضعافاً مضاعفة . فنشأت المصانع الضخمة ذوات رءوس الأموال الهائلة والنظم الاقتصادية التى تحدّ من نفقات الإنتاج ، فقضت بالتدريج على المحال الصناعية الصغيرة التى يملكها أرباب المهن من أفراد الطبقة المتوسطة ، فأخذوا ينخرطون تباعاً فى غمار العمال المستأجَرِين » .

إلى هنا نقف فترة صغيرة لنتأمل الآراء الواردة فى هـذا القدر من نص « المانِفِسْتو » . فأوّلا وقبل كل شىء ، يقول المانفستو إن المجتمع البورجوازى الحديث « حصر عدد الطبقات المتنازعة فى طبقتين كبيرتين : البورجوازيّة والبرولتاريا » . فهذا كلام ينقصهُ الدقة ، لأنه كان يوجد بجانب هاتين الطائفتين طائفة الزرّاع وهى أكبر منهما معاً ، ولم يدّع الشيوعيون فى أى تصريح من تصريحاتهم أن طائفة الفلاحين تدخل ضمن البرولتاريا ، بل ظل قادة الحركة

الثورية الشيوعية طوال كفاحهم يسعون فى اتحاد الطائفتين . فهذه مغالطة عاجلة سِيقت فى « المانفستو » من بدايته .

ثم إن طبقة البورجوازية التى كانت فى أول أمرها — بإقرار المانفستو — عبارة عن سكان المدن : ألم يظهر بعضهم على بعض بمضى الزمن ؟ وهل اشتركوا جميعاً فى الإثراء من وراء كشف أمريكا والاهتداء إلى طريق الرجا الصالح الخ ، أم انّ بعضهم فقط هم الذين شقّوا طريقهم إلى الإثراء عن طريق الظروف الجديدة : شأن سنّة العمران التى تجرى على أنّ لكل مجتهد نصيباً ؟ ألم تبقَ بينهم طبقة متوسطة — كنصّ المانفستو — وبالطبع طبقة فقيرة أيضاً من أصحاب المهن الدنيا الذين لا غنًى لأى مجتمع عنهم ؟ أم ان المسألة هى مجرد تنسيق الكلام ليتمشى مع النظرية التى قامت فى رأس « ماركس » ؟

نعود الآن إلى نصوص المانفستو ، قال : —

« ولقد أحدثت البورجوازيّة فى عهدها القصير ، الذى لا يتجاوز مائة عام ، من قوى الإنتاج العاتية فوق ما أُنتج فى العصور السابقة بأجمعها : فمن تسخير لقوى الطبيعة فى إدارة الآلات ، إلى تطبيق علم الكيمياء فى الصناعة والزراعة ، إلى ابتداع السفن البخارية والسكك الحديدية والتلغراف ، فضلًا عن أنها أوجدت للزراعة — بطريق الاستصلاح — مساحات جديدة شاسعة كأنها قارات بأكملها : مما يبدو كأنه السحر بعينه » .

نقول : وما دام الأمرُ كذلك ، وما دام أن هذه الطائفة أتت بالمدهشات فى سبيل خدمة بنى الإنسان ، فهل تستحق منّا اللوم أو الثناء ؟ وهل من العدالة والمروءة أن نشنّ عليها هذه الحملة الماركسيّة المنادية بوجوب القضاء عليها ؟

ولكن الظاهر أن المانفستو ذكر هذه المحاسن للبورجوازية ، ليشفعها بالسيئات ، إذ يتبع هذا الكلام بقوله :

« ولكنها (أى البورجوازيّة) أخذت الآن تنوء بهذا الحمل الذى أصبح فوق طاقتها ، فبدت كالساحر الذى استدعَى من العالم السفلى قوات هائلة ثم عجز عن السيطرة عليها . فقد مضت عشرات السنين ونحن نرى تاريخ الصناعة والتجارة وكأنه تاريخ ثورانِ قوَى الإنتاج الحديثة على ظروف الإِنتاج والمعيشة البورجوازيّة : يكفى لإظهار ذلك تلك الأزمات التجارية التى تَـكَرَّر ظهورها فى أوقات دورية وكانت فى كل مرة تشلّ حركة الإنتاج لعدم الحاجة إليه ، بل إلى إعدام الموجود فعلًا من المنتجات السابقة ، مما كان يهدّد بفناء المجتمع البورجوازى بأسره » .

ما هذا الكلام ؟ لقد كنا نفهم تشبيه البورجوازيّة — التى بإقرار المانفستو أبدعت كل هذه الإصلاحات العجيبة — بالساحر الذى عجز عن السيطرة عن القوات السفلية الهائلة التى سخّرها ، لو أنها وقفت فجأة أمام دواليب الأعمال التى تديرها لاتدرى كيف تعمل حتى أخذت الآلات تحطّم نفسها وصار كل شىء على وشك الانهيار . لكنّ الأمر بعكس ذلك : لاتكاد مجموعة من الآلات تبلَى من طول استعمالها حتى تحلّ محلها مجموعة أبدع منها فى خدمة الغرض الذى أُعدّت له ، فضلًا عن الاختراعات الأخرى فى الميادين التى لم يسبق للإنسان فيها اختراع . أما أنّهُ تَحدثُ أزَمات من وقت لآخر بسبب كثرة الإنتاج فهذه أمور صغيرة تمرّ بسلام ولا تعادل شيئًا أمام التقدم المستمر فى خدمة الإنسانية .

يظهر أن المسألة هى حقد على أصحاب رءوس الأموال أكثر من أى شىء آخر ، بدليل أن المانفستو بعد الانتهاء من هذا الموضوع يصرّح بما يأتى : —

« وليس للعمال من هـذا النظام (النظام الصناعى الحديث) ما يبعث فى نفوسهم الرضى : فهم يبيعون جهودهم لأصحاب المصانع بأبخس الأثمان ... ... وبسبب الآلاَت و « توزيع العمل » ، الذى هو تجزئة الصناعة إلى خطوات صغيرة كل منها تافهٌ فى ذاته ، أصبح العمال لا يجدون لذة فى عملهم ولا مجالا لإظهار ما لديهم من كفاءة فنّية — الجميع جيوش مسخّرة وراء الآلات » .

فهل معنى هـذا أنه يجب على الإنسانية أن تسخط على الآلات وعلى مخترعيها ، وأن الأوْلى بالإنسان أن يعود إلى الطرق البدائية الشاقة التى كان يعيش بها فى الأزمنة الأولى ؟ أم أنكم معشر الماركسيّين تريدون منّا أن نقوم على الآلات فنحطّمها ، كما يفعل العمال بتحريضاتكم عندما تريدون إحداث فتنة فى بلد من البلاد ؟ أما اللذة فى العمل التى تقولون إن الآلات قضت عليها ، فنحن نقول لكم إنها موجودة فى إدارة الآلات والإشراف عليها ، بل إنها فى هـذه الحالة أقوى وأكثر إيقاظا للسرور ، يدل على ذلك ما نراه فى تهافت الكبراء والمتأنّقات من الفتيات على قيادة السيّارات فى زماننا هـذا . وأما أن جميع العمال جيوش فى خدمة الآلات ، بمعنى أنهم متساوون فى الكفاءة ، فهذا مجرّد جدَل ، إذ أن إدارة الآلات أو الإشراف على حركتها يتطلب بطبيعته درجات من الكفاءة : من الوقّاد الصغير إلى المهندس الكبير ، وما المساواة بين العمال إلّا فى نظريّاتكم الشيوعية ، التى فشلت عند تجربتها واضطررتم إلى هجرها صاغرين .

ثم مضى « المانفستو » يحرض العمال على الثورة على هذه الحال ، هكذا :

« على أن الطريق أخـذ ينكشف أمامهم للأخذ بأسباب الاتحاد . فإن ما كان بينهم من أسباب التنافس والتنابذ ، لتفوّق بعضهم على بعض فى الكفاءة أخذ يتضاءل أمام سيطرة الآلات التى سوّت بينهم تقريباً فى تلك الأجور الحقيرة التى تنقص كل يوم فوق نقصها ؛ بتنافس أصحاب المصانع فى تخفيض نفقات الإنتاج ، فضلاً عما فى اجتماع الجموع الكبيرة منهم تحت سقف واحد من التأليف بين قلوبهم واستشعارهم بأنهم فى المحنة سواء أمام البورجوازيّة خصمهم المشترك . فهم لذلك قد بدأوا يؤلفون ضدها الاتحـادات (نقابات العمّال) ويتضامنون معا لرفع أجورهم ، مع جمع المال لذلك من بينهم استعداداً ليوم الانفجار .

« ومن وقت إلى آخر يخرج العمال من ثوراتهـم منتصرين ، ولـكنه كثيراً ما يكون انتصاراً وقتياً فقط . فعليهم ألّا يجزعوا من ذلك ، لأن الثمرة الحقيقيـة لجهودهم ليست فيما يرونه من نتائج عاجلة وإنمـا هى فيما يكسبونه من اتّساع فى نطاق اتحادهم . ويعاونهم فى مضمارهم تلك التحسينات العظيمة التى أوجدتها الصناعة الحديثة فى وسائل المواصلات . فإنّ ما احرزته طبقة « البورجِس » من اتحاد كلمتها ضد الأشراف فى القرون الوسطى — بوسائل مواصلاتها البدائية — فى أجيال خليق بأن يتمّ إنجازه « للبرولتاريا » الآن فى سنوات معدودة » .

وأخذ « المانفستو » يتملّق طائفة العمال ، ويصفهم بأنهم أكفأ الفئات

جميعاً للقيام بأعباء الثورة المطلوبة ، و « أن غيرهم ليسوا من العناصر الثورية في شيء » ، إلى أن قال :

« فالعنصر الثورى الحقيقى هو طائفة البرولتاريا ، وعليها يقع عبء العمل لخلاص العمال . وإذْ كان أفرادها لا يملكون شيئاً ولا تربطهم بالمجتمع البورجوازى روابط ما ، حتى ولا ظلّ الشبه فى العلاقات العائلية ، فهم فى الحقيقة قد جرّدهم النظام الرأسمالى من صفات المواطنين فى بلادهم ... ... وما القانون والأخلاق والدين بالنسبة إليهم إلّا حبائل بورجوازيّة ، تربض وراءها الأغراضُ البورجوازيّة » .

إن هذه الفقرة ملأى بالتحريض المُغرِض الذى لا يستند على شيء سوى مجرّد الحقد على البورجوازيّة . فهى تريد من العمال أن يثوروا لأنه ليس لهم أملاك ما ، وهل لمعظم موظفى الحكومة والمهندسين والمدرسين والعلماء والفلاسفة أملاك ما ، أو أملاك تذكر ، وهل هم من أجل ذلك لا يعتبرون أنفسهم مواطنين فى البلاد التى يعيشون فيها ؟ تالله لقد كان هؤلاء دائماً فى مقدمة من تأكلهم الغيرة على مصلحة الوطن . ثم لماذا يقال عن العمال إنه لا تربطهم بالمجتمع روابط ما حتى ولا ظلّ الشبه فى العلاقات العائلية ؟ أليس من العمال مَن لهُ قلب يغار على مصلحة بيته ويخفق لإعزاز أبنائه والعناية بتعليمهم ومأكلهم وملبسهم ؟ ثم ما هذه العَجَلة فى التحامل على القانون و الأخلاق والدين فيُقحمَ الطعن عليها هنا بدون مناسبة ، مع أن القسم التالى من « المانفستو » قد حوَى من الطعن على هذه الأقداس ما يشفى غلّة كل جاحد ؟

وأدهى من كل ذلك ما يأتى . قال المانفستو :

« ولما كانت « البرولتاريا » هى الطبقة السفلى فى مبنى المجتمع الحالى فلا تستطيع النهوض والارتفاع من مستواها ما لم يُنثر كل ما فوقها من عناصر المجتمع الرسمى فى الهواء » .

يا للفظاعة ! هل رأينا من قبل شيئاً أشدّ قسوة وأكثر تجرّداً من الإنسانية من مثل هذا التحريض ؟ لا غرابة إذن أنْ قد اشتهرت الشيوعية باسم « المبادئ الهدّامة » !

٢ — الشيوعيون والبرولتاريا

يبدأ هذا القسم من « المانفستو » بإفهام العمال « أن ليس الشيوعيون بحزب قائم بذاته مضادٍ لأحزاب العمال الأخرى ، وليست لهم مصالح خاصة مخالفة لمصالح « البرولتاريا » بأجمعها ، ولم يتقدموا بمبادئ خاصة بمذهب لهم ، يرمون بها إلى تشكيل الحركة العمّاليّة بقالبهم الخاص » .

هذه مغالطة ظاهرة لكل ذى بصيرة ، فالشيوعيّون حزب قائم بذاته يخالف أحزاب العمال الأخرى ، التى لا ترمى الآن إلى شيء أكثر من العدالة الاجتماعية ، تلك العدالة التى تخطو الأمم الديمقراطية الآن خطوات واسعة نحو تعميمها . ولقد أحسن المرحوم الأستاذ الإمام (الشيخ محمد عبده) صُنْعاً حين ترجم لفظ « Socialists » وهو المطلق على أحزاب العمال غير الشيوعية باسم « الاجتماعيين » لا (الاشتراكيين) . فليتنا نحذو حذوه ونسميهم نحن أيضاً بالاجتماعيين ، فنترك اسم « الاشتراكيين » للشيوعية التى تدعو إلى الاشتراك فى كل شيء . وكيف يسوغ للشيوعيين القول بأنهم لا يرمون إلى تشكيل الحركة

العمالية بقالبهم الخاص ؟ هل هناك تشكيل بقالب خاص أكثر من التمسك بنزع ملكية كل ذى ملْك، وخلع الحكومة القائمة، وتسليم الحكم للعمال وحدهم وجعله فيهم حكماً مطلقاً دكتاتوريا ؟ إن أحداً من الأحزاب العمالية الأخرى القائمة بين ظهرانينا لا يقول بذلك، وإنما الشغل الشاغل لها جميعاً هو نشر العدالة الاجتماعية.

وبعد أن مضى « المانفستو » فى إيضاح ما يمتاز به الشيوعيون من قوة ومعرفة فى النضال عن حقوق العمال، انتقل إلى الكلام على الملْكية، وأن فكرة إلغائها ليست بالشىء الجديد، إلى أن قال :

« ولا تقول الشيوعيّة بإلغاء الملْكيّة عامةً وإنما تقصد بالإلغاء الملْكية البورجوازية، غير أن الملكية الفردية البورجوازية فى النظام الحالى هى التى يقوم عليها الإنتاج وتجعل الأقليّة تستغلّ الأكثرية، ويتمثّل فيها الاضطهاد الطائفى بأقصى درجاته. لذلك يمكن القول من هذه الوجهة بأن الشيوعية تنادى بإلغاء الملْكية الفردية » :

طريقة عجيبة فى الجدل ! إن من يقرأ مطْلَع الفقرة كان ينتظر أن تنتهى بالنصّ على حصْر الإلغاء فى نوع خاص محدود من الملْكية، وإذا بها تنتهى بالتصريح الجرىء بأن الشيوعية تنادى بإلغاء الملْكية الفردية ! وأى شىء أدهى من إلغاء الملكية الفردية التى حصل عليها صاحبها عن طريق الكدّ، أو الإرث عمن حازها بالكد ؟

وكأنّ كاتبا المانفستو أحسَّا بذلك، فأتبعا الفقرة السابقة بما يأتى :

« يؤخذ علينا نحن الشيوعيين أننا نريد أن نحرم الإنسان من حق

الحصول على ملك له كثمرة لما بذله من كدّ ، وإننا بقضائنا على المِلْكية نقضى على أساس جميع الحرّيات الشخصية » .

فانظر بماذا دفع المانفستو هذا الاعتراض . قال :

« فماذا تعنون بالمِلْكية التى كُسبت بالكد الشخصى والعناء ؟ أتعنون ملكية الصانع الحقير أو الفلاح الصغير فى العهد السابق للبورجوازية ؟ إنه لم يعُدْ ثمة داع لإلغائها ، فإنّ تقدم الصناعة الحديثة قد قضى على معظمها ، ومازال كل يوم يُجْهز على البقيَّة الباقية منها . أم تقصدون المِلْكية الفردية فى البورجوازية الحديثة ؟ إن نظام العمل بالأجور لا يخلق للعامل مِلْكاً ما ، وإنما يخلق رأس مال لصاحب المصنع ، ورأس المال هذا هو المِلْكية التى تستغلّ العمل » .

هذا هروب من الرد على الاعتراض المتقدم . فقد كان الكلام دائراً حول المِلْكية الفردية (أياً كانت بالطبع) ، فيترك المانفستو البحث فى هذه الملكية المطلقة ويدور بالكلام حول ملكية من لا ملكية له أو ملكية رءوس الأموال والمصانع التى بسببها يعمل العمال بالأجور : الأمر الذى يسميه الشيوعيون استغلالاً للعمل .

وبعد أن مضى المانفستو فى تبرير إلغاء هذا النوع من الملكية قال :

« ومع ذلك تقول البورجوازية إن القضاء على هذه الحال قضاء على الحرية . نعم هو قضاء على الحرية البورجوازية . إن من الحرية التى تقصدها البورجوازية حرية التجارة وحرية البيع والشراء ، ولكن متى أُلغى البيع والشراء أُلغيت حرية البيع والشراء » .

لا شك أن هذه الفقرة قد سقطت قيمتها من المانفستو ، لأن تجربة إلغاء البيع والشراء الذى كان يطنطن به الشيوعيون قد فشلت نهائياً وأصبح البيع والشراء فى الاتحاد السوفييتى أمراً معتاداً .

ثم يعود المانفستو إلى ذكر اعتراض آخر على إلغاء الملكية ، قال :

« لقد قيل إن تحريم الملكية الفردية يترتّب عليه الكفّ عن العمل وانتشار الكسل بين جميع الناس . إن العمل بهذه العقليّة كان يقضى بأن يُقذَف بالمجتمع البورجوازى للكلاب من زمن بعيد لمجرد الكسل ، لأن الذين يشتغلون من أعضاء هذا المجتمع لا يحرزون شيئاً والذين يحرزون الكثير لا يشتغلون . إن كل هذه الاعتراضات إن هى إلاّ تكرار للقول الذائع الذى طالما سمعنا ترديده وهو : أنه لا يمكن وجود عمل الأجور بدون وجود رأس المال » .

وهنا نرى مرة أخرى أن « المانفستو » هرب من الردّ على الاعتراض الوجيه القائل بأن تحريم الملكية الفرديّة يترتب عليه انتشار الكسل ، ودار حول موضوع آخر وهو أن الأغنياء لا يشتغلون والفقراء هم الذين يشتغلون . ومع أن هذا كما قلنا هو موضوع آخر ، فإنّ الدعوى المذكورة ليست دائماً صحيحة . فإنّ كثيراً من أصحاب رءوس الأموال يشتغلون أضعاف ما يعملهُ العامل المعتاد ، وغاية الأمر أن نوعى العمل فى الحالتين مختلفان ، ثم إن صاحب المال الذى لا يشتغل لا بدّ أنه سبق أن كدّ هو أو مَن ورّثهُ المال فى سبيل إحراز هذه الثروة ، فضلاً عن أن مستقبل المؤسّسة التى يملكها مثل هذا الثرىّ لا يمكن أن تكون كمستقبل المؤسسة التى لا يفتأ صاحبها يكدّ فى الإشراف

عليها والعمل على ترقيتها . ثم لماذا لم يجب المانفستو على الاعتراض الأخير الذى ذكره وهو « أنه لا يمكن وجود عمل الأجور بدون رأس المال » ، واكتفى بمجرد ذكره ؟ لا شك فى أنه لم يستطع أن يجدَ رداً على هذا الاعتراض ، الذى يفوق فى قوّتهِ كل اعتراض آخر .

وكأنّ كاتبا المانفستو قد أَحسَّا مرة أُخرى باليأس من إقناع القارئ بطريق المحاجّة المنطقية فقفزا فجأة إلى الطعن فى القانون والتشريع القائمين ، قالا :

«ولكن لماذا كل هذا الجدل ، مادمتم (يخاطب البورجوازيّين) تحكمون على فكرة عزمنا على إلغاء المِلْكية البورجوازية بمعياركم للحرية والثقافة والقانون وغيرها ؟ إن آراءكم إنما هى وليدة ظروف إنتاجكم البورجوازى ، ومِلْكيتكم البورجوازية ، كما أن تشريعكم إنما هو إرادة طائفتكم ، حوّلتموها إلى قانون يسرِى على الجميع » .

وبعد محاجّة من النوع المتقدم بشأن الاعتراض على أن الشيوعيين يريدون القضاء على الأسرة وهدْم « أقدس العلاقات العائلية بإحلال تربية المجتمع للأطفال محلّ تربية المنزل » انتقل « المانفستو » إلى الكلام على شيوع المرأة ، فقال :

« يقولون (أى البورجوازيون) مستنكرين إننا معشر الشيوعيين نريد «شيوع المرأة» . إن البورجوازى يرى فى زوجته مجرد أداة للإِنتاج ، وهو يسمع أننا سنحوّل أدوات الإنتاج إلى ملكية شائعة فيصل بالطبع إلى نتيجة واحدة بالنسبة للنساء ، وهى أنه سيسرى عليهن أيضاً نظام الشيوع ، ولا يخطر له ببال أننا إنما نريد أن نحول دون جعل النساء مجرد أدوات للإِنتاج . أما فيما عدا ذلك ، فمن أكبر المضحكات أن يُثير سخط البورجوازية ما يزعمونه من أننا نريد إعلان شيوع المرأة رسمياً . فإن الشيوعيين لا حاجة لهم بابتداع شيوع

المرأة ، لأن هـذا الشيوع حاصل فعلاً من مدة مديدة . إذ أن البورجوازيين لا يقنعون بوجود زوجات العمال و بناتهم تحت تصرفهم — فضلاً عما هو أمامهم من ميدان البغاء الرسمى — بل يجدون سروراً عظيما فى إغواء بعضهم لزوجات بعض . فنظام زواجهم إنما هو تزويج النساء للجماعات لا للأفراد ، وغاية ما يمكنهم اتهامنا به أننّا نريد أن نستبدل بشيوع المرأة المستتر وراء النفاق شيوعاً علنياً مشروعاً » .

وهنـا أيضاً نرى أنه — بدلا من أن يحاول المانفستو إدحاض اتهام الشيوعية بأنها تريد شيوع المرأة — أخذ يكيل التهم جزافا وبالجملة للمجتمع الحالى ، مدعياً أن زوجات العمال و بناتهم تحت تصرف أصحاب الأموال الخ — مما هو خليـق بإثارة العمال قبل أصحاب الأموال — وأَن الفساد الخلقى عمَّ المجتمع حتى ذهب بصون المرأة وجعلَها فى حكم الشائعة بين من يعرفها من الرجال . ولم يستـطع المانفستو فى النهاية إنـكار شيوع المرأة فى المذهب الشيوعى ، إذ اختتم الـكلام بقوله : وغاية ما يمكنهم أى « البورجوازيين » اتهامنا به أَننا نريد أَن نستبدل بشيوع المرأَة ، المستتر وراء النفاق ، شيوعاً علنياً مشروعاً » .

ثم انتقل المانفستو إلى الاعتراض على أَن الشيوعيين يريدون القضاء على الممالك والقوميات (الوطنية) ، فأتت محاجّته فى ذلك كسابقاتها . فبدلاً من محاولة إدحاض التهمة قال : « إن العمال ليس لهم مملـكة ، فلا نستطيع أَن نسلبهم شيئاً ليس لهم ... »

ومَن قال إن العمال ليس لهم مملـكة ، أَو انهم لا يقدرون قيمة الوطن ؟ إذا

كان واضعا المانفستو قد زعما أَنه عند ما تنشب الحروب ويدعوهم داعى الوطنية إِلى الزود عن أَوطانهم يتقاعد العمال عن هـذا الواجب المقدس ، ويخذلون أَوطانهم بعدم الإخلاص فى القتال ، فقد قُضى على هـذا الزعم نهائياً فى الحرب العالمية الأولى ، عند ما أَبلى المحاربون فى جيوش الدول الغربية أَحسن بلاء ، وكادوا يجهزون على الجيوش الروسية المتخاذلة ، لا لسبب سـوى أن للوطنية المـكان الأول قبل كل شىء .

ثم انتقل « المـانفسـتو » إلى موضوع الدين والأخلاق فى المذهب الشيوعى . قال : —

أمّا ما وُجّه إلى الشيوعية من تهم دينيّة وفلسفية وأخلاقية فلا يستحق بحثاً عميقاً ، فهل يخفَى على ذى بصيرة أن آراء الناس ومداركهم ومشاعرهم كلها تتغير بتغيّر أحوالهم المـادية وعلاقاتهم الاجتماعية و نظام معيشتهم فى المجتمع ؟ وهل من شىء أ كثر وضوحا فى تاريخ تطور الأفـكار من أن الإنتاج الفـكرى يتغير فى نوعه بنسبة تغيّر الإنتاج المـادى ؟ إن الآراء التى سادت فى كل عصر قد كانت دائماً آراء الطبقة الحاكمة . فعند ما كان العالَم القديم يلفظ أنفاسه الأخيرة أخذت الديانات القديمة تنهار أمام المسيحيّة ، وبمثل ذلك انهارت الآراء المسـيحية أمام حرية الفكر وحرية الضمير فى القرن الثامن عشر ، عندما أسفرت المعركة الأخيرة بين المجتمع الإقطاعى والبورجوازية الثائرة عن القضاء على العهد الإقطاعى .

« سيقال رداً على ذلك إن الآراء الدينية والأخلاق والفلسفة قد تغيّرت كلها بلا شك خلال التطور التاريخى ، ولـكن لا يزال توجد ديانة وأخلاق

وفلسفة وعلوم سياسية وقانون ، وهناك فوق ذلك عناصر أزلية للحقيقة مشتركة بين جميع أطوار المجتمع كالحرية والعدالة وغيرهما . ولكن الشيوعية تريد القضاء على الدين والأخلاق بدلا من إقامتها جميعاً على أساس جديد ، فهى لذلك تخالف جميع السنن التاريخية السابقة

« فما قيمة هذه الاعتراضات ؟ إن تاريخ المجتمع فى جميع أطواره السابقة إنما هو تاريخ تطور النضال الطائفى ، ذلك النضال الذى اتّخذ أشكالاً مختلفة فى العصور المختلفة ، ولكن مهما اختلفت هذه الأشكال فإن حقيقةً واحدة كانت عاملًا مشتركا بين جميع العصور التى ظهرت فيها ، هى استغلال جزء من المجتمع للجزء الآخر . فلا عجب إِذن إذا كان الوعى الاجتماعى فى العصور الماضية — رغم تعدد صُوَرِه ومظاهره — قد سار دائما داخل نطاق مشترك وعلى أساس قضايا معينة لا يمكن زوالها جملة إلا بزوال النظام الطائفى نهائياً . إن الثورة الشيوعية هى أنجع استئصال لعلاقات المِلْكية التقليدية ، فلا عجب إذا كان تطورها يقتضى قطع كل صلة بالآراء التقليدية » .

بدأ « المانفستو » المحاجّة فى هذا الاعتراض كما رأينا بقوله إنه « لا يستحق بحثاً عميقاً » . فهل إِنكار الأديان والألوهية لا يستحق بحثاً عميقاً ؟ إِن ردّنا على ذلك أن هذا الكلام هو الذى لا يستحق بحثاً عميقاً . أين برهانكم المادّى معشر الشيوعيين على أن لا حقيقة للأديان وأنها جميعاً من وضع البشر ؟ لقد قيل عنكم — بنصّ كلامكم — إنكم تريدون القضاء على الدين والأخلاق فكان جوابكم على ذلك : « وما قيمة هذه الاعتراضات ؟ » وتعودون إِلى الكلام عن تطور النضال الطائفى ، واستغلال جزء من المجتمع للجزء الآخر ، إِلى غير ذلك ، ممّا

لا يحتمله قوم مثلنا نحن أهل الشرق العربى الذى هو مهد الديانات ومهبط الرسل والأنبياء . ونحن وإن كنا قد دوّنا لكم هنا كلامكم الطويل فى إنكار الدين والأخلاق والعدالة ، فما ذلك إلّا لمجرد إثبات أنه جزء من المذهب الشيوعى كما أَوضحه « المانفستو » . وإن كنتم قد اختتمتم بحثكم فى هـذا الموضوع بقولكم إنّ تطوّر الثورة الشيوعية يقتضى قطع كل صلة بالآراء التقليدية ، فنحن نختتم ردّنا بأن كلامكم هذا خليق بأن يقطع الطريق إلى الأبد بيننا وبين شيوعيتكم .

٣ — الشيوعية والمذاهب الاشترا كية

(ا) الاشترا كية الرجعية

أدرج « المانفستو » تحت هذا العنوان نوعين من الاشـترا كية : الاشترا كية « الإقطاعية » واشترا كية « البورجوازيّة الصغيرة » .

فقال فى منشأ « الاشـترا كية الإقطاعية » إن العوامل التاريخية حدَتْ بالأَرستقراطية فى فرنسا وانجلترا إلى كتابة رسائل حملت فيهـا على المجتمع البورجوازى ، مستعينةً بسرد « ما يعـانيه العمال من ضروب العسف والاستغلال » . قال المانفستو :

« ولما كانت طبيعتهم الرجعية لم تفارقهم ، فإنّ عويلهم على حالة العمال لم يُخْفِ فزعهم من احتمال ثورانهم . فقوبلت آراؤهم بالسخرية ، وبقيت حركتهم مقصورة على النشاط السياسى ، الذى لم يتورّعوا فيـه عن تأييدهم لإجراءات القمع الموجهة ضد طبقة العمال »

هذا كلام طريف يثير الابتسام ، وليس لدينا علم بمـا ينقضه أو يؤيده ،

وغاية ما فى الأمر أنه يتمثّل فيه قول القائل إن النار تأكل نفسها : شيوعية تهدم اشتراكية مُفتعَلة :

ويمضى « المانفستو » فى الكلام على هذا النوع من الاشتراكية ، فقال إنه يلحق به اشتراكية رجال الدين . وإننا نوردُ هنا ما قالهُ فى هذا الصدد ، إثباتاً لِما لحظناه من قبل ، من أن المانفستو لا يكاد تفارقهُ نغمة الاستخفاف بالدين والتهكّم عليه ، بمناسبة وبدون مناسبة ، قال : —

« فكَما أن القساوسة ساروا من قديم الزمن جنْباً إلى جنب مع كبار الملّاك ، كذلك سارت الاشتراكيّة الدينيّة جنباً إلى جنب مع الاشتراكية الإقطاعية . وما أسهل صبغ الزهد المسيحى بالصبغة الاشتراكية . أفلم تَحْمل المسيحيّة على اقتناء الأملاك ، وعلى الزواج ، وعلى الدولة ؟ أَلم تحبّذ بدلًا من كل ذلك الصدقة والفقر والرهبنة وإذلال الجسد وعيشة الأديرة ؟ » .

وينتقل « المانفستو » بعد ذلك إلى الكلام عن اشتراكية « البورجوازيّة الصغيرة » . ويجمل بنا إثبات أقواله هنا ، لما فيها من إلقاء ضوء على المقصود باسم « البورجوازية الصغيرة » الذى يتردّد ذكرهُ كثيراً فى الكلام عن الشيوعية .

يقول « المانفستو » عن نشأة « اشتراكية البورجوازية الصغيرة » : « إن هذه الفئة (البورجوازية الصغيرة) ، التى تتألف من أصحاب المصانع الصغيرة وصغار المزارعين ، أخذت هى أيضاً تشعر بما أصابها من جرّاء استفحال أمر البورجوازيّة الحديثة ، فأظهر كتّابها ما فى نظام الإنتاج الحديث من مناقضات،

وأبرزوا الأَضرار التى نجمت عن استعمال الآلات وتجزئة العمل وتركّز رءوس الأموال فى أيد قليلة ، مع تضخم الإنتاج وما يتبعه من أزَمات اقتصادية . أما الأغراض الإيجابية التى نادوا بها فهى إمّا العودة إلى الطرق القديمة فى الإنتاج والتعامل ، وما يتبع ذلك من نظم المِلْكية القديمة والمجتمع القديم ، وإمّا صدّ تيار الطرق الحديثة وحصرهُ فى نطاق ضيِّق ، مع المحافظة على علاقات الملكية القديمة . فهى آراء رجعيَّة وخيالية فى آن واحد . وإذ كانت نشأة هذه الطائفة فى الأصل مماثلة لنشأة البورجوازية ، فقد ظلّوا يتأرجحون بين ممالأة البورجوازية ومناصرة البرولتاريا . غير أن الحوادث أخذت تسبقهم ، فلم يحتملوا منافسة المصانع الكبيرة ، وأخذوا ينحدرون تباعاً إلى محيط البرولتاريا » .

***

ثم مضى المانفستو فى سرد أنواع أخرى من الاشتراكية (تحت عنوانى « ب » و « ج ») وتفنيد آرائها ، واستخلص من بحث كل منها أنها جميعاً لا تَخدِم غرض طائفة العمال وتَقْعد بهم عن كل نضال سياسىّ .

وقد اعترف « فرِدْريك إنْجِلز » فى مقدمتِه للمانفستو « بأن ما جاء فى المانفستو من نقض المذاهب الاشتراكية غير كامل ، لأنه يتناول الحالة لغاية ١٨٤٧ فقط » . فما يُدرينا لو كان عائشاً الآن ، ورأى الأحزاب الاشتراكية القائمة فى بعض الممالك ، لقال إن بعضها كان يخدم غرض العمال ويكفى العالَم شرّ الفتنة التى أحدثتْها الشيوعية .

٤ — موقف الشيوعيين من مختلف أحزاب المعارضة الحالية

يتناول هذا القسم من المانفستو تحديد السياسة التى يجب على الشيوعيين اتّباعها مع الأحزاب والهيئات السياسية فى بلادهم ، ممّن تختلف مآربهم عن المآرب الشيوعية . وتنحصر هذه السياسة فى وقوف الشيوعيين بجانب الهيئة التى يفيدون من مناصرتها ، إلى أن يحظوا من موقفهم هذا بما يريدون : من إثارة فتنةٍ أو هدم طائفة ، ثم يعودون إلى استقلالهم بخططهم ، فيمضون فى العمل على تحقيق مآربهم بالطريقة الجديدة التى تلائمهم . ولعل القارىء يذكر ما جاء فى مقدمة المانفستو من أن هـذا القسم منه أصبح (فى عام ١٨٧٢) صحيحاً من حيث المبدأ فقط ، « وليس للعمل به مجال الآن ، إذ قد تغيرت الحالة السياسية تغيراً تاماً ، وقضى مضىّ الزمن على الأحزاب السياسية التى أشير إليها ومَسَحها من الوجود » . ومع ذلك فإنّنا نفضّل أن نورد هنا نص « المانفستو » فى هذا الصدد ، زيادة فى إيضاح الروح الأنانيّة الانتهازية السارية فيه ، بصرْفِ النظر عن أسماء الأحزاب . يقول « المانفستو » :

« ولما كان نضال الشيوعيين « لا يقتصر على السعى لتحقيق أغراض العمال العاجلة ، بل هم فى الوقت نفسه يتولّون هذه الحركة الناشئة بالرعاية حتى تنمو وتبلغ أشدّها فى المستقبل ، فهم لذلك ينضمّون فى فرنسا إلى الاشتراكيين الديموقراطيين فى حركتهم ضد المحافظين والبورجوازية الراديكاليّة ، مع الاحتفاظ بحق استقلالهم فى الموقف الذى يقفونه من الآراء الموروثة عن الثورة الفرنسية .

« وفى سويسرا يعاضدون الراديكاليّين ، دون أن يعزب عن ذهنهم أن هذا الحزب مؤلف من عناصر متنافرة ، بعضها مضاد للشيوعية .

« وفى بولندة يؤيدون الحزب الذى يتمسك بإشعال نار الثورة الزراعية كأساس لتحرير البلاد .

« وفى المانيا يناضلون بجانب البورجوازية كلما كانت حركتها ثورية ، سواء ضد الحكم الملكى المطلق أو ضد الأرستقراطية الإقطاعية أو البورجوازية الصغيرة . ولكنهم لا يغفلون لحظة واحدة عن أن يُلقوا فى روع العمال بأقوى فكرة مثيرة عن العداء المتمكن بين البورجوازية والبرولتاريا ، حتى إذا ما تمكنت البورجوازية — بما لديها من وسائل — من القضاء على العناصر الرجعية بدأ العمال فى الحال كفاحهم ضدها بنفس أسلحتها » .

ويلى ذلك فقرة تختص بالآمال الشيوعية الكبيرة فى ألمانيا ، لا يتمالك المرء نفسه من الضحك منها بعد ما رأى من سلوك الألمان فى الحربين العالميتين الأولى والثانية وما بينهما ، من الأخذ بالمبادىء الفاشيّة ، والتحمس للقضاء على الشيوعية ، مما جاء على عكس تنبؤ المانفستو تماماً . وهذه هى الفقرة :

« والشيوعيون يعلقون آمالا كبيرة على الحالة فى ألمانيا بوجه خاص ، إذ أن هذه البلاد على أبواب ثورة بورجوازية ، وحين تنشب الثورة فيها تكون طبقة العمال — بفضل تقدم المدنيّة الأوربية — أرقى شأناً من نظيرتها فى إنجلترا فى القرن السابع عشر أو مثلها فى فرنسا فى القرن الثامن عشر ، ولذلك تكون الثورة البورجوازية مقدمة لثورة عمّالية عاجلة » .

ثم عاد « المانفستو » إلى تأكيد سياسة الشيوعيين من حيث مناصرة كل حركة تخدم أغراضهم الثورية . قال :

« وخلاصة القول أن الشيوعيين ، أنىّ كانوا ، يناصرون كل حركة ثورية ضد النظام الاجتماعى والسياسى الحالى ، ويُبرزون موضوع المِلْكية أمام الأعين فى كل حركة ، مهما كان المجتمع حديث العهد بنظر هذا الموضوع » .

واختتم المانفستو بمثل ما ابتدأ به : الإنذار والوعيد ، مع إضافة عنصر جديد فى الخاتمة ، وهو تمْنِيَة العمال بتولّى حكم العالم ، قال :

« والشيوعيون لا يعرفون المواربة فى الإعراب عن آرائهم وأغراضهم . فهم يعلنون فى صراحة أن لا سبيل لتحقيق أغراضهم إلا بالقضاء بالقوة على جميع النظم الاجتماعية الحالية . فلْتفزع الطبقات الحاكمة ما شاءت أن تفزع من فكرة الثورة الشيوعية ، ولْيعرف العمّال أن فى وسعهم أن يفوزوا بعالَم بأسره

... ...

... ... » .

الفصل السادس

السياسة السوفيتية الحاضرة

الشيوعية الدولية والثورة العالمية

أولاً — ملخص تقرير لجنة الشئون الخارجية
بمؤتمر الولايات المتحدة (الكونجرس) سنة ١٩٤٨
عن « الخطة العامة والأساليب التكتيكيّة »
« للشيوعية العالمية »

وعنوانه باللغة الانجليزية كما يأتى : —

80 th. Congress.

Committee on Foreign Affairs

The Strategy and Tactics of World Communism

Report by Sub-Committee No. 5

وصل إلى يدى هذا التقرير النفيس الطافح بالأبحاث الدقيقة والمعلومات الغزيرة التى تكشف الستار عن حقيقة السياسة السوفييتية الحالية . فرأيت أن أنقله — ملخصاً — من الإنجليزية إلى العربية لأضمّنه فصول هذا الكتاب ، زيادةً فى الفائدة ، لا سيما فيما يختص بالمشاكل الدولية الحاضرة وما يتبعها من المجادلات الدبلوماتية : —

مقدمة التقرير

لم يشغل بال حكومة الولايات المتحدة أو شعبها فى السنوات الأخيرة شاغل بأكثر ما شغله موضوع الشيوعية. فقد كثر التساؤل مراراً وتكراراً عن « ماذا تريده روسيا السوفييتية ؟ » ومع ذلك لم تتفق إلى الآن الإجابات عن هذا السؤال. لقد قبلنا على مضض أثناء الحرب أن نحارب مع روسيا فى جانب واحد، بل تحوّلنا بعد ذلك إلى الاعتقاد بأن الاتحاد السوفييتى له نفس الأهداف التى نرمى إليها فيما وراء مجرّد قهر « هتلر »، وأنه قد توطدت بيننا أواصر الصداقة. غير أنه لم تكد الحرب تضع أوزارها حتى شاهدنا تحوّلاً عن هذه الحالة، وأخذت الأفعال السوفييتية والشيوعية تزعجُ خاطرنا.

إن الخطط الشيوعية التى انتُهجت فى ممالك أوربا الشرقية بعد الحرب تبدو لنا مناقضة لما أُبرم من الاتفاقات بشأن الحرية والديمقراطية فى هذه الممالك. وأسفرت بعض الحوادث فى كندا وبريطانيا والولايات المتحدة عن تجسس شيوعى لا يتفق وروابط الصداقة. كما أن مشاكل العمال قد ضاعفت — بالتحريض الشيوعى — ما يلاقيه الكثير من الممالك من صعاب فى سبيل الأخذ بأسباب الانتعاش الاقتصادى بعد الحرب. هذا فضلا عن استعمال الاتحاد السوفييتى لحق « الفيتو » بمجلس الأمن للأمم المتحدة، لعرقلة صدور أى قرار للمجلس قد يُظن أن له مساساً بالمبادئ الشيوعية.

كذلك أعلن الاتحاد السوفييتى والأحزاب الشيوعية بصفة رسمية اعتراضها على مشروع الإنعاش الأوربى، وأنها لن تدّخر وسعاً فى سبيل عرقلة نجاحه.

كما لجأت الدعاية الشيوعية من موسكو وغيرها من المصادر الشيوعية فى جميع الممالك إلى التعريض بمقاصد الولايات المتحدة والتحقير من الثقافة الأمريكية .

كل ذلك أقام أمام قادة السياسة فى الولايات المتحدة دليلًا يزداد وضوحا كل يوم على أن الشيوعية عنصر متغلغل فى كل مسألة تُعرض على بساط البحث الدولى ، وأن لا غنى للقائمين على شئون سياستنا الخارجية من الوقوف على الحقائق الخاصة بالشيوعية ومبادئها ، وخططها العامة ، وأساليبها العملية (التَكتيكيّة) .

من أجل ذلك شُكّلت اللجنة الفرعية الخامسة للجنة الشئون الخارجية فى مايو سنة ١٩٤٧ ، وعُهد إليها — بين مهام أخرى — بدراسة الحركة الشيوعية ، ولا سيما ما يستدعيه نشاطها من المصادمات الدولية . فجاء هذا التقرير باكورة أعمالها .

واللجنة الفرعية الخامسة مدينة فى إعدادها التقرير وملحقاتهِ لقسم المراجع التشريعية بالكونجرس (المؤتمر) وغيره من المصالح الحكومية ، بما استمدّتهُ منها من معونة وإرشاد ، وما وضعته تحت تصرفها من مصادر قيّمة .

١ — « شبَح يخيّم على أوربا »

« إن شبَحاً يخيّم على أوربا » . هذه هى الكلمة التى قالتها « العصبة الشيوعية » منذ مائة عام فى « المانِفسْتو » (البيان الشيوعى) الذى وضعه ماركس وإنجِلز ، وأوضحا فيه لأول مرة المبادئ الأساسية للشيوعية . إن هـذا الشبح ما زال يخيّم على أوربا ، وقد تغيّر شكله ، وعظمت قوته ، وأحرز من النصر

شيئاً مذكورا ، ومع ذلك فإنه ما زال حيث كان منذ مائة عام : حُلماً لم يتحقق .

على أن عدم تحقق هذا الحلم ، وما يتبع ذلك من الشك فى صحة التنبأ المزعوم ، لا يكفيان فى عصرنا هذا — عصر التعويل على البحث والحقائق — لإغماض أعيننا عما يكون فى الأمر من مخاوف ، أو يُقعِدنا عن بحث ما علينا من واجب . فقد تقلّبت الشيوعية منذ ظهور مبادئها فى أطوار كان بَعْضها يُشعر بفشلها وفنائها ، وبعضها يُنذر بسيرها فى طريق النجاح ، وها هى ذى الآن فى طور يحتّم علينا عدم تجاهلها .

فإنه منذ سبعة وسبعين عاماً قاد الشيوعيون ثورة مكّنتهم من القبض على ناصية الأمور فى مدينة باريس مدة شهور عدّة . ومن ذلك الحين ظلت الشيوعية أو ما يقاربها من المبادئ عنصراً لا يُستهان بوجوده

ومنذ أربعة وأربعين عاماً شق « لنين » الحزب الاجتماعى الديموقراطى فى روسيا شقين — البُلشفيك والمِنشفيك — واختار البُلشفيك لهم ذلك النظام الحديدى الذى يقول عنه الشيوعيون الآن إنه « ديمقراطية راقية » . ومنذ ثلاثين عاماً على إثر « ثورة أكتوبر » التى قادها لنين تمكّن البُلشفيك من القبض على الحكم فى روسيا . وبعد أربع سنوات مضت فى حرب أهلية طاحنة خرجت روسيا وهى المعقل الأول للشيوعية فى العالم ، وإن كانت قد أصابها من القحط ما كاد يهدد كيانها الاقتصادى . ثم لحقها القحط مرة أخرى منذ سبعة عشر عاماً ، من جرّاء اندفاعها فى تعميم النظام الجماعى فى الزراعة ، ومنذ ست سنوات ونصف سنة ابتُليت بغزو أجنبى كاسح ، كاد يقضى عليها . ومع عظم شأن ما بذله الروس أنفسهم فى هذا المضمار

فإنهم لم يتمكنوا من اجتياز هذه المحنة إلّا بفضل معُونتنا . فتمّ التحالف بيننا وبينهم منذ خمس سنوات ، وسمعنا الأصوات تردد من كل جانب أن « الشبح » المخيف قد زال من أوربا ، وأن السوفييتيين والشيوعيين قد أصبحوا أصدقاء للديمُقراطية . وفى ١٧ فبراير سنة ١٩٤٥ صدر تصريح « يالتا » المشهور — بتوقيعات الرئيس روزفلِت والمارشال ستالين والمستر تشيرشل رئيس الوزارة البريطانية — مؤيّداً أواصر الصداقة بين الدول الثلاث ، ومعلناً عزمها الأكيد على الارتباط بمبادئ « ميثاق الأطلنطى » وتصريح الأمم المتحدة ، وتعاونها مع جميع الأمم المحبة للسلام على احترام النظام والقانون وتوطيد أركان الأمن والسلام والحرية والصالح العام لجميع بنى الإنسان .

على أن المتتبّع للتصرّفات والأساليب السوفييتية منذ ذلك الحين يحار فى فهم الغرض الحقيقى منها ، ويعجز عن ردّها إلى سياسةٍ تقدر الحرية والسلام بالمعنى المفهوم لدينا ، أو إلى سياسة تتفق وما بيننا من روابط الصداقة . وقد تناول هذا الموضوع بالبحث والتحليل مئاتُ الكتّاب والمؤلفين على اختلاف ألوانهم ومشاربهم . فمنهم مَن عزا الأمر إلى تمسك روسيا الحديثة بسياسة التوسّع والامتداد ، التى كانت تدين بها روسيا القديمة ، وأنها ترى فى نفسها القوة الآن لأن تحقّق فى هذا السبيل ما لم تدركه فى الماضى ، ومنهم مَن يُدْحض ذلك بالأدلّة التاريخية التى تثبت عدم اصطدام هذه المصالح الروسيّة بمصالح الولايات المتحدة فى أى وقتٍ مضَى . ومنهم مَن رأى فى إلغاء هيئة «الكومِنتيرن» (*) (Comintern) فى سنة ١٩٤٣ بشيراً بأن قادة الروس أصبحوا

(*) انظر معنى الكومنتيرن والكومِنفورم تحت العنوان الخاص بهما من القسم ٥ — « العلاقات الدولية » . وكلاهما هيئة غير حكوميّة تمثّل الشيوعيين فى العالم أجمع .

لا يتمسكون بمبادئ ماركس ، فردّ عليهم آخرون بأن إلغاء الكومنتيرن لم يكن سوى ستار من دخان لإخفاء ما وراءه ، بدليل أنهم أنشأوا فيما بعد هيئة أخرى تعادلها وهى «الكومِنْفورم» (Cominform) ، ونصّوا فى قرار إنشائها على وجوب أخذ الحذر من المجاملات الأمريكية التى قد يكون فيها من الخطر ما كان من مجاملات « هتلر » . ومنهم من عزا الصعاب التى تعترض ما يجرى بين الفريقين من مفاوضة إلى اختلاف اللغة ، فاكتشف غيرهم بعد بحث دقيق أن ساسة الروس على العكس يصيغون أقوالهم باللغة الإنجليزية بمهارة عجيبة .

وزاد فى حيرة الساسة الأمريكيين أن التصريح السوفييتى بالترحيب بهيئة الأمم المتحدة فى مارس سنة ١٩٤٩ ينطق بالمودّة وحسن النيّة ، فى حين أنه أتى بعد الخطاب الذى ألقاه « ستالين » فى ٩ فبراير سنة ١٩٤٦ وخطاب تشيرشل بمدينة « فولتون مو » فى ٥ مارس سنة ١٩٤٦ ، وفى أوّلهما تعلن الحكومة السوفييتية تمسكها بمبدأ الثورة العالميّة ، وثانيهما يبيّن ما فى ذلك من الخطر على الولايات المتحدة .

ولما كان الوقوف على حقيقة النوايا السوفييتية نحْونا على أعظم جانب من الخطورة ، ويترتب عليه تقرير الحرب أو السلام ، فقد أنعمت اللجنة النظر فى هذه الآراء المختلفة ، وأمعنت فى دراسة أساليب السوفييت ، وما يقوم به غيرهم من الشيوعيين المُنبثّين خارج روسيا ، من دعاية وتحريض ، وعلاقة هذه الأساليب بالخطة العامة التى يمكن أن تكون مرسومة لها ، وعلاقة الخطة العامة بالمبادئ النظرية قديماً وحديثاً طبقاً لما يقرره السوفييت أنفسهم ، وكيف

أنهم لا يتصرّفون دائماً بطريقة واحدة فى المسائل التى تبدو أنها من نوع واحد. فوصلت اللجنة إلى النتائج الصريحة الآتية : —

١ — أن الشيوعيين لهم هدف واحد : هو الثورة العالَمِيَّة .

٢ — أن هذه الثورة — فى اعتقادهم — ستكون عنيفة .

٣ — أنهم لا يسلّمون بفكرة إمكان استتباب السلام فى العالَم من الآن ، ويتوقّعون حرباً أخرى مدمّرة .

٤ — أن الاتحاد السوفييتى يُعتبر القوة الأساسية التى تعتمد عليها هذه الثورة .

٥ — أنهم يخشون تأليف تحالف من الدول غير الشيوعية ضد الاتحاد السوفييتى .

٦ — أنهم يستعملون أحدث الطرق وأنجعها لشنّ حرب باردة ، يكون من ورائها تعزيز قواتهم وإضعاف قوات غيرهم .

٧ — أن الشيوعيين خارج الاتحاد السوفييتى هم شركاء مساعدون أو توابع للسوفييت .

٨ — أن الأساليب الشيوعية خاضعة لنظرية معيّنة ، وأن المبادئ الأساسية لهذه النظرية لا تتغيّر.

وسيتناول هذا التقرير تلخيص الأدلّة التى أفضت إلى هذه النتائج ، مع إيضاح العلائق المنطقية التى قامت عليها تلك الأدلة .

ب — الشيوعية النظرية والعملية

(١) المبادئ النظرية هى الأساس عند الشيوعيين

كثيراً ما تكون « المبادئ النظرية » فى عُرْفنا قليلة الأهمّية ، وذكْرها يُشعر بالإبهام أو عدم التحديد أو البعد عن عالم الحقائق الواقعية . ولكن ما هكذا يعتبرها الشيوعيّون . فالشيوعيَّة فى نظر الشيوعيين عِلْم من العلوم ، تُبْنَى ثمراته العملية من خطط وأساليب على قواعده النظرية . قد يظهر للّذين اجتمعوا بستالين فى مقابلات سياسية أنه رجل عملى لا يشغل باله بالنظريات ، ولكن الحقيقة أن مَثَله فى ذلك كمثل المهندس الذى نراه وهو يصرّف الأمور فى عمل ما منصرفاً بكل قواه للوسائل العملية للتغلب على هذا العمل ، أوكالطبيب الذى يحقن طفلاً بلقاح خاص دون أن يذكر شيئاً عن علاقة المرض بالجراثيم : فلا الأول يجهل علم الميكانيكا النظرية ، ولا الثانى بغافل عن نظرية تأثير الجراثيم . فالشيوعيون لا ينسون قط مبادئهم النظرية ، ويعتبرون خططهم العامّة وأساليبهم التكتيكيَّة مبْنيَّة عليها ومستنتجة منها استنتاجاً منطقياً دقيقاً . وفى ذلك يقول « لنين » : « إنه بدون نظرية ثورية معيّنة لا يمكن قيام حركة ثورية » . وقد زاد ستالين ذلك وضوحاً حيث قال : « إن الطرق العملية تتعثّر فى الظلام إن لم يكن أمامها نظرية تضئ لها الطريق . فالنظرية هى التى تمدّ الحركة بالثقة والإرشاد ومعرفة العلائق بين الخطوات التفصيليّة ، وتوحى بتحديد أماكنها وأوقاتها » .

والجزء العملى من الشيوعية يشمل عنصرين : الخطة العامة ، والأساليب

التكتيكيّة . فالخطة العامة هى تطبيق النظريات لتعيين الأغراض الرئيسية التى يجب توجيه الجهود لتحقيقها ، والأساليب التكتيكيّة هى اختيار الطرق العملية التفصيلية لتنفيذ الخطة العامة . فالخطة العامة هى التى تعيّن مثلاً العمل على قهر القيصريّة ، أو القضاء على البورجوازيّة (الرأسمالية) ، وشنّ الحرب على هذه أو تلك ، فى حين أن الأساليب التكتيكيّة تنحصر فى إدارة هذه الموقعة أو تلك من مواقع الحرب التى نشبت .

وسواء فى الخطة العامة أو الأساليب التكتيكية يجب مراعاة عامل على أعظم جانب من الأهمية ، وهو متى يكون الهجوم ومتى يكون التقهقر ، وكيف يتم الانتقال من أحدهما إلى الآخر . وفى ذلك يقول ستالين نقلا عن لنين : « إن النصر لا يتم لنا إلا على أيدى من يحسنون تخير الطرق للهجوم والتقهقر على السواء ، إن الحرب للقضاء على البورجوازية الدولية ستكون حرباً طويلة شعواء ، تتضاءل أمامها أهوال الحروب التى تنشب بين بعض الدول وبعضها الآخر ، ومن الخُرْق أن نتنحّى فى سبيلها عن سلوك أى طريق من طرق المناورة ، كأن نضرب أحياناً مصالح عدوٍ بمصالح عدو آخر ، أو نُبرم اتفاقات مؤقتة نعرف لها عدم الدوام والثبات ، فإننا برفضنا هذا المسلك نكون كمن يريد تسلّق جبل منحدر مجهول المسالك ، ويتمسّك بادئ ذى بدْء بالامتناع عن الصعود فى خط متعرّج ، أو الرجوع أحيانا بضع خطوات إلى الوراء ، أو العدول عن الاستمرار فى الطريق المختار والبحث عن طريق أسهل منه ، لإتمام الصعود » .

فالسير فى « خط متعرّجٍ » يشمل التقدم والتقهقر ، هو الخطة الأساسية

العامة التى سار عليها الشيوعيون مدة الثلاثين عاماً التى مضت منذ الثورة الروسية ، والتى كثيراً ما سبّبت حيرة فى فهم الأغراض التى يرمون إليها . فإنهم عقب الثورة مباشرة اتّجهوا إلى اليسار مدة ثلاثة أعوام ، ساروا فيها بلا هوادة على الخطط الشيوعية الحاسمة : من تأميم الصناعات والاستيلاء على المحصولات وتجنيد الأيادى العاملة . ثم ساروا إلى اليمين مرة أخرى مدة ستة أعوام ، هى فترة « السياسة الاقتصادية الجديدة » (N.E.P.) شجّعوا فيها الأعمال الحرة على اختلافها طلبًا لإنعاش البلاد وانتشال الإنتاج والتجارة ممّا انتابهما من الكساد على إثر الحروب الأهلية . ثم بدأوا شوطًا جديداً إلى اليسار ، بإقدامهم على مشروع « الخمس السنوات » الأول ، أنجزوا فى خلاله تعميم الزراعة الجماعيّة (وقد أصيبت خلاله بلاد الأوكرين بقحط شديد سنة ١٩٣١) ، ووضعوا فيه أساس استعدادهم الحربى العظيم بقصْر جلّ اهتمامهم على الصناعات الثقيلة . وباستيلاء « هتلر » على السلطة فى ألمانيا عام ١٩٣٣ حوّلوا مجرى سيرهم فى السياسة الخارجية نحو اليمين . ففى عام ١٩٣٥ عدّلوا الدستور السوفييتى على نمط يُشعر بقبول الشيوعيين للأوضاع الديمقراطيّة الغربيّة ، وصالحوا الاشتراكيين خارج روسيا بعد أن كانوا يشهّرون بهم ويرمونهم بتضليل طبقات العمال ، وإن كانوا خلال هذا الاتجاه الأيمن فى سياستهم الخارجية لم يألوا جهداً فى الاتجاه ذاتَ اليسار داخل بلادهم بما قاموا بهِ من حركات « التطهير » العنيفة فى عامى ١٩٣٧ — ١٩٣٨ .

على أن الظواهر الودّية نحو الديمقراطية الغربيّة ما لبثت أن أخذت فى التضاؤل بتأثير بعض العوامل :

فإن الاتحاد السوفييتى ، من جهة ، لم ينظر بعين الارتياح إلى اتجاه الديمقراطيات الغربيّة منهجَ المهادَنةِ وغضِّ الطرف إزاء الاستعدادات النازيّة والاعتداءات الفاشيّة التى عجزت عصبةُ الأمم عن صدّها عند ما هاجمت إيطاليا الحبشة ، ومن جهة أخرى أحدثت حركاتُ « التطهير » الشنيعة التى قام بها الشيوعيون داخل بلادهم اشمئزازاً كبيراً لدى الديمقراطيات الغربية . ثم انهارت البقيّة الباقية من هذه المودة فُجاءةً عند ما أُعلنت الاتفاقية « النازيّة السوفييتية » فى أغسطس سنة ١٩٣٩ . وفى الفترة القصيرة التى تلت ذلك استولى السوفييت على كل ما وصلت إليهم أيديهم ، فحصلوا فى شبه جزيرة كاريْليا على المركز الذى ساعدهم فيما بعد فى الدفاع عن « لنينجراد » ، واحتلّوا ولايات البلطيق وبولندة الشرقية ، بل أخذوا يتفاوضون مع النازيّين على اقتسام العالم بينهما ، لولا أنّ مغالاتهم فى مطالبهم قلبت الأمر رأساً على عِقِب ، وأفضت فُجاءةً إلى هجوم ألمانيا على روسيا فى ٢٢ يونية سنة ١٩٤١ (*) .

وعلى إثر ذلك قبلت بريطانيا التحالف مع روسيا ضد هتلر ، وسارعت الولايات المتحدة إلى مدّها بالمعونة بمقتضى اتفاق « الإعارة والتأجير » . وبذلك دخلت روسيا السوفييتية فى علاقاتها مع الديمقراطيات الغربية فى سير جديد « إلى اليمين » سادَ فيه التعاون بين الفريقين إلى انتهاء الحرب . ومن ذلك الوقت إلى أن أعلنت روسيا اعتراضها على مشروع « مارشال » فى يونية سنة ١٩٤٧ — أى فى مدة عامين ونصف عام — كانت تصرّفات الاتحاد

(*) يذكر التقرير ذلك نقلا عن الوثائق التى نشرتها الحكومة الأمريكية سنة ١٩٤٨ عن العلائق النازية السوفييتية فى هذه الفترة .

السوفييتى غير مفهومة لنا تمام الفهم ، ولا يمكن تأويلها الآن إلّا بأنها كانت دور انتقال إلى « شوط يسارى » جديد . فقد أبدَى خلالَه السوفييت من جهة شيئاً من المجاملة السياسية والأدبية ، ومن جهة أخرى بذلوا فيه جهوداً واضحة لجرّ مغانم جديدة من وراء إشرافهم على ممالك أورُبا الشرقيّة ، وحاولوا تغيير التوازن الدولى فى شرق آسيا ، كما أظهروا ميلاً لتأجيل إبرام الصلح .

كل هذه التصرفات ، التى بلغت قمّتها فى يونية سنة ١٩٤٧ ، لا تدعُ مجالاً للشك فى أن الشيوعيين سائرون الآن فى اتّجاه « يسارى » ، باذلون جهدهم لتحقيق أغراضهم ، لا لدرجة التعرّض للحرب (على ما يظهر) وإنما لدرجة الظهور بمظهر العداء السافر . ولا أدلّ على ذلك من إعادتهم هيئة الكومِنتيرن باسم « الكومِنْفورم » : تلك الإعادة التى يَقضون بها نهائياً على كل أثر حسن تركهُ إلغاء « الكومِنْتيرن » .

فالوقائع الجارية هى التى تنبّههم إلى ضرورة التحرّك ، ولكن النظريات هى التى ترشدهم إلى كيفيّة التحرّك واتجاهه .

٢ — الرأسمالية والثورة

ذكرنا فيما سبق أن المبادئ النظرية عند الشيوعيين هى التى تقود وتوحى بخططهم وأساليبهم العملية . فكيف يتسنى لهم ذلك ؟ إن الأفعال لا تخضع لنظريةٍ ما ، إلّا إذا اتضح وجوبُ ذلك من تحليل العناصر التى تتألف منها مادة البحث : من أسباب ومسبَّبات ، ومن وسيلة وغاية . وهذا هو ما يفعله الشيوعيون .

فإنهم يجعلون « الرأسماليّة » الأساس الأول لأبحاثهم ومراميهم الثورية .
فيقولون « إن الرأسماليّة هى القوة المسيطرة على عناصر حياة المجتمع فى العصر الحاضر . فهى بامتلاكها جميع وسائل الإنتاج تجعل الطبقات العاملة المنتجة فاقدة الحيلة (فى رأيهم) فتتصرّف الرأسماليّة فى أرباح الإنتاج كيف شاءت ، وتسير النسبة الضئيلة التى تنالها الأيدى العاملة من سيّئ إلى أسوأ ، ويصير الإنتاج وكأنّه لأجل رأس المال ، وليس العكس بالعكس ، فلا يقف عند حدٍّ ما يحتاجه المجتمع . فتقع الرأسمالية فى شرّ أخطائها ، ويقف دولاب الإنتاج جملة . أى أن الرأسماليّة تخلق من نفسها عوامل متناقضةً لها تجرّ القضاء عليها ... ...» .

(فهُم بذلك ينسَوْن سُنَن العَرض والطلب فى تحديد مقادير الإنتاج ، كما نسوا أو تجاهلوا أنهم حين وعدوا العمال بأرباح الإنتاج لم ينبئوهم بأن معظم هذه الأرباح سيُستبعَد أوّلا لسدّ نفقات التوسّع فى مؤسسات الإنتاج وتجديد معدّاتها ، ولأبواب ميزانيّة الدولة) .

وإمعاناً فى العمل على إثارة العمال يقولون « إن الدور الذى تلعبه الحكومة فى مثل هذا المجتمع ، أى فى البلاد الرأسمالية ، هو حفظ النظام بمنع اصطدام الطبقات المتنافرة المصالح واشتباكها فى حروب أهلية . فهى بذلك الحارسة للطبقة المسيطرة ، ومن أجل ذلك وجبَ أن تكون هى الهدف الأول للثورة » .

وفاتَهُم أنه فى البلاد الديمقراطية لا محلّ لسيطرة طبقة على طبقة ، وأن قيام الحكومات فيها إنما يكون بإرادة الشعب .

ويلاحظ أن « الماركسيّة » لم تبحث طويلًا فيما إذا كان من الممكن فى مجتمع ما الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية بدون ثورة عنيفة ، غير أنه قد ورد فى كتابات « ماركس وإنجلز » بعض إشارات تُشعر بأن لديهما بعض الأمل فى إمكان ذلك فى جوّ الديمقراطيـة المستنيرة كما شاهداها فى انجلترا والولايات المتحدة . ومع ذلك قد قرّر « ستالين » بصريح العبارة فى كتابه عن « اللنينيّة » طبعة سنة ١٩٢٨ أن هذا الأمل الضعيف قد تلاشى ، بحجة أنه أُبدى فى وقت كانت فيه الرأسمالية الاحتكاريّة و « الإمْبِرْيالِزْم » (السياسة الاستعمارية) لا تزالان فى دور الطفولة ، أما الآن فقد نمت الإمبريالزم إلى أوج عظمتها ، وسادت الروح العسكرية البلاد التى تتكلم بالانجليزية كما سادت غيرَها من الدول الرأسمالية ، فمصير الجميع سـواء .

٣ — الدِكتاتورية

يقول الشيوعيون إن مجرّد نجاح ثورتهم واستيلائهم على الحكم لا يكفيان لتدعيم نظام المجتمع عقب الثورة ، بل لا بدّ من قيام «دِكتاتورية عمّالية» لإقصاء العناصر الرجعيّة التى يُخشى من مناوأتها ، كما يجب بقاء هـذه الدكتاتورية إلى أن يصبح المجتَمع خالياً من الطبقات .

ولهم فى بيان مهمة الحكومة وسلطتها فلسفة يصعب فهمها . فهم يرون أن سلطة الحكومة هى حماية الطبقة الحاكمة ضد غيرها من الطبقات ، ولذلك كانت مهمة دكتاتورية العمال خلع السلطة القديمة وإحلال السلطة الجديدة محلها ، ثم تسعى هذه لإيجاد المُجتمع الخالى من الطبقات ، ومتى وُجد هذا المجتمع أمكن

أن « تذبُل » سلطة الحكومة ، وتزول الدكتاتورية .

فالدكتاتورية العمّالية فى نظر الشيوعيين إنما تحلّ محل دكتاتورية قديمة هى الدكتاتورية البورجوازيّة ، مع فارق بين الاثنتين : هو أن الدكتاتورية البورجوازية قد تأخذ فى الظاهر شكل الديمقراطية ، فى حين أن دكتاتورية العمال ، التى لا غرض لها ، على حد قولهم ، سوى حماية « البرولتاريا » من أعدائها ، هى دكتاتورية سافرة ، ومقدّر لها الزوال بزوال الطبقات من المجتمع . على أن « ستالين » قد قضى على كل شك أو حيرة بشأن وقت زوال سلطة الحكومة الشيوعية أو « ذبولها » ، فقال : إنها لا يمكن زوالها فى مملكة اشتراكية واحدة قبل الثورة العالَميّة التى بها تعمّ الاشتراكية الدنيا بأجمعها ، وذلك بسبب ما تخشاه من جانب الرأسمالية المحيطة بها .

والعجيب أن قادة الشيوعيين مع تمسكهم بالدكتاتورية يَعتبرون نظام الحكم عندهم أرقى درجات الديمقراطية ! ومما يزيد هذه النظرية إشكالاً فى نظرنا نحن معشر الغربيين أن ذلك النظام قام من أول أمره على أساس تركيز السلطة فى أضيق دائرة ممكنة . ذلك أن السبب فى انقسام حزبهم الأصلى عام ١٩٠٣ إلى « بُلشفيك » و « مِنْشفيك » هو تمسّك « لنين » بحصر عضويّة الحزب فيمن يشتركون اشتراكا فعليا فى إدارة شئون الحزب ، فى حين أن « مارْتوف » ممثل المعارضة أراد أن تشمل العضويّة كل من يعمل تحت إشراف الحزب . ففاز رأى « لنين » وصار شعار الحزب من ذلك الحين قصْر السلطة فى نطاق ضيّق . وقد امتدح لنين هذه الروح فيما بعد وأكد وجوب التمسك بها ، إذْ قال : « إن الحزب لا يستطيع القيام بمهمته فى هذه الظروف العصيبة إلّا على أساس

المركزيّة الحازمة التى تشبه الجندية فى نظامها ، بأن يتولّى القيادة هيئة مركزية تتمتع بثقة الأعضاء ولها سلطة تنفيذية واسعة النطاق » .

وقد أقرّ ستالين هـذا المبدأ صراحة فى كتابه « أسس اللنينيّة » ، فقال : « إنه متى فرغنا من المناقشة فى أى أمر ، وصدر فيه قرار ما ، أصبح القرار مُلزِماً لجميع أعضاء الحزب ، لا فرق بين أكثريّة وأقليّة . إننا معشر البُلشفيك لا نعبأ بالمظاهر الشكلية للديمقراطية ، وكل اهتمامنا موجّه لمصلحة الحزب ووحْدته ، بصرف النظر عن رغبات الأعضاء الفردية ، وهـذه الوحدة تقتضى خضوع الأقلية لقرار الأغلبية . وبدون العمل بهـذه القاعدة لا يمكن أن توجد وحدة ولا يوجد حزب » .

ومن ذلك الحين سار نظام الحكم الشيوعى على هذا المبدأ . ويُعرف عندهم « بالتركّز الديمقراطى » ! ومع أنّ منطوقهُ يتفق إلى حد ما مع الديمقراطية من حيث انه يبيح المناقشة الحرة إلى أن تنتهى بقرار من الأغلبية — فإنه فى الواقع صورى محض . فإنّ الزعماء ، بما لهم من المهارة والخبرة فى هذا المضمار يتقنون تدبير الخطط التى بها يأخذ عرضُ المسائل ومناقشتها الشكلَ الديمقراطى وينتهى بصدور القرار على الوجه الذى أرادوه .

وبجانب تمسكهم بمبدئهم الحديدى فى سبيل الوحـدة والنظام ، يرى الشيوعيون أن يكون لهم دستور أخلاقى خاص بهم ، لا يتقيّد بالمبادئ أو القواعد الأخلاقية الذائعة . فكأنهم ممّن يقولون « بأن الغاية تبرّر الوسيلة » . وتطبيقاً لذلك لا يمتنعون عن الانضمام مؤقتاً إلى أى هيئة أو حركة غير شيوعية ما دامت تخدم قضية « الثورة العالَميّة » ، ولهم فى ذلك قول قديم مأثور عن

ماركس وإنجلز ، وهو : « أن يركبوا بعض الطريق مع غيرهم فى العَرَبة السائرة فى الاتجاه الذى يلائمهم » . فهم ينضمّون إلى الأحزاب السياسية الأخرى ، ويعملون مع الحركات الوطنية فى مختلف البلاد ، بل مع البورجوازية نفسها عدوهم اللدود ، ما دامت الجهود التى يشتركون فيها مبذولة فى نفس الطريق الموصلة لغرضهم ، وهو الثورة العالميّة .

وقد اتبعوا هذه الخطة حتى مع رجال الدين . فإن إنكار الشيوعيين للدين أمر معروف : جاهرَ بهِ ماركس وإنجلز من زمن بعيد ، وأيّده لنين وزادهُ إيضاحاً حيث قال : « إن حجر الزاوية فى الماركسيّة من جهة الدين هو قول ماركس « إن الدين أفْيُون للشعب » . فإن جميع الأديان المعاصرة ، وما يتبعها من كنائس ومعاهد ، إنْ هى فى نظر الماركسيّة إلّا عوامل رجعية ، ابتدعتها البورجوازية لحماية استغلالها لغيرها ، ولتخدير الطبقة العاملة » .

ومع ذلك لما اشتدّت الحال بالشيوعيين فى الحرب العالمية الماضية ، وشعروا بالحاجة الملحّة إلى تضافر جميع العناصر ، خفّفوا من وطأتهم نحو الدين ، بل خطبوا ودّ رجاله .

٤ — موقف الاتحاد السوفييتى

إن النظرة الأولى فى تصريحات قادة الشيوعية ومواقفهم منذ الانشقاق الذى حصل بين ستالين وتروتِسْكى فى سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ تدعو إلى الحيرة فى فهم حقيقة الغرض السياسى للاتحاد السوفييتى . فإن ستالين جاهر بإمكان تنفيذ الشيوعية فى مملكة واحدة ، فى حين أن تروتسكى عارض فى ذلك ، وقال

إن العمل بالشيوعية فى مملكة واحدة فيه رجوع إلى الوراء وهدم لمبدأ الثورة العالمية . فلما تغلب ستالين على كل معارضيه ظهرت نغمة الوطنية فى تصريحات الشيوعيين : ظهر ذلك صراحةً فى تمسك ستالين فى اجتماع « يالتا » بمطالبه بشأن الحدود الجديدة بين بولندة والاتحاد السوفييتى وإظهار خوفه من إغضاب الشعور القومى إذا هو تساهل فى الأمر ، كما ظهر من شدة تعويل القوم على الوطنية الروسية كأداة معنوية لإذكاء نار التحمس حتى أطلقوا على الحرب اسم « الحرب الوطنية العظمى » . فزادت بذلك الحيرة فى فهم الغرض الحقيقى للاتحاد السوفييتى ، وانفسح المجال للاعتقاد بأن الشيوعيين قد نزلوا عن فكرة الثورة العالَمّية ، وأن عملهم على التوسّع والامتداد إن هو إلّا استمرار للسياسة القيصرية القديمة فى هذا المضمار .

على أن المتتبع لتصريحات زعماء الشيوعيين منذ استلائهم على الحكم يرى لهذا التناقض الظاهرى أمثلة لا حصْر لها . فإن تصريحات « لنين » عام ١٩١٨ بشأن عقد روسيا لصلح منفرد أوحتْ لأول مرة بأن الدولة السوفييتية هى الدعامة الكبرى للشيوعيين فى حركة الثورة العالَمّية ، وأن الاعتبارات الخاصة « بتقرير مصير » أنحاء صغيرة مثل « فِنلندة » يجب أن تكون ثانوية بالنسبة لبقاء الدولة الشيوعية وسلامتها . ومن جهة أخرى يقول ستالين فى تقريره للمؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى عام ١٩٣٠ « إن الاتحاد السوفيتى لا يرمى إلى مكاسب إقليمية » . كذلك قال « مولوتوف » تعليقاً على « الاتفاقية السوفييتية الألمانية » عام ١٩٣٩ إن الحرب القادمة

هى حرب استعمارية ويجدر بالاتحاد السوفييتى أن يلزم فيها جانب الحياد إذا أمكن ذلك .

فمن بين هذه المتناقضات الظاهرية يتبيّن لنا عامل مشترك واحد ، هو أن الاتحاد السوفييتى هو القوة الرئيسية فى جيش الثورة العالميَة ، وأن جميع العناصر الأخرى ثانوية ومعاونة له ، وأن ضم الأراضى الجديدة للاتحاد — مهما أُسدِل عليهِ من ثياب الوطنية — إنما هو من مستلزمات خطة الثورة العالمية ، لا من نداء الوطنية أو التوسع القومى . وفى ذلك يقول « ستالين » فى خطابه الهام الذى ألقاه فى ٩ فبراير سنة ١٩٤٦ : « إن سلامة الاتحاد السوفييتى من الوجهة الحربية على أعظم جانب من الأهمية ، لدرجة أن السياسة الزراعية أو الصناعية يجب أن تتراجع أمام مستلزمات الدفاع . ومع ذلك فإن حسن الدفاع السوفييتى معناه استعداد الاتحاد لحمل أكبر عبء فى خوض غمار الثورة العالمية ، لا أكثر ولا أقل » . وفى « رسالة ستالين لمدينة موسكو » بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ امتدح ستالين موسكو ، لا بصفتها مركزَ دولة موحَّدة النظام فحسب ، بل بصفتها أيضاً مركزاً لحركة عالَميّة موحَّدة ، إذ أن الحركة الثورية العالمية تتألف من الاتحاد السوفييتى مضافاً إليه الحركة الشيوعية فى كل مكان آخر ، أى أن مركز الاتحاد السوفييتى هو مركز الجزء الهام من الكل ، يفوق فى أهميته كل جزء آخر ولكنه لا يبلغ أهمية الكل .

٥ — العلاقات الدولية

فى مقدمة العوامل التى يعوّل عليها الشيوعيون فى رسم خططهم الانتفاع بأنواع خاصة من الحركات الوطنية فى البلاد الأخرى . فهم يرون مناوأة

الحركات الوطنية فى الدول الرأسمالية الكبرى ، فى حين أنهم يرون تسخيرها ما أمكن لقضاء مآربهم فى الممالك الصغيرة المتأخرة ، فإن تشجيعهم لها فى هذه البلاد يخدم غرضين فى آن واحد : فهو من جهة يساعد على زعزعة أركان الحالة الاقتصادية والسياسية فى الدول الاستعمارية ، ومن جهة أخرى يخلق قوى حربية شعبيّة يمكن تسخيرها بالدعاية لخدمة الأغراض الشيوعية . وقد أكد ستالين فى كتابه عن « اللنينيّة » أهمية التمييز بين مختلف أنواع الحركات الوطنية ، فقال :

« إن الحركات الوطنية التى يجب علينا تشجيعها هى التى تساعد على إضعاف « الاستعمارية » لا على تقويتها . وفى بعض الممالك المظلومة قد تكون الحركات الوطنية سائرة فى اتجاه يخالف اتجاه الحركة الشيوعية ، فهذه بالطبع لا يجوز لنا مساعدتها . فإنّ مسألة الحقوق القوميّة ليست قائمةً بذاتها ، وإنما هى جزء تابع من المسألة العامة وهى الثورة العمّالية ، ولا يمكننا النظر إليها إلّا من هذه الزاوية » .

وفى موضع آخر من الكتاب يقرر ستالين صراحة أن الوطنية من أى نوع كانت يجب أن تكون ثانوية للثورة العالَميّة ، قال : « وإن عدم تحديد منهج ثورى عالمى يهددنا بتغلب الوطنية وابتداء الانحلال فى حركتنا . ولهذا يهتم حزبنا كل الاهتمام بالإسراع فى مكافحة خطر الوطنية » .

« فالدوليّة » عندهم هى التى تحتلّ الصدارة ، وحديثها يجب أن يكون أنشودة جميع بنى الإنسان فى سيرهم نحو الثورة العالميّة ، بصرف النظر عن القوميّة أياً كان نوعها : ضيّقاً أو واسع النطاق .

وهم لذلك يرفضون فكرة « الاتحاد الأوربى » : نَعَتَها لنين عام ١٩١٥ بأنها « إمّا رجعيّة أو مستحيلة » ، وقَرَنَها ستالين عام ١٩٣٠ بالروح « العسكرية البورجوازية » التى ترمى إلى الوقوف فى وجه الاتحاد السوفييتى ، وها هى ذى تقابَل بالمعارضة من الشيوعيين مرة أخرى فى سنتى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ .

أما أنهم قد قبلوا العضوية فى الهيئات الدولية المشكّلة لنظر هـذه المسألة فيكفى لتعليله ما قالته صحيفة « براقدا » عام ١٩٣١ عند ما شُكّلت لجنة لهذا الغرض برياسة عصبة الأمم ، وهو « أن الغرض من اشتراك الاتحاد السوفييتى فى اللجنة الأوربية إنما هو إحباط الخطط السرّية التى دبّرها زعماء اللجنة للتآمر على الأهداف السوفييتية» .

وبمثل هذه الروح يظهر الشيوعيون من وقت إلى آخر استعدادهم للتعاون مع غير الشيوعيين ، ويمضون فى تأييد هذا التعاون جهد طاقتهم ، حتى إذا قضوا لُباناتهم أزالوا القِناع عن حقيقة مبدئهم ، وهو أنهم فى واد وغيرهم فى واد آخر ، وهيهات للفريقين أن يعيشا معاً ، بل لا بدّ من تغلب أحدهما على الآخر يوماً ما : صرّح بذلك ستالين بلا مُوارَبة لأول وفد عمّالى أمريكى عام ١٩٢٧ ، وفى كتابه إلى الرفيق « إيفانوف » عام ١٩٣٨ . وكلا التصريحين ترديد للمبدأ الأساسى الذى قرره لنين من قبل ، إذ قال :

« إننا نعيش لا فى دولة واحدة بل فى مجموعة دول ، وبقاء الجمهورية السوفييتية جنباً إلى جنب مع الدول الاستعمارية أمرٌ لا يخطر ببال ، بل لا بدّ من تغلّب أحد الفريقين على الآخر . وإلى أن يتمّ هذا التغلب

لا مناص من وقوع مصادمات مروّعة ، بين الجمهورية السوفيتية والدول البورجوازية »(*) .

الكومنتيرن والكومنفورم

عندما استولى الشيوعيون على الحكم فى روسيا بحثوا عن طريقة يمكن بها بقاء الحركة الشيوعية فى العالم ، لتجرى مجراها بجانب ما يبذله الاتحاد السوفييتى لنصرة قضية الشيوعية العامة . فوجدوا بُغْيتهم فى منظّمة «الشيوعية الدولية» . وكان للشيوعيين مثل هذه الهيئة قبل الثورة الروسية ، وهى « الدولية الثانية » ، فشنّ شيوعيو روسيا عليها الغارة لما أبداه أعضاؤها من التعاون مع البورجوازية فى بلادهم خلال الحرب العالمية الأولى فى سبيل الدفاع عن أوطانهم ، واعتبروا ذلك منهم خيانة للقضية الشيوعية . فنادوا بسقوط الهيئة ، وأحلّوا محلها « الدولية الثالثة » وأطلقوا عليها اسم «الشيوعية الدولية» (Communist International) واختصروا ذلك إلى لفظ « Comintern » (الكومِنْتيرن) .

وكان «الكومنتيرن» عبارة عن عصبة لجميع الأحزاب الشيوعية فى العالم ، مقر إدارتها « موسكو » ، ويدير حركتها بين أدوار انعقاد مؤتمراتها لجنة تنفيذية مركزية ، كانت الهيمنة فيها دائماً للحزب الشيوعى بالاتحاد السوفييتى .

ولما كان الغرض من هذه المنظّمة الدولية هو توجيه حركات النشاط الشيوعى فى جميع الممالك ، كان وجودها ألزم ما يكون فى أوقات الخلاف الحادّ

(*) يذكر التقرير ذلك نقلا عن تقرير لنين للمؤتمر الثامن للحزب الشيوعى بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩١٩ (ص ٣٣ من المجلد الثامن من مؤلفات لنين) .

مع الدول الديمقراطية ، وليس من المستغرب أن تقلّ الحاجة إليها فى أوقات المهادنة والتعاون مع تلك الدول . فهى لذلك كانت أداة ضرورية لهم عقب الثورة الروسية مباشرة ، فى حين أنه لم تكن لها فائدة تذكر أيام « الجبهة الشعبية »(*) (التى تألفت من روسيا والديمقراطية الغربية) بين عامى ١٩٣٥ و ١٩٣٩ ، وفى مدة التحالف ضد هتلر من سنة ١٩٤١ إلى ١٩٤٥ . أما فترة التحالف الروسى النازى فلم تدعُ مدتها القصيرة إلى تعديل ما فى الحالة .

من أجل ذلك أقدم الشيوعيون على حل « الكومِنْتيرن » فى ٢٢ مايو سنة ١٩٤٣ ، متّخذين من ذلك وسيلةً لإشعار الأمم الديمقراطية بولائهم فى التعاون معهم ضد النازية .

دارت بعد ذلك عجلة الزمن ، وتغيَّرت الظروف ، ففاجأ الشيوعيون العالم فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧ بإعادة إنشاء « الكومِنْتيرن » تحت اسم جديد هو « الكومِنْفورم » . ولفظ « الكومنفورم » (Cominform) مختصر من الاسم الأوربى (Communist Information Bureau) ، ومعناه « مكتب الاستعلامات الشيوعية » . وجاء فى البلاغ الرسمى عن إنشائه أن الداعى إلى إنشائه هو ما لوحظ من اتصال الأحزاب الشيوعية بعضها ببعض ، وما تقتضيه الضرورة من تبادلها الأخبار ونتائج خبرتها .

فجاء إنشاء « الكومِنْفورم » دليلا على أن الشيوعيين أقبلوا على دور نشاط جديد لتنظيم جهودهم فى مختلف الممالك والسيطرة عليها ، وأنهم يهتمون أشدّ الاهتمام لإيجاد هذه المنظّمة ، ولو أدّى ذلك إلى ظهورهم بمظهر العداء

People's Front (*)

السافر لغيرهم ، وأنهم يرون من الواجب إعادة إنشاء منظّمة دولية للشيوعية لتكسر من حدّة الشعور القومى الذى أخذ يعظم ويستفحل فى بعض الممالك .

٦ — الحالة الدولية الحاضرة فى نظر الشيوعيين

يرى الشيوعيون أن حالة العالم اليوم شبيهة بحالته بين الحربين العالميتين : عدم استقرار ومواجهة للمشاكل من كل جانب . فالشيوعيون ، وإن كانوا قد فازوا ببعض المكاسب ، يرون أن الدول الكبرى غير الشيوعية مازالت تسيطر عليها الرأسمالية ، وأنه لم يُثْنها عن الائتلاف فى الحرب الماضية للقضاء على الاتحاد السوفييتى (الوطن الأكبر للشيوعية) سوى كثرة عددها وخطورة أسباب النضال بين أفرادها . وقد جاهر الشيوعيون بهذا الشعور فى البلاغ الذى أذيع به إنشاء « الكومنفورم » بتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، كما يأتى : —

« إن فريقى الحلفاء (الشيوعيين والرأسماليّين) سارا جنباً إلى جنب طِوَال قيام الحرب ضد ألمانيا واليابان ، ومع ذلك قد ظهر خلال الحرب نفسها بعض الفوارق بين أغراض الفريقين . فقد كان المفهوم أن الغرض العاجل من الحرب هو تدعيم الديمقراطية فى أوربا والقضاء على الفاشيّة ومنع وقوع أى اعتداء من جانب ألمانيا مستقبلا ، ثم العمل على إيجاد تعاون شامل راسخ بين دول أوربا . ولكن سرعان ما اتضح أن الولايات المتحدة ومعها إنجلترا إنما ترميان إلى إقصاء منافسَيْهما فى الأسواق العالمية (وهما ألمانيا واليابان) وتوطيد السيطرة لمركزيهما فى العالم » .

وفوق هذا وذاك يعتقد الشيوعيون اعتقاداً راسخاً أن الرأسمالية ، بما فى

تكوينها من عوامل متضاربة ، عرضة لتكرّر الهبوط الاقتصادى ، فهم يعوّلون الآن على حدوث هبوط اقتصادى قريب فى الولايات المتحدة شبيه بالذى انتابها فى عامى ١٩٣٠ و ١٩٣١ ، ويرون فيه تعجيلا ليوم الثورة العالمية . فهذا الهبوط فى نظرهم إما أن يُضعف الولايات المتحدة لدرجة تنهار معها الرأسمالية فى العالم ، وإما أن يُفضى إلى ثورة فاشيّة تنتهى بصراع نهائى بين الرأسمالية والشيوعية . (وهيهات أن تسمح الأمة الأمريكية بذلك الهبوط) .

وفضلا عن الاعتبارات الاقتصادية ، يرى الشيوعيون أن العالم يعانى الآن أزمة سياسية : فقد تركت الحرب مساحات شاسعة لم يُفصَل فى أمرها ، وليس ثمة ما يحتّم وقوف المكاسب الشيوعية العاجلة عند الحد الذى بلغته ، ولم تقطع الدول الرأسمالية كل الشوط الذى أمامها لإعادة انتعاشها . فهم لذلك يرون الفرصة سانحة لاقتناص مكاسب جديدة على عجل ، ما دامت الحالة لا تتجاوز حدود الحرب الباردة .

٧ — الخلاصة

يرى الشيوعيون أن الرأسماليّة هى سبب تعدد الطبقات فى المجتمع واستغلال القوىّ للضعيف ، وأن التضارب بين مصالح هذه الطبقات يستدعى قوة لحماية النظام القائم . هذه القوة هى الحكومة . أى أن الحكومة فى نظرهم هى التى تحمى الطبقة المستأثرة بالمنفعة المغتصِبة لحقوق غيرها . ولا يُرجَى للمجتمع فى نظرهم إصلاح شامل إلّا بالقضاء على الحكومة بثورة عنيفة ، يليها قيام دِكْتاتوريّة للعمال لحماية النظام الجديد .

وهُمْ يتربّصون بالرأسمالية المصائب ، فيقولون إنّه عندما تتقدم الرأسمالية

تدخل فى دور « الإمْبرِيالِزم » (السياسة الاستعمارية) أى عمل الدول الرأسمالية على اقتسام العالم فيما بينها طلباً للمواد الأولية وأسواق التجارة الخارجية ، ولا يلبث هذا ان يؤدّى إلى نضال مستمرّ : بين هـذه الدول نفسها ، وبينها وبين البلاد المستعمَرة ، ثم تتدرج الحال إلى نجاح حركة الثورة العالَميّة فى مملكة أو أكثر ، مما يُحتمل معه وقوع الاصطدام بين المجموعة الرأسمالية والمجتمع الشيوعى . وبسبب ذلك تنشب حروب « مركّبة » بين الدول الاستعمارية نفسها وبين بعضها والاتحاد السوفييتى . وتـكون النتيجة النهائية فى اعتقادهم نجاح الثورة العالمية .

ويقولون إن الجناح الأكبر فى قوة الحركة الثورية هو الاتحاد السوفييتى تعاونهُ الأحزاب الشيوعية فى العالم أجمع . ويسيطر على الحركة الثورية فى خططها العامة وأساليبها التكتيكية قيادةٌ حازمة عن طريق الأحزاب الشيوعية فى العالَم ، وهذه تخضع جميعاً لنظام دقيق موحَّد .

ويعتقد الشيوعيون أنه بدون هذه الثورة لا يستتبّ للعالم سلام ، ولا تُحلّ مشكلة الإنتاج الكامل المستمرّ الذى لا تنْتابُهُ الأزمات والهبوط من وقت إلى آخر ، ولا يحلّ الوئام محل الخصام بين الدول الكبيرة وبين الممالك الصغيرة أو المستعمَرة ، بل لا يمكن التعاون الحقيقى بين الدول الشيوعية وغير الشيوعية إلّا فى فترات قصيرة وظروف خاصة .

ولشدة تشبّثهم بآرائهم ، واعتبارها قضيّة مسلّماً بها ، ترى شعارَهم فى العمل — إن لم يكن فى القول أيضاً — « أن الغاية تبرّر الوسيلة » . فهم يعتبرون الأجزاء الصغيرة من إرثهم وقفاً على خدمة غرضهم الأكبر ، فلا

يمتنعون عن التضحية بأى حزب شيوعى خارج روسيا إذا اقتضت ذلك خططهم التكتيكيّة ، ولا يترددون فى التضحية بأصدقائهم ، أو مَن يعطفون على مبادئهم ، ما داموا من غير الشيوعيين الفنيّين المدرَّبين . وهم يقبلون أى تحالف متى رأوا فيه فائدة مؤقتة ، ثم يخونونه بمجرد تغيّر الظروف . كما أنهم لا يتأخرون عن استخدام أى قوة أو حركة — ولو مؤقتاً — ما دامت تخدم الحركة الثورية .

وهم يزعمون أن فكرة الثورة العالَميّة هى نتيجة بحث وتمحيص طويلين ، لكن الحقيقة التى يثبتها التاريخ بلا مراء هى أنهم بالعكس بدأوا بفكرة الثورة كما وَضَعها « المانِفِسْتو » الشيوعى — أول وثائقهم الأساسية — منذ مائة عام ، وبنوا عليها كل قضاياهم ، وفى كل جَدَل أو خلاف اعترضهم خلال هذه المدة كانوا يأخذون بالرأى المؤيِّد لفكرة الثورة ، وينبذون الرأى الذى قد يُضعف من شأنها ويرمون أصحابه بالخيانة والانشقاق .

فالحاجة إلى الثورة العنيفة هى دَيْدَنهم الذى لا يرضون به بديلا . فالسياسة السوفييتية ، والسياسة الشيوعية ، والأفعال السوفييتية ، والأفعال الشيوعية ، كلها سواء لا تعرف غير هدف واحد : هو الثورة العالَميّة .

جـ — الأساليب التكتيكية للشيوعية العالمية

١ — الغايات والوسائل

سبق أن أوضحنا فى هذا التقرير أن الأساليب العملية عند الشيوعيين تستند إلى نظرياتهم الأساسية . وإذْ كانت هذه النظريات قد تكوّنت ونمت من

الحوادث التاريخية ، فهى لذلك تعوّل على القياس بخبراتهم السابقة : يستنبطون منها الأسباب والنتائج ، ثم يحوّلونها إلى وسائل وغايات .

لذلك تمتاز الأساليب التكتيكيّة التى يختارونها لخدمة غاياتهم الأساسية بأنها نتيجة تقدير للظروف المحيطة بالحالات المنظورة . فقد تكون الحالات متشابهة فى ظاهرها ، ولكنها مختلفة فى الاعتبارات الأساسية المرتبطة بها . فالمساعدة مثلاً على إنشاء اتحاد للعمال ممّا يساعد على خدمة الحركة الثورية عادةً لا دائماً . فمتى يجب على الشيوعيين المساعدة على إنشاء الاتحاد ومتى يقاومونه ؟ كذلك الحركات الوطنيّة ، قد تخدم الحركة الثورية العالَمِيَة ، وقد لا تخدمها إذا كانت سائرة فى اتجاه مخالف لوجهتها . فمتى تُشجَّع هذه الحركات ومتى تقاوَم ؟ والحركات التى ترمى إلى الاستيلاء على السلطة ، قد تنجح تارةً ، وطوراً تُثير الروح الرجعيّة وتنتهى بالفشل . فمتى يجب الهجوم فيها ومتى يجب التقهقر ، ومتى يجب انتظار الفرص المواتية ؟ وأحياناً تكون الوسائل السياسية للوصول إلى غرضٍ ما موصَدةً أبوابها ، أو تعترضها عوارض شديدة ، أو قد فاتت فرصتها . فما هى الوسائل الأخرى التى يمكن الالتجاء إليها للوصول إلى الغرض عينه ؟ وفى بعض المواقف تكون الفرصة مواتية لتحرك إحدى السلطات السوفييتية الرسمية أو الحزب الشيوعى المحلى . فأيهما يتولى العمل ، أو هل يعملان سويا ؟

إن للأساليب التكتيكية الشيوعية أربعة مظاهر يعمل كل منها فى دائرته للوصول إلى الأهداف المشتركة التى عيّنتها الخطة العامة ورسمت الخطوط الرئيسية للتعاون بينها . وهذه المظاهر هى :

(١) أساليب الدفاع الوطنى . (٢) قيادة السياسة الخارجية . (٣) الجهود

الشيوعية السياسية خارج الاتحاد السوفييتى والبلاد الخاضعة لإشرافه .

(٤) الأساليب الاقتصادية .

وقد يكون من الصعب فى بعض الأوقات توحيد القيادة فى هذه الميادين أو ضمان تناسقها ، ولكن الشيوعيين كثيراً ما أظهروا فى هذا المضمار مهارة فائقة ، أدهشت خصومهم وغلبت مَن لا يعرف منهم مبلغ تحايلهم ومرونتهم فى مثل هذه الأعمال .

٢ — أساليب الدفاع الوطنى

تتناول سياسة الدفاع الوطنى السوفييتى خمسة عناصر أساسية ، هى رائد الشيوعيين فى رسم خططهم وتعيين أساليبهم العملية :

أولًا — التسليم بتوقّع حرب يشنّها الرأسماليّون على الاتحاد السوفييتى .

ثانياً — الاهتمام بتقدير القوة الحربية لكل من الجانبين فى تلك الحرب .

وللشيوعيين دراية تامة بأن الولايات المتحدة أعظم منهم الآن قوةً وأكثر إنتاجًا للمعدّات الحربية ، ولديهم السلاح الذرى ، ولكنهم من جهة أخرى ينتظرون أن الولايات المتحدة سيجتاحها هبوط اقتصادى كبير ، فى حين أنهم سيظلون يواصلون جهودهم المضْنية فى سبيل الإنماء السريع لقوتهم الحربية . وقد عبّر « ستالين » فى الخطاب الذى ألقاه يوم ٩ فبراير سنة ١٩٤٦ عن مدى استعدادهم لتحمل كل تضحية وبذْل كل جهد فى سبيل إنماء هذه القوة . ولهم فى ماضيهم أسوة فى هذا المضمار . فإنهم بمقتضى برامج الخمس السنوات خطوا خطوات كبيرة فى إنماء الصناعات الثقيلة ، وتحملوا فى سبيل ذلك تضحيات

جسيمة فى راحتهم المعيشيّة . ولقد رأوا بأعينهم قدر ما بلغوه بالصناعات الحربية فى مدى عشر السنوات التى تلت عام ١٩٣٠ بينما كانت الممالك الصناعية الأخرى كلها تقريباً فى ركود صناعى . وأقوالهم بعد الحرب تنطق بما لهم من الأمل فى تكرر حدوث ذلك . وهذا الاعتبار وحده كفيل بحملهم على بذل كل جهد لتأجيل نشوب الحرب ما أمكن ذلك .

ثالثاً — الاهتمام بموضوع المسافات الشاسعة وما لها من التأثير فى العمليات الحربية . وقد ظهرت قيمة هذه المسافات للروس فى صدّ الغزو عن بلادهم فى حادثين خطيرين من تاريخهم : حملة نابليون ، والغزو الهتلرى . ويزيد من هذه القيمة الآن أن السلاح الجوى أصبح قوة فعّالة فى الحرب الحديثة ، إذ لا أشق على قاذفات القنابل من اجتيازها مسافات شاسعة فوق أرض تحميها المدافع المضادة للطائرات . فهم لذلك يختارون لمراكزهم الصناعية البقاع النائية من مناطق الأورال وسيبيريا ، ويعملون على إهمال المناطق المعرّضة للإصابة حتى لو كانت من قبل تزخر بالصناعات الثقيلة ، وقد طبّقوا هذه القاعدة بالفعل فى المناطق الجديدة التى امتدّ إليها النفوذ السوفييتى فى شرق أوربا . فإنّ مصانع « اسكودا » فى تشيكوسلوفاكيا و « مَنُفريد — ويس » فى المجر و « ريسترا » فى رومانيا كلها مصانع كان من الممكن أن تلعب دوراً هاماً فى تقدم بلادها إن لم نقل فى إنعاش أوربا بوجه عام . ولكن الروس لم يُتيحوا لها ذلك ، ويعتبرون هذه الممالك مصدّات أوّلية على حدود الاتحاد السوفييتى .

ويلحق بهذا العنصر موضوع مستقبل ألمانيا واليابان . فإن كلا منهما قريب جداً من أراضى طرفى الحرب المنتظرة ، وقُدرتهما الصناعية إذا سنحت

الفرصة لنهوضهما قوة خطيرة فى يد من له الإشراف على أمرهما . وقد حظى الاتحاد السوفييتى فى اتفاق « يالتا » بمركز وطيد فى ألمانيا ، كما أنه بانتزاعه منشوريا من اليابان قد حرم هذه من شطر كبير من رقعتها فضمن عدم عودتها إلى قوتها الأولى .

كذلك يهتم السوفييت للغرض عينه ببعض القواعد الاستراتيجيّة ، وبوجه خاص كريت وطرابلس ، فإنّ لهما قيمة ممتازة فى الحرب الجوية ، ويهتم السوفييت بإحرازهما لأنفسهم أو حرماننا من الانتفاع بهما .

والعنصر الرابع أهميّة المواد الأولية للإنتاج الحربى . فإنْ كانت مواضعها قريبة من الاتحاد السوفييتى جعلها هدفاً مباشراً له . فإنه بضمهِ الأراضى الشمالية التى نزلت عنها فِنلْندة بعد الحرب قد حظى بأهم مناجم النيكل فى أوربا . كما ضمن سد عجزه فى زيت البترول بموارد الزيت فى رومانيا والنمسا . هذا فضلا عن أهمية مناجم الكروم والزنك بأوربا الشرقية ، وأن مناجم النحاس فى « بور » بيوغوسلافيا من أغنى مناجم النحاس فى العالم ، وأن السوفييت ، على ما هو معلوم من مصادر غير رسمية ، يغتنمون فرصة احتلالهم لسكسونيا للسهر على استخراج خام معدن اليُورانيوم الموجود فى أراضيها . أما فى البلاد البعيدة عن مدى نفوذهم ، فإنهم يبذلون أقصى جهدهم بواسطة الأحزاب الشيوعية خارج بلاد الاتحاد لعرقلة انتفاع خصومهم بموارد المواد الأولية فيها ، كالقصدير فى بوليفيا والنحاس والكوبالت فى الكونجو وزيت البترول فى الشرق الأوسط .

أما العنصر الخامس والأخير فهو التعويل فى الحرب على ميدانين: الميدان

الحربى الرسمى ، وميدان حرب الطبقات خارج بلاد الاتحاد . وسنعود إلى الكلام عن هذا العنصر الأخير فى مقام آخر ، وإنما نكتفى هنا بالإشارة إلى ما هو ملاحَظ من السرعة العجيبة التى تُغيّر بها جميع الأحزاب الشيوعية فى العالم نَغمتها فى الحال عندما ترِدُ إليها التعليمات بذلك من قيادتها العامة السرّية .

٣ — السياسة الخارجية

إن العنصر الأول فى سياسة السوفييت الخارجية كما فى الدفاع الوطنى هو التسليم بأن لا مناص من وقوع الحرب ، ولاعتقادهم أن كل وقت يمضى قبل نشوب الحرب يرجّح كفّتهم ، فهم يبذلون جهدهم لتأجيل تلك الحرب . ولمّا كانت الحرب العالمَيّة الثانية قد نقصت كثيراً من عدد الدول الرأسمالية الكبرى ، فصارت اثنتين فقط — الولايات المتحدة وبريطانيا — بعد أن كانت خمساً ، فانّ ذلك يضيّق المجال لنشوب الحرب بين دول الرأسمالية ويسهّل تكوين ائتلاف ضد الاتحاد السوفييتى . وهم لذلك يعملون الآن على الإبقاء على استقلال أكبر عدد ممكن من الدول الرأسمالية ، وعلى إنماء الروح العدائيّة ضد الولايات المتحدة ، طمعاً فى توافر الأسباب لوقوع الحرب بين الرأسماليّين أنفسهم قبل اشتباكهم مع السوفييت .

ويفضّل السوفييت أن يكون للحرب المنتظرة ميدان حربى واحد . وقد لمسوا ميزة ذلك فى الحرب العالمية الماضية ، حيث لم يحظَ بذلك غيرُهم من الحلفاء .

هذه هى الأغراض الرئيسية التى يرمى إليها السوفييت ، والتى تعمل وزارة خارجيتهم على اتخاذ جميع الوسائل الدبلوماسية والأساليب التكتيكية لتحقيقها ،

سواءٌ أكانت هـذه من وحْى موسكو رأساً أم من ثمرة نشاط الأحزاب الشيوعية المحليّة.

وعلى الرغم من شدة تكتّمهم وإسدالهم الستارَ الحديدى على حـدود بلاد الاتحـاد السوفييتى الأصلية وما دخل تحت نفوذه من البلاد الجديدة ، فقد أمكن الوقوف على كثير من الأمور التى تُلقى ضوءًا على خططهم وأساليبهم.

فمنها أنهم فى مفاوضاتهم لعقد الاتفاقات يُبدون مهارة دقيقة فى التمييز بين الشروط التى لا مناص من تنفيذها والشروط التى يمكن التهرّب منهـا أو إرجاء أمرها. مثال ذلك أنهم حصلوا فى اتفاقيّة « يالتا » على مركز وطيد فى ألمانيا ، ولـكن مع افتراض توحيد ألمانيا من الوجهة الاقتصادية . فما كان منهم إلّا أن أنشبوا أظافر نفوذهم فى المنطقة السوفييتية من المانيا ، ووقفوا إلى الآن فى وجه اتّحادها الاقتصادى بحجّة أن شروطاً أخرى من الاتفاق لم تنفذ بعد.

ومنها أنهم يقبلون عن طيب خاطر كل كسب لنا لا يضرّ بمصالحهم ، أو لا يستطيعون إبعاده من الاتفاق ، وخاصة إذا كان من شأنه أن يضعَنا فى مركز يمكنهم استغلاله فيما بعد فى دعايتهم . مثال ذلك أنهم أبدوا رضاهم عن وصاية الولايات المتحدة على جزر الباسفيك ، ثم أعلنوا موافقتهم الرسمية على هـذه الوصاية يوم ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ فى أعقاب احتجاجنا على فِعالهم فى المجر بتاريخ أول مارس و١٧ منه.

ومنها أنهم يقبلون الانضمام إلى المنظَّمات الدولية إذا رأوا أن وجودهم فيها يحول دون اتّخاذ أى إجراء يضرّ بمصالحهم . وقد سبق أن أوضحنا نقلًا عن صحيفة « برافدا » كيف أنهم قبلوا فى سـنة ١٩٣١ العضويّة فى اللجنة الدولية المشكّلة

للنظر فى موضوع « الاتحاد الأوربى » لا لغرض سوى منع إبرام أى أمر يضرّ بمصالحهم .

وامّا كان رأيهم فى تكوين الاتحاد معروفاً من قبل (إذ قد وسَمه « لنين » بأنه إما مستحيل أو رجعى) فيكون الأمر الذى يخشون إبرامه هو نفس تكوين الاتحاد . وبمثل هذه الروح انضموا إلى عصبة الأمم ، إذ كانوا يخشون استعمال هذه الهيئة أداةً ضدهم .

كما أنهم يجدون الآن فى عضويتهم فى هيئة الأمم المتحدة ، مع تمتعهم بحق « الفيتو » فى مجلس الأمن ، أنجع وسيلة لصد أى عمل إجماعى يتعارض مع مصالحهم أو ما يرمون إليه من مآرب . وستبقى الحال كذلك ما لم يعدّل ميثاق الهيئة أو تُنشأ هيئة دولية أخرى .

ومن أوضح الأمثلة لمقاومتهم فى هذه الهيئة كلَّ مشروع يفترض استقرار الحالة أو دوام السلم ، ما أبدوه من شدة المعارضة لمشروع « باروخ » للإشراف على الطاقة الذرية . فلاعتقادهم بأن الحرب واقعة لا محالة ، وأنه من الممكن تأخيرها وقتاً ما يستطيعون فيه الوصول إلى ما وصلنا إليه من إحراز الأسلحة الذرية ، لا يرون داعياً لقبول نظام للإشراف يحول دون بلوغهم ذلك

أما أنهم قد انضموا إلى منظَّمة الصحة العالمية انضماماً مطلقا ، فهذا هو الاستثناء لا القاعدة فى طرائقهم ، ويفسّره أن هذه المنظَّمة مؤسسة عالمية محايدة يستفيدون ويفيدون فيها كغيرهم من تبادل المعلومات وتقرير النتائج العلمية .

هذه أمثلة بارزة من الخطط العامة التى يتخذونها أساساً لسياستهم الخارجية .

وللتدليل على مبلغ نجاحهم فى هذه السياسة ، يمكن استعراض ما كسبوه منذ عام ١٩٣٩ :

فقد فازوا بطريق الضم بالأقاليم الآتيـة فى أوربا ، وهى بترتيب موقعها من الشمال إلى الجنوب : بِتْسامو — كاريلْيا — إسْتونيا — لاتفِيا — لِتْوَانيا — كونِجزبرْج — بولندة الشرقية — روتينْيا — بيكوفينا — بسارابيا . وفى الشرق استولوا على السكوريل وجنوب سخالين وديرين . ذلك إلى أنهم قابضون على المناطق السوفييتية فى ألمانيا والنمسا وكوريا إلى أجل لم يحدّد بعد .

وفضلاً عن ذلك قد وضعوا السلطة (بإشرافهم) فى يد الشيوعيين المحليين فى كل من الممالك التى تُعرف الآن بتوابع السوفييت (التى تدور فى فَلَك نفوذهم) وهى : بولنـدة والمجر ورومانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا وألبانيا ، وأخيراً تشكوسلوفاكيا (فى فبراير سنة ١٩٤٨) .

ولهم فوق كل هذا أهداف فى بعض البلاد التى لم يمتدّ إليها نفوذهم المباشر بعد : يضغطون الآن نحوها بما نسميّه « الحرب الباردة » . ففى الغرب يرمون إلى السيطرة على البواغيز التركية وإقليمى قارص وأردهان فى شرق تركيا ، وعلى اليونان والجزء الشمالى الغربى من إيران ، وألمانيا . ولا يخفى أن ألمانيا هى مفتاح أوربا ويستند موقفهم فيها إلى ما نالوه فى اتفاقيتى يالتا وبوتسدام ، أما الفوز بالأهداف الثلاثة الأخرى فيضمن الهيمنة على الشرق الأوسط بأسره . هذا عدا ضغطهم فى الصين ، حيث أساليبهم متنوعة ووسائلهم يضيق عنها الحصر (*) .

(*) هذا وصف للحالة وقت كتابة التقرير ، وقد رأينا كيف توغلوا بنفوذهم بعد ذلك فى الصين ، ثم فى كوريا قبل أن تنهض هيئة الأمم المتحدة لتدارك الأمر

وتوجد كذلك مناطق لا تدخل فى دائرة ضغطهم العاجل ، ولكن النفوذ الشيوعى فيها قد ازداد كثيراً على ما كان قبل الحرب . وفى مقدمة هذه المناطق فرنسا وإيطاليا ، ويليهما فى المرتبة سوريا والهند والهند الصينية وإندونيسيا وأمريكا اللاتينيّة .

وهنالك مناطق أخرى لا تدخل فى الأنواع السابقة ولكنها تبدو معرّضة لضغطهم عند سنوح الفرص ، مثل الممالك الاسكندناوية ، وفى مقدمتها السويد وفنلندة . هذا فضلاً عما يجدونه من ضمان لعدم الاعتداء على مصالحهم فى معاهدتى التحالف المنعقدتين بينهم وبين فرنسا وبريطانيا .

وجملة القول أن السياسة الخارجية السوفييتية ، بصفتها عنصراً من عناصر الثورة العالَميّة ، قد لعبت دورها بمهارة فائقة ولقيت نجاحاً عظيماً ، لا بالنسبة لمصالح الاتحاد السوفييتى وحده بل فى خدمة قضية الشيوعية العالَميّة جمعاء . وهى فى سبيل ذلك تتبع خططا مركّبة ، تضارع الخطط النازيّة فى جمعها بين الدعاية والطابور الخامس والتلويح بالقوة المسلحة ، لتعزيز الدبلوماسية . ومن شأنها ألّا ترضَى بأى مشروع يرمى إلى الاستقرار والتقدم إلّا عن طريق الشيوعية العالَميّة بعد الثورة ، وتتخذ من العضوية فى الهيئات الدولية وسيلةً لعرقلة أمثال هذه المشروعات .

ولئن كنّا إلى الآن قد أعرضنا عن الحقائق الخاصة بالسياسة السوفييتية ، فى الوقت الذى بدت فيه منهم أفعال وأقوال تنزع النقاب عن حقيقتها ، فما مسلكنا فى ذلك إلّا كمسلكنا السابق تجاه الأطماع النازيّة ، التى ظهرت سافرةً فى كتاب « هتلر » وزعمنا نحن أنها نظريّات خياليّة لا تستحق منا التفاتا .

٤ – الأساليب التكتيكية السياسية للشيوعيين والأحزاب الشيوعية فى أنحاء العالم

تقوم الحركة الشيوعية فى العالم خارجَ بلاد الاتحاد السوفييتى على أساس جهود الأحزاب الشيوعية المحلّية .

والمفهوم منذ زمن بعيد أن الأحزاب الشيوعية فى العالم تعمل بخطة يوحَى بها من موسكو ، غير أنه قد أعقبت الحرب العالمية الأولى فترة غيرت من ظاهر هذه الحالة . فقد عقد الاتحاد السوفييتى مع كثير من الدول معاهدات تقضى كل منها بعدم مساعدة أحد طرفى المعاهدة لأى حركة ترمى إلى قلب نظام الحكم فى بلاد الطرف الآخر . ولم يكن ذلك من جانب السوفييت مجرد رياء ، فقد كان لهم فى العشر السنوات التى تلت الحرب خصوم من قومهم من بقايا الروس البيض ومقاومى « البُلشفية » ، منتشرون فى ممالك كثيرة ، ويهمّ السوفييت بالطبع ألا يَلقَى هؤلاء مساعدة ما من حكومات تلك الممالك . وفى مقابل ذلك ظهرت الأحزاب الشيوعية فى العالم بروح الوطنية للممالك التى يعيشون فيها وينتمون إليها ، وتجسّمت هذه الروح فى سنى المهادنة بين السوفييت والديمقراطية ، وهى السنوات التى تلت عام ١٩٣٠ وبلغت قمة المودة فيها فى سنة ١٩٣٥ ، وفى سنتى التحالف السوفييتى النازى لم تُقلع الأحزاب الشيوعية عن مظهر الوطنية ، وإنما أخذت تضرب على نغمة خاصة هى أن الحرب القادمة حرب استعمارية يجب على ممالكهم الابتعاد عنها . ثم جاء دور التحالف ضد النازية ، فعادت الأحزاب الشيوعية إلى روح الوطنية الخالصة . فلما انتهت الحرب لم يغيروا نغمتهم الوطنية ولكنهم غيّروا خطتهم العامة وأساليبهم

التكتيكية ، وعادوا إلى نشاطهم الشيوعى فى كل مكان .

على أن هذا التغيير فى خطة الأحزاب الشيوعية مع تمسكها بنغمة الوطنية لا يحتاج فى فهمه إلى كبير عناء . فإن حق « الفيتو » الذى أحرزته روسيا ، فيه ما يكفى لعدم التعرض لشئونها وصدّ أى محاولة للوقوف فى وجه مآربها . ولأنه يرتكز فى الأصل على مبدأ « السيادة القومية » ، نرى مندوبيها يُقحمون هذه « السيادة » فى كل مجال يريدون فيه تحقيق شىء من مآربهم ، بينما ترتفع من ورائهم أصوات الأحزاب الشيوعية بنغمة النُّعرة الوطنية ، تعزيزاً للسياسة السوفييتية المدبَّرة . وهذا ما حصل بالفعل فى مشروع « مارشال » لإنعاش ممالك أوربا ، إذ اعترضت عليه روسيا وقاومه الشيوعيون فى كل مكان ، بحجة أن فيه تدخّلا من أمريكا فى شئون تلك الممالك ومساساً بسيادتها

ولا يهمّ السوفييت ماذا تجرّ النعرة الوطنية الشيوعية وراءها من الشحناء بين مختلف الممالك ، كما حدث فعلًا بشأن اقليم كارِنْثيا ، إذ قال « تيتو » فى ٤ يونيه سنة ١٩٤٥ « إن كارنثيا لنا وسنحارب من أجلها » ، فى حين قال شيوعيو إيطاليا انهم يتمسكون بحق إيطاليا فيها ، والسوفييت يرقبون الفريقين فرحين ، ولسان حالهم يقول : « فرِّقْ تسُد » .

وقد أظهر السوفييت مثل هذه الروح عند ما عُرض موضوع اسبانيا فى مجلس الأمن ، حيث أعربت الولايات المتحدة عن خوفها من عودة اسبانيا إلى الحرب الأهلية ، فقال « جروميكو » مندوب الاتحاد السوفييتى فى ٢٥ ابريل سنة ١٩٤٦ « ان الحروب الأهلية ليست دائماً وخيمة العواقب ، بدليل ما كان للحرب الأهلية فى الولايات المتحدة من أثر تاريخى عظيم » .

كذلك استغلّ السوفييت فكرة « السيادة القومية » فى توطيد سلطانهم فى المجر ورومانيا فى ربيع سنة ١٩٤٧ ، إذ تظاهرت الحكومة السوفييتية بالحياد وقالت إن الحكومة الشيوعية نتيجة الأمر الواقع ، فى حين إن القيادة الشيوعية المنظمة هى التى مكّنت الثورة من قلب الحكم فى كل من المملكتين تحت ستار عدم المساس « بالسيادة القومية » .

وللسوفييت خبرة سابقة فى هذا المجال فى « منغوليا » ، حين استعملوا دهاءهم السياسى لمنع الائتلاف بين المنغول والصينيين ، حتى سُلخت منغوليا من الصين بلطف ، وجاهروا بأن المنغول أحرار فيما يفعلون . ثم بسطوا نفوذهم على منغوليا .

ولم يخرج السوفييت منذ انتهاء الحرب العالميّة الثانية عن قاعدة التمسك بنغمة « السيادة القومية » إلّا فى مناسبة واحدة ، وذلك عند ما عُرضت مشكلة إندونيسيا على بساط البحث فى مجلس الأمن واعترض الأعضاء على فكرة إيفاد لجنة من قِبَل هيئة الأمم المتحدة بحجة أن ذلك يمس سيادة هولندة . فقام « فيشينِسْكى » فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٦ وقال : « إنه كما يجب مراعاة سيادة الدول يجب كذلك مراعاة مركز هيئة الأمم المتحدة ، إذ لا أفهم كيف يمكن لهذه الهيئة أن تكون أداة فعّالة إذا لم تكن لسيادة الدول حدود » . ففى هذه الحالة كانت القاعدة السوفييتية التى أوحت بهذا التصريح هى قاعدة تشجيع عصيان المستعمرات .

ومن أهم أوجه نشاط الشيوعيين تخلّلهم الهيئات على اختلاف أنواعها — من أرقى هيئة تشريعية إلى أصغر نادٍ للألعاب الرياضية — مع شدة مواظبتهم على

حضور اجتماعاتها حتى تكون لهم الكلمة فيها . ففى الهيئات التشريعية يكفى أن يكون لهم من عضويتها ٢٠٪ ليتمكنوا من شل حركة التشريع فيها وعرقلة صدور أى قرار لا يتفق والأغراض الشيوعية . وبيان ذلك أنهم متى وضعوا أنفسهم بكامل عددهم فى جانب المعارضة لمشروع ما صار من الصعب جداً توافر العدد الكافى من أصوات الموافقة من بين باقى الأعضاء . وقد عانت الجمعية الأهلية الفرنسية من جرّاء ذلك كثيراً فى عام ١٩٤٧ وأوائل ١٩٤٨ ، ولولا ما للأحزاب الديمقراطية بفرنسا من خبرة تاريخية وقيامهم بضم صفوفهم ، لفاز الشيوعيون بنجاح دسائسهم بحالة دائمة .

وبمثل هذه الروح يسعى الشيوعيون لتخلّل الهيئات غير الرسمية ويواظبون على حضور اجتماعاتها ، بل إن المجال أمامهم أكثر اتساعاً فى هذا الميدان حيث حضور الأعضاء محدود عادة . فلو أن عضوية الشيوعيين فى مؤسسة ما كانت ١٠ فى المائة فقط ، فانهم بمواظبتهم على الحضور يضمنون لأنفسهم الهيمنة على إدارة دفة أعمالها ، سواء أكانت شركة أعمال أم اتحادا للعمال أم جمعية وطنية أو خيرية .

وهم فى كل هذه الهيئات يسعون لنشر مبادئهم ونصرة أغراضهم ، ويمهّدون لتعزيز مركزهم فيها بدعاياتهم العريضة لما يستهوى الجماهير ، كالمطالبة بتوسيع نطاق حق الانتخاب ، وتخفيض الضرائب على الإيرادات الصغيرة ، والتمثيل التناسبى ، وتساوى الحقوق ، وحرية القول ، مع التحامل على أصحاب الأعمال ورجال السياسة والأحزاب الأخرى التى ينعتونها بأنها « المضللة للشعب » . كما أنهم لا يتعففّون عن الطعن فى خصومهم بأشنع العبارات كلما سنحت لهم

الفرص ، ويزيدون الكيل فى الشتائم إذا وُجهت إليهم تهمة أو مؤاخذة على شئ من فعالهم .

هذا هو الجزء العلنى أو المشروع من أعمالهم ، ولكنهم كثيراً ما يتّخذونه ستاراً لأعمالهم غير المشروعة التى يمارسونها فى الخفاء . فهم بدأبهم على نشر مبادئهم فى كل مجال ، كثيراً ما يتوصلون إلى تكليف غير الشيوعيين بالقيام بأعمال شيوعية . كما أنهم إذا انضم إلى حركتهم عضو جديد ، وتوسّموا فيه الكفاءة ، سعوا لحمله على ارتكاب عمل إجرامى ، لكى لا يجد مجالاً للإنفصال عنهم . وهم طوال الوقت لا يفترون عن إعداد العدّة لاستعمال القوة المسلحة متى جاء وقتها ، إذ أن هدفهم دائماً واحد لا يتغير ، وهو الثورة .

٥ — الأساليب الاقتصادية للشيوعيين

تنقسم ميادين العمل بالنسبة للسياسية الاقتصادية عند الشيوعيين إلى ثلاث مناطق : الأولى بلاد الاتحاد السوفييتى ، والثانية البلاد التى دخلت أخيراً فى دائرة النفوذ السوفييتى ، والثالثة البلاد التى لم تدخل هذه الدائرة بعد .

ففى بلاد الاتحاد تقوم السياسية الاقتصادية على أساس «الاكتفاء الذاتى» ، أى أن تكون موارد البلاد كافية لسدّ حاجاتها وخاصة فى زمن الحرب . ولبلوغ هذه الغاية بأسرع ما يمكن ، يضطر السوفييت : أولاً إلى توجيه جلّ جهودهم للإنتاج الحربى مع التضحية الشديدة بحاجات المدنيين المعيشية ، وثانيا إلى إنماء رأس المال باستمرار ، بإضافة معظم الأرباح الناتجة من الأعمال الاقتصادية إلى رأس المال الأصلى ، فيتضاعف مراراً وتكراراً بدرجة لا يكاد يُرى لها مثيل فى النظم الرأسمالية : مما عابَهُ « ماركس » وجعله أساساً للدعوى إلى الشيوعية .

وعملاً بسياسة « الاكتفاء الذاتى » يبذل السوفييت أقصى جهدهم للتقليل ما أمكن من العلاقات التجارية مع سائر ممالك العالم ، ولذلك لم تبلغ تجارتهم الخارجية للآن الحد الذى بلغته روسيا فى عهد الحكومة القيصرية ، وفى القلة القليلة التى يمارسونها من التجارة الخارجية يفضلون فى الاستيراد الآلات الثقيلة ، ويقدّمون فى مقابلها فى التصدير الذهب الذى لا يفترون عن استخراجه من أى بقعة يوجد فيها داخل بلادهم مهما بلغت نفقات استخراجه . وفى الحالات التى يخرجون فيها عن هذه القاعدة ، تكون صادراتهم عادة القمح أو بعض المواد الغفل ، ويكون وراء عملهم فى الغالب غرض سياسى ، مما سيأتى شرحه فيما بعد .

أما فى البلاد التى وُضعت أخيراً تحت النفوذ السوفييتى سواء بطريق الضم أو الإشراف ، فيتبع السوفييت السياسة التى اتبعوها فى دور الانتقال داخل بلادهم الأصلية ، مع توخّى التدرّج فى الغالب ، والالتجاء إلى التحايل أحياناً . فمن حالات التحايل استيلاؤهم على بعض الأملاك بحجة أنها كانت سابقا من أملاك الأعداء ، وبالغوا فى ذلك كل المبالغة حتى أنهم استولوا على أملاك يهودية سابقة باعتبار أن النازّيين انتزعوها من اليهود وصارت ملْكاً لهم ، وعلى أملاك الأمريكيين أو البريطانيين السابقة ، مثل شركات البترول الرومانية التى سبق أن استولى عليها الألمان أو الحكومات المحلية .

ومن أساليب تحايلهم أيضاً تعديل النقد — مع اختيار أحسن الأوقات ملاءمةً لأغراضهم — لانتزاع أملاك الأثرياء ، الذين هم أشدّ العناصر مقاومةً

للنظام الشيوعى . من ذلك اعلانهم تعديل قيمة العملة الرومانية فى ١٥ أغسطس من الصيف المـاضى (سنة ١٩٤٧) وكان ذلك عقب بيع المنتجين لمحصولاتهم الزراعية التى يتمّ حصادها فى شهر يونية ويوليو عادة . فوضعوا قيمةً جديدة لوحدة العملة « الليه » بأن جعلوا « الليه » الجديد يساوى ٢٠٫٠٠٠ من الليهات القديمة . واشترطوا فى الاستبدال بالنسبة للمزارعين نهايةً قصوى لا يتجاوزونها تتراوح بين ٢٥٠ و ٣٥٠ ليهاً جديداً ، فضاعت بذلك ثروات كثيرة على أصحابها . وينشرون عن مثل هـذه الإجراءات إيضاحات فنيّة معقَّدة ليصعب معها كل نقدٍ أو تسْفيهٍ لأعمالهم .

أما علاقاتهم الاقتصادية مع سائر البلاد التى لم يمسّها النفوذ السوفيتى ، فيرمون فيها فى قرارة نفوسهم ، أوّلا وقبل كل شىء ، إلى أهدافهم السياسية . فتراهم فى تجارتهم الخارجية يقتصرون ما أمكن فى استيرادهم على ما يساعد الإنتاج الحربى ، ويدفعون فيه أعلى الأثمان ، ويبيعون صادراتهم بأثمان تسترعى الأنظار فى انخفاضها ، رغبةً فى الحصول على العملة الأجنبية التى يشترون بها لوازمهم الحربية ، التى لا تقدّر فى نظرهم بثمن . فالتجارة الخارجية فى نظرهم شرّ لا بد منه فى الفترة بين انتصار الشيوعية فى روسيا والانتصار النهائى المنتظر للثورة العالَميّة .

هذا إذا كانوا فى حاجة حقيقية إلى الصفقات التى يعقدونها . أمّا ما جرَوْا عليه منذ عام ١٩٤٥ من إرسال سفنهم محمّلةً بالقمح الروسى إلى مختلف الممالك الغير الشيوعية ، فلا تفسيرله إلاّ أنه عمل سياسى من جانب الحكومة السوفييتية ، ترمى به على الأقل إلى مساعدة نشاط الأحزاب الشيوعية فى العالم .

وهذا النشاط من جانب الأحزاب الشيوعية يجد مجالا واسعاً فى ميادين

الأعمال الاقتصادية . فإنهم لا يخفت لهم صوت فى المطالبة بتحسين حالة العمال : بزيادة أجورهم وتحسين شروط العمل ، ولا يعرفون حداً تقف عنده زيادة الأجور مهما تضخّمت بسبب ذلك الأسعار ، لأنهم لا يرمون فى الحقيقة إلى إصلاح الحالة ، إذْ أنّ الإصلاح فى نظرهم مستحيل فى أى مملكة قبل الثورة الشيوعية ، وغاية ما يرمون إليه هو انهيار الحالة[١] . وإذا ضاقت بهم السبُل فى استمرار العمل على رفع الأجور ضاعفوا اهتمامهم بتخلّلهم الهيئات العمالية ، ولهم من واسع خبرتهم ومهارتهم ودقة نظامهم الموروث أعظم كفيل بسيطرتهم على شئون هذه الهيئات ، فتصبح فى أيديهم أداةً لنشر مبادئهم واجتذاب الجموع إليهم ، فضلاً عن شلّهم حركة الإنتاج عن طريق الإضراب عن العمل ، لاسيّما فى الأعمال الأساسية كأعمال مناجم الفحم والسكك الحديدية . وعندما يرون أن الحالة بلغت الحدّ المطلوب ، ونضجت فيها عوامل الثورة ، تقدّم قوّادهم الفنيون وقاموا بحركة قلْب الحكم ، مع مراقبة حركات الشعب خلال ذلك مراقبة شديدة إلى أن يتم الانقلاب . كل ذلك وحكومة الاتحاد السوفييتى متظاهرة بعدم التدخّل فى الأمر ، وتعزو الحوادث إلى إرادة الشعب . وكونُ مقرّ « الكومِنفورم » فى « بِلغراد »[٢] بدلا من موسكو كفيل برد أى تهمة أو احتجاج يوجّه إلى وزارة الخارجية السوفييتية .

---

(١) وسيظهر جلياً فيما يلى كيف أن العمال أنفسهم قد تنبّهوا إلى خطأ هذه السياسة وأخذوا ينفرون من القيادة الشيوعية .

(٢) كانت « بلغراد » مقر انعقاد الكومنفورم فى أول عهده ، فلما وقع الخلاف بين حكومتى « يوغوسلافيا » والاتحاد السوفييتى بعدم انصياع المارشال « تيتو » لكل مطالب موسكو ، صار الكومنفورم ينعقد فى « بوخارِسْت » أو « براغ » أو غيرهما من عواصم ممالك أوربا الشرقية التى تدور فى فلَك الاتحاد السوفييتى .

٦ — الجمع بين مختلف الأساليب

للشيوعيين أساليب تكتيكية كثيرة تعمل فى ميادين عديدة وبوسائل متنوعة . ومع أنها جميعاً ترمى إلى أهداف معيّنة ، فان العبرة فى استخدامها هى باختيار ما يلائم كل حالة على حدة من ميادين العمل أو وسائله ، منفردةً أو بالجمع بين بعضٍ منها ، حسب ما يلائم الظروف .

فمن المهم أوّلا أن يختاروا بين خطة الهجوم وخطة الدفاع أو التراجع ، وثانياً أن يقرّروا أى بقعة من بقاع الأرض أولى بجهودهم فى وقت ما ، وأن يُلبسوا الأساليب المعدّة لها الثوب الذى يلائمها ، وثالثاً أن يختاروا لضرباتهم بين ميادين الاقتصاد أو السياسة أو الدعاية ، ورابعاً أن يعيّنوا الهيئة التى يعهد إليها بالعمل : هل هى الجيش الأحمر ، أو وزارة الخارجية السوفييتية ، أوحكومات الممالك الجديدة («التوابع» الضالعة معهم التى تدور فى فَلَك النفوذ السوفييتى) ، أو الأحزاب الشيوعية فى البلاد غير الشيوعية .

ولا يخفى أن هذه الحركة المتشعّبة ، المترامية الأطراف ، لا يمكن السيطرة عليها إلّا على يد هيئة قوية نافذة الكلمة ، واقفة تمام الوقوف على مختلف الأغراض والأهداف المقصودة وتأثير مختلف العوامل فى مختلف الظروف فى كل أمر منها ، أى أنها تكون أشبه شىء بهيئة أركان حرب فى قيادة حرب واسعة النطاق . وهذا بالضبط هو ما أعدّه الشيوعيون لحركتهم من سنين ووضعوا له نظامهم الحديدى المعروف ، ودرّبوا من أجله رجالهم الفنيّين تدريباً طويلًا يتناول دراسة المسائل النظرية وتطبيقها على الأمور العملية مع ما يلزم لكل حالة من تعديل أو تحوير ، بل بلغ بهم الأمر أنهم يدرّبون لكل بيئة طائفة

خاصة من الإخصائيّين ، حتى صار لديهم مثلاً إخصائيون أمريكيون وإخصائيون آسيويّون .

ومع أن جميع أساليب الشيوعيين ووسائلهم مما يمكن محاكاته ودرؤه بمثله ، فإننا ما دمنا لم ندخل هذا الميدان بعد ، فيبدو أن جانبهم من هذه الوجهة هو الأقوى . ولهم إلى ذلك عامل آخر يلجأون إليه لحماية مصالحهم وهو ماحظوا به من حق « الفيتو » فى هيئة الأمم المتحدة ، فضلاً عن مركزهم الحالى فى ألمانيا واحتلالهم فى الشرق الأقصى لبعض المراكز الاستراتيجيّة ، وفضلاً عن اضطراب الحالة فى كثير من بقاع العالم خارج بلادهم ، ممّا يرقبونه متربّصين . وهم يتنبّأون فرحين بوقوع هبوط إقتصادى كبير فى البلاد الديمقراطية قياساً على الماضى ، مع أن هذه الدول تسير الآن بشئونها فى الطريق التى تراها كفيلة بعدم وقوع هـذا الهبوط ... ...

... ...

على أنه بالرغم من جميع هذه المظاهر الخلّابة ، فان الشيوعية تحمل بين ثناياها عوامل الضعف . لقد كانت الشيوعية عند ظهورها نظرية تاريخيـة عظيمة الخطورة وحلماً كبيراً لإسعاد بنى الإنسان ، فتحولّت الآن إلى مجموعة من الخطط والأساليب للاستئثار بالسلطة . فليس فيها ما يغرى الذين يتمتّعون بكامل حرّيتهم على اعتناقها ، حتى ولو سلّموا بأن العالم مآله إلى ثورة عالمية شيوعية . فإن الشيوعية ، مع ما فى مراحلها من عنف ودكتاتورية ، لا تؤدى إلى أكثر من وعدٍ معسول ببسطةٍ من العيش والحرية فى المستقبل البعيد ، فى حين أنّ ذلك موفور فى كثير من الممالك غير الشيوعية من الآن .

والشيوعيون يعانون فى بلادهم كثيراً من جرّاء النظام الحديدى المفروض عليهم . وإنّ المبدأ الذى تجرى عليه رياستهم من أن « الغاية تبرّر الوسيلة » لـكفيل بتعريض الوسيلة إلى الثورة إذا كانت الوسيلة هى الناس أنفسهم : ينطق بذلك كثرة من أزهقت أرواحهم لمحاولة خروجهم على هذا النظام أمثالَ « تروتِسْكى » وغيره من أقطاب الشيوعيين ؛ وكثرة الفارّين من رجال الجيش الأحمر بأوربا ، فضلاً عما هو معلوم من تكوّن جماعات وطنية للمقاومة السرية فى البلاد التى أُخضعت للشيوعية أمثال المجر والأوكرين .

كما أن طبقات العمال فى كثير من الممالك أخذت تنفر من القيادة الشيوعية بعد أن اتّضح لهم من درس تضخم الأجور أن لا أمل لتحسن أحوالهم المعيشية عن هذا الطريق .

وكأنّ رياسة الشيوعية عالمة بعوامل الضعف التى تهدد بزعزعة أركانها ، وإلاّ لَما كان ثمة داع لذلك الستار الحديدى الذى أسدلته فى وجه العالم الخارجى مخافة أن تتسرّب منه إلى ما وراء الستار العواملُ التى تعجّل هذا التزعزع ، ولَما كانت هناك ضرورة لتلك الدولة البوليسية الهائلة التى تسيطر على كل شىء فى طول البلاد وعرضها ، أو لتلك « التطهيرات » الشنيعة بين رجال الحزب ، أو لنقل السكان بالجملة من أوطانهم الأصلية إلى أصقاع أخرى لا تربطهم بها علاقة .

ومع أن الشيوعيين يبذلون جهوداً جبّارة لتلافى مواضع كل هذا الضعف ، ويساعدهم فى مواصلة سعيهم كثرة ميادين عملهم وتنوع ما يستخدمونه فيها من أساليب ، فإنّ طبيعة الأشياء تقضى بوصولهم حتما فى النهاية إلى الحدود التى تقف عندها خططهم وتنضُب موارد أساليبهم . وسنوضح فى المبحث التالى كل ذلك ، مع ما يجب علينا إعداده من وسائل لمقابلته .

د — وسائل العلاج

١ — مشكلتنا (أى مشكلة الأمريكيين)

يعتقد الشيوعيون أن الحالة التى وصل إليها العالم الآن إنْ هى إلاّ بقيّة لمجموعة حوادث متسلسلة ، تنبأوا بمعظمها كنتيجة لازمة لفساد النظام الحالى للمجتمع ، ولعبوا دوراً خطيراً فى الكثير منها على أساس تقديراتهم ، فبلغوا من القوة ما قدّروا لأنفسهم بلوغه . ولقد نمت قوتهم حقاً فى مائة عام نمواً يذكر ، وأرْبت قوتهم النسبية على قوتهم الحقيقية ، نتيجةً لتطاحن الدول فى حربين عالميتين ، خضَدَتا من شوكتها ، حتى صار العالم وليس فيه سوى مركزين اثنين للسلطة السياسية العالمية .

وهم يرون أن العالم يقترب من اليوم الذى يصفّى فيه الحساب طبقاً لنظرياتهم ، فليس فيه من الدول من تستطيع مدّ يد المعونة لتعمير ما خرب وإنعاش ما خمدت أنفاسه سوى الولايات المتحدة ، وهذه فى نظرهم تقترب من حافة هبوط اقتصادى خطير يوقعها فى أشد ارتباك ، وقد حدّدوا مركزهم تجاهها ، وما عليهم إلاّ أن يسيروا على الخطط التقليدية التى أعدّوها لمثل هذه الحالة .

أما نحن (الولايات المتحدة) فالحالة بالنسبة لنا مغايرة لذلك تماماً . فنحن لم نكن نتوقع الحالة الدولية التى نرى فيها العالم الآن ، ولسنا ندّعى أن عندنا خطة مرسومة لمواجهتها نستطيع فى الحال السير على مقتضاها . بل علينا أن ندرس العناصر الأساسية فى المشكلة ، ونزن ما لدينا من وسائل ، ونعيّن أنجع الطرق للافادة منها .

ولنبدأ بفحص مواضع الضعف فى مركزنا بالنسبة للجانب الآخر ، حتى

إذا قسنا قوّتنا بجانب قوته فى ضوء ذلك ، أمكننا وضع القواعد العملية التى يجب علينا مراعاتها لمواجهة الحالة .

٢ — مواضع الضعف فى مركزنا

إن المجموعة الأولى من عوامل الضعف فى مركزنا هى نفس مجموعة المكاسب التى حظى بها الشيوعيون أخيراً . فقد منحناهم فى أيام تحالفنا معهم حق « الفيتو » فى هيئة الأمم المتحدة ، ومركزا وطيدا فى ألمانيا ، كما أتحنا لهم الفرصة لأن يُدخلوا فى شرق أوربا ما يسمّونه « بالديمقراطية الجديدة » ، وأغريناهم على التدخّل فى شرق آسيا بما أكسبهم قوّة وأورثنا ضعفا فى مركزنا .

وقد حرَمتنا هذه الأشياء وسائل للعلاج كان من شأنها أن تكون فى متناول يدنا ، وسدّت أمامنا طريق العمل فى أنحاء يتوقف عليها مصير غيرها من الأقطار : فقدنا ذلك كله عن طريق اتفاقات ، كنا نرمى من ورائها إلى جنى ثمار حسن معاملتنا وطيبة نوايانا ، فجاءت النتيجة على عكس ظنّنا .

أما المجموعة الثانية من عوامل ضعف مركزنا فهى الوجه الآخر للعوامل التى يجدون فيها فرصهم الحالية : من بؤس وارتباك يئن تحتهما كثير من بقاع العالم ، إلى مشاكل اقتصادية وسياسية واسعة النطاق لم تُحَلّ بعد وليس لبعضها حل منظور ، إلى تبلبل الخواطر فى بعض أنحاء العالم بسبب نشاط الشيوعية وعدم الاستقرار فى البلاد غير الشيوعية .

ولئن كنّا قد وجدنا الآن فى هذا المركز بسبب أخطائنا السابقة ، فذلك يشير إلى احتمال وجود بعض الضعف فى طريقة تصريف شئوننا داخل بلادنا ، سواء بسبب خطأ سياسة بعض رجال حكومتنا ، أو عدم وضوحها وإعطائها

القدر الكافى من البحث داخل الكونجرس ، أو عدم الاتصال الكافى بين الحكومة والجمهور . وإن الحكومة التى تحاول إصلاح ما فسد بسبب أخطائها السابقة ، دون أن تعترف بارتكاب هذه الأخطاء ، قلّ أن يصفو أمامها الجو ، ما دمنا نعيش فى ظلّ الحكم الديمقراطى الذى اخترناه لأنفسنا .

٣ — أخف الضررين

يتضح مما بيّناه فى مواضع ضعف مركزنا ، وعدم صفاء الجو الداخلى فيما بين صفوفنا ، اننا كنا فى حُلم حلو لذيذ ، وهِمْنا فيهِ استقرار السلم ، فلما استيقظنا شعرنا بمرارة خيبة الأمل ، ومن هنا يودّ بعضنا لو أمكن استمرار هذا الحلم . فلهؤلاء نقول إن ذلك ليس بالعسير ، وأن فى استطاعتنا مدّ الوقت الذى نعيش فيه فى وئام مع الشيوعية إذا رضينا بألّا نقف فى طريق شىء من أغراضها ، بل إننا لو أردنا أن نمدّ هذا الوقت إلى ما لا نهاية فما علينا إلا أن تتحوّل جموعنا جملةً إلى الشيوعية : الأمر الذى لا ترضى به أية أمة مهما تهَدَّدها البؤس والخطر .

ان التسامح مع الخصم ليس دائماً بالأمر المعيب ، فقد يكون موضوع التسامح شيئاً لا مناص من النزول عنه ، أو قد يكون من وراء التسامح مجلبة لمنفعة ما ، ولكنّ الأشياء التى نريدها من السوفييت أمور جوهرية : هى تدعيم استقرار العالم وإقرار مبدأ دوام السلم . فماذا نستطيع تقديمه لهم فى مقابل ذلك ؟ لقد أعطيناهم ما كان فى نظرهم كافياً لتعزيز مركزهم ، ولم نعُدْ نملك هذه الأشياء حتى نقدّمها لهم .

إن موضع الخلاف العاجل يشمل جميع الأصقاع التى لم يتقرر بعد هل تتّبع

فى حكمها نظامنا أو نظامهم ، فلو شرعنا فى مساومتهم بشأنها فإنما يكون ذلك لشراء سلْم عاجل فقط لا سلم دائم ، وهم قد لا يقبلون حتى هذه المساومة لأنهم يأملون فى أن تكون لهم فى هذه الأصقاع الكلمة العليا . وفى رأى هذه اللجنة أننا قد بلغنا فى التسامح معهم كل حد معقول ، وأن أى تسامح بعده يعرّضنا لأكبر الأخطار .

وليس معنى ذلك أنه لا يصح لنا مساومتهم فى شىء بعد الآن ، وإنما الواجب أن تكون المساومة — عندما تسمح بها الفرص — على أساس تبادل المنفعة ، دون أى تفريط جديد فيما يرتبط بمرافقنا الحيوية .

٤ — قضيتنا فى نظرهم

(والرد على اتهاماتهم)

إن التصريحات السياسية الهامة التى ألقاها زعماء الشيوعيون منذ انتهاء الحرب تفيض بآرائهم عن حالة العالم اليوم وما ينازعها من عوامل ، وما يعزونه إلى غيرهم من صفات ومآرب تجاهها ، وما يعتقدون وقوعه مستقبلا بسبب تفاعل هذه العوامل . ومع أن هذه التصريحات مُدْرجة فى الجزء الأخير من الملحق رقم ١ لهذا التقرير ، فإننا نستخلص هنا أهم أقوالهم عن الولايات المتحدة وما يوجّهونه إليها من تهم ، مع بيان مبلغ صحتها ، وأىّ الفريقين أولى بتوجيهها إليه :—

(١) يقول الشيوعيون ان بلادنا مَعقِل النظام الرأسمالى ، ويقصدون بذلك على الأخص — كما سبق أن أوضحنا — حرمان الطبقة المنتجة من ثمرة الإنتاج . والحقيقة الواضحة هى أن أول مملكة ينطبق عليها هذا القول اليوم هى الاتحاد

السوفييتى لا الولايات المتحدة ، وأنه لا توجد مملكة فى العالم يجنى فيها العمل من ثمرة إنتاجه العظيم أكثر مما يجنيه فى الولايات المتحدة .

(٢) يتّهموننا بأننا الآن فى دور الاحتكار من أدوار الرأسمالية ، ومع ذلك فهم الذين يحتكرون تجارة بلادهم الخارجية ، كما يحتكرون الكثير من الصناعات الكبرى ، ونحن لا نحتكر شيئاً .

(٣) يقولون إن نظامنا يستغلّ العمال ، فى حين أنهم هم — لا نحن — الذين يسخّرون العمال بالملايين تسخير العبيد استناداً إلى أوهى الأسباب السياسية ، كما يسخّرون مئات الألوف من أسرى الحرب فى الأعمال الشاقة .

(٤) يدّعون أن نقاباتنا الصناعية هى جبهة زائفة ، خاضعة فى الحقيقة لرأس المال ، وتعمل فى الخفاء على خيانة مصالح العمال . فى حين أن نقاباتهم هى التى أصبحت مجرّد أداة للإشراف الحكومى الذى يحرّم الإضراب عن العمل ، ولا عمل لها سوى الحيلولة بين العمال وبين ما يطلبون من عدالة .

(٥) يقولون إن الفوارق عندنا شاسعة بين الغنى والفقير ، والحقيقة أن الفوارق فى رواتب رجال الجيش عندهم تفوق نظائرها فى جيشنا ، وأن الفوارق فى الأجور العامة فى بلادهم قد ازدادت ، فى حين أنها فى بلادنا قد نقصت .

(٦) يدّعون أن ديمقراطيتنا زائفة ، وأن ديمقراطيتهم هى الحقيقية . مع أن نظامنا يسمح للناخبين بالتحوّل عن آرائهم وإسقاط الحزب الذى بيده الحكم ، فى حين أن انتخاباتهم تُسفر عن إحراز الحزب المسيطر لأكثر من ٩٩ فى المائة من الأصوات ! تقول مبادئهم الأصلية إنه متى بلغ المجتمع الدرجة

المطلوبة من الرقى الاجتماعى « ذَبُلتْ » سلطة الحكومة ولم يعُدْ لها إشراف على الأشخاص : فالولايات المتحدة هى أقرب بلاد العالم لهذه الحالة ، فى حين أنه لا يوجد فى العالم اليوم مملكة يعانى فيها الأشخاص من سلطة الحكومة أكثر مما يعانيه أهل بلاد الاتحاد السوفييتى .

(٧) يقولون إن الصحافة فى الممالك الرأسمالية ليست حرة ، وأنها آلة فى يد الرأسماليين لخدمة أغراضهم . لقد جرى تراشق بين صحافة الفريقين فى هذا الموضوع أخيراً ، وإنما يكفى لإسكات السوفييت أن نظام الحكم عندهم ، وما يتضمّنه من نفوذ الحزب البلشفى و « التركيز الديمقراطى » ، يفرض على الصحافة واجب القيام بالتحريض والدعاية (Agitation & Propaganda) ، وهو المرموز له عندهم باللفظ المختصر المشهور « Agitprop » ، كما يحرمها الحرية فى نشر المعلومات .

(٨) يدّعون أن نظامنا ينطوى على فساد فى الأخلاق ، ويستندون فى ذلك إلى حوادث « الفضائح » (Scandals) التى تحصل فى المجتمع من وقت لآخر . فالرد على ذلك أن المستوى فى الأخلاق هو أمر نسبى ، وأن حوادث « الفضائح » يقلّ السماع بها عندما يكون الفساد هو القاعدة ، والعكس بالعكس ، ويكفى أن المبدأ الأساسى فى الأساليب الشيوعية هو أن « الغاية تبرّر الوسيلة » ، فإن ذلك أعظم برهان على أن الانحطاط الخلقى عندهم أمر عام ومعترف به رسمياً .

(٩) يسمونا « محبى الحرب » ، مع أننا نحن الذين عوّلنا فى كل تصرفاتنا على دوام السلم وعدم قيام حرب أخرى ، ونشعر الآن بخيبة الأمل بعد أن ظهرت كل الصعاب التى سبق ذكرها ، وأنهم هم الذين يجعلون مبدأهم الأساسى « أن لا غنى عن تطاحن نهائى مروّع » .

(١٠) يتّهمون العالم الرأسمالى بالالتجاء إلى الإرهاب كلما لاح شبح الثورة، مع أن روسيا هى وطن الإرهاب، ولم يُتَح لها اجتياز دور التطوّر التاريخى للإنسانية الذى اجتازته الممالك الغربية وقضت فيه نهائياً على أكبر عناصر الإرهاب.

(١١) يقولون إن كل آمالنا ووعودنا بشأن الإصلاح الاجتماعى هى تغرير بالعمال، وأنها أشبه شىء بعصفور على الشجرة أو «فطيرة فى السماء». فإذا كان ما أوجدته الولايات المتحدة فى بلادها من تحسين فى أحوال المعيشة، وما قدمته لغيرها من وسائل الإسعاف على وجه السرعة، هو من قبيل «فطيرة فى السماء» فبأىّ شىء نشبّه ما يمنّى به الشيوعيون الناس من الحرية بعد أن تعمّ الدكتاتورية العمّالية العالم: الأمر الذى لن يحصل — على حدّ قولهم — إلا بعد حرب طاحنة أخرى، وهذه على حدّ تقدير ستالين لن تقوم إلّا بعد إنجاز ثلاثة أو أربعة من برامج السنين الخمس.

هذه هى بعض التهم الرئيسية التى يوجهها الشيوعيون إلى العالم الرأسمالى، مع الردود عليها، وهى تدل على مدَى الأقوال الشيوعية من الصحة وبُعدها عن الحقائق. ولنلقِ لهذه المناسبة نظرة أخرى على «المتناقضات الثلاث» التى يعزوها ستالين إلى الرأسمالية وأوردنا ذكرها فى أوائل هذا التقرير وهى: النزاع بين العمل ورأس المال، وبين الدول الاستعمارية (بعضها وبعض)، وبينها وبين الشعوب الخاضعة لها. وتقول النظرية الشيوعية فى ذلك إنه لا يتحرّر المجتمع من هذه المتناقضات الهادمة لكيانه إلّا بعد الثورة. فمن جهة المناقضة الأولى، نرى أن طبقة العمال فى الولايات المتحدة، وإن كانت لم تبلغ بعدُ كلّ

ما يُشتهى لها ، تحظى الآن بنصيب من أرباح الإنتاج أكثر من نظيرتها فى الاتحاد السوفييتى . لقد قال « ماركس » فى نظريته الأصلية إن مِن شأن نظام الرأسمالية أن يزداد الغنىّ غِنًى والفقير فقراً إلى أن تنشب الثورة . والذى نشاهده الآن، بعد ما تمّ من رفع مستوى الأجور وفرض الضرائب التصاعديّة على الإيراد والمواريث ، هو عكس ما تنبّأت به هذه النظرية .

أما المتناقضتان الثانية والثالثة ، فتتضاءل قيمتهما أمام الروح الحاضرة التى ترمى إلى منح الحرية للمستعمرات السابقة . ولم تقم الولايات المتحدة بدور هام فى هذا الشأن إذْ لم تكن لها مستعمرات تُذكر ، لكن حليفتها بريطانيا قضت قرْناً من الزمن فى تحرير أجزاء امبراطوريتها المعروفة « بالدومِنْيُون » من حالة الاستعمار ، وها هى ذى الآن قد توسّعت فى الحركة ومدّتها إلى الهند وبورما(*) . هذا فضلا عن أن ما تظهره الدول « الاستعمارية » فى هيئة الأمم المتحدة من الولاء لمبادئ الهيئة قد ساعد على نظر مثل مسألة إندونيسيا والتصرّف فيها بما يخالف الروح الاستعمارية القديمة ، وإن كان الأمر لم يصل بعدُ إلى كل النتيجة التى ترتضيها الهيئة .

كل هذا ينطق بأننا قد اجتزنا دور الثورة التى يقول الشيوعيون بضرورتها ولم نعُدْ فى حاجة إليها . ويزيد ذلك تأييداً أن تاريخ الشيوعية يدل صراحة على أنها قامت على أساس ما لاحظه « ماركس وإنْجلز » من حالة الدول الصناعية فى القرن التاسع عشر ، وأن الشيوعية وَجدت أولَ مجال لتطبيق مبادئها عام ١٩١٧ فى روسيا ، تلك المملكة التى أوضح لنين وستالين الظروف والأحوال التى جعلتها مرتعاً للثورة ، فى حين أن ظروف غيرها من الممالك

(*) وليذكر القارئ أن هذه وجهة نظر أمريكا .

الصناعية الراقية جعلت الروح الثورية الشيوعية تقابَل فيها بالإعراض والنفور ، إذ أنها كانت وقتئذٍ قد بعُدت عن أسباب الثورة عما كانت عليه أيام ماركس وإنجلز . فالثورة فى هذه الممالك فى ابتعادٍ لا فى اقتراب .

وما قبول إيطاليا وألمانيا والنمسا للدكتاتورية الفاشيَّة إلّا مظهر من مظاهر النفور من الروح الثورية الشيوعية ، لأن الناس قد رأوا بأعينهم عدم صحة النظرية التى قالت بأن الرأسمالية تزيد الغنىّ غِنًى والفقير فقراً ، وأن الرأسمالية لا تعوق الإنتاج ، وأن مستوَى معيشة العمّال فى ارتقاء ، وأن العمال فى بلادٍ كالولايات المتحدة مثلًا يحظون بنصيب من ثمرة الإنتاج يفُوق نصيب أمثالهم فى بلاد الاتحاد السوفيتى ، وأن الحالة فى الولايات المتحدة أقرب ما يكون إلى الحالة التى ينشدها الشيوعيون أنفسهم بعد الثورة . فما علينا إلّا الاستمرار فى العمل على تحسين هذه الحالة وعلى تحقيق ما يجيش فى النفوس من آمال .

٥ — الاحتياطات السلبية

إن أوّل ما ينتج من علمنا بالخطط والأساليب الشيوعية هو أنه يجب ألّا نقف مكتوفى الأيدى إزاءها . فإنه بصرف النظر عن صحة ما تفترضه من وقوع ثورة عالمية أو عدم صحتهِ ، لا تخلو هذه الأعمال من تأثير سيّئ فى أحوالنا ، قد يتضاعف إلى حدّ إحداث اضطراب خطير فيها . فمنعاً لذلك يجب أن يحاط العالم الغير الشيوعى بسياج يكفل له المناعة ضد الدسائس الشيوعية . فإن هذه الدسائس تزيد من المتاعب الاقتصادية والسياسية ، وإذا خَلا لَها الجوّ قد تؤدّى إلى كارثة لاداعى آخر يدعو إليها .

ولكى يكون عملنا ناجعاً ، يجب أن نتعرّف باليقين ما هى الأصقاع التى تجب حمايتها من هذه العوامل . فإنّ الاستقرار الاقتصادى والتعاون الدولى لحفظ السلام لا يكفى فيهما ما تبذله كل دولة لنفسها ، بل إنه لا غنًى للصناعة الحديثة ، والحضارة الحالية ، عن مواد أساسية لا تتوافر مواردها فى مملكة واحدة ، فإذا كان العالم الغير الشيوعى يريد أن يكون فى مأمن من شرّ الثورة التى تهدّد بها الشيوعية ، وجب أن يكون داخل دائرته أنحاء معيّنة من العالم ، إذا أفلتت من العالم الغير الشيوعى وانتقلت إلى حظيرة النفوذ الشيوعى ، اضطرب التوازن بين الفريقين . فمن هذه الأنحاء ما هو ضرورى بسبب ما يحويه من موادّ أوّلية شديدة الأهمية ، كالشرق الأدنى الذى لا غنًى لسير الحضارة فى العالم الغير الشيوعى عن زيتهِ ، ومنها ما هو ضرورى بسبب كثرة سكانه ، أو ما يمتازون به من كفاءات : كالصين ، وفرنسا وإيطاليا وألمانيا .

وليس من شك فى أن الإجراءات الإيجابية هى أعظم العوامل الكفيلة بالغرض المطلوب ، غير أن هذه الإجراءات لا يُضمن لها المضىّ فى طريقها إلّا إذا أُخلى لها الجوّ من كل تدخّل أو دسّ شيوعى . ولهذا وجب القيام بما يأتى : —

أوّلًا — أن يُعنَى بتحليل الشيوعية وأغراضها أكثرَ من قبل ، وألّا يُقتصر فى ذلك على دراسة الإخصائيّين ، بل تُستخلص النتيجة فى شكل بارز وعبارات جليّة تصل إلى أذهان الجماهير الديمقراطية فى العالم ، بحيث يلمسون أن الشيوعيين لا يريدون السلْم ، ولا الانتعاش الاقتصادى ، وأن دَيْدَنهم

الفوضى والدكتاتوريّة ، وأنه من المستحيل أن يتعاونوا معنا بإخلاص فى سبيل ما نرمى إليه من أهداف .

ثانياً — يجب أن نحُول دون فوز الشيوعيين بشىء من المزايا والفرص التى تساعدهم على تخلّل صفوفنا لدسّ دسائسهم . وليس معنى ذلك أن نُحدث تغييراً جوهرياً فى نظمنا الدستورية بأن نحرمهم الحقوق التى يتمتع بها جميع من يستظلون بالدستور ، وإنما ليس مما تؤمَن عاقبته ، ولا مما يحتّمه علينا الفهم الصحيح لمعنى الحقوق ، أن نسنِد إليهم شيئاً من الوظائف الحكومية .

ثالثاً — يجب اتخاذ بعض التدابير للدفاع السياسى فى كثير من الممالك غير الشيوعية ، والتيقّظ إلى ما يرمى إليه الشيوعيون من وراء الترويج للنظم « فوق الديمقراطية » ، مثل التمثيل التناسبى فى الانتخابات وحصر السلطة العليا فى يد الهيئة التشريعيّة وحدَها . ولن تستطيع الولايات المتحدة مراقبة هذه المسائل فى غيرها من الممالك ، وإنما تستطيع التوسع فى عطفها وتأييدها للحكومات الديمقراطية التى تجمع فى يدها جانباً كبيراً من القوة ، كما تستطيع الإقلال من تأييد الأمور « فوق الديمقراطية » التى يشجّعها الشيوعيون لغاياتهم .

رابعاً — يجب اتخاذ بعض التدابير للدفاع الاقتصادى . ولا ينبغى الانزلاق فى ذلك إلى حدِّ منْع التعامل إطلاقا مع السوفييت ، وإنما يجب أن تكون التجارة معهم ذات منفعة متعادلة للطرفين مع احترام كل منهما لتعهداته على السواء . وفى التعاقد معهم على أمور تتضمن مواصفات صناعية ، يجب بذل عناية خاصة لستر الأسرار الصناعية . ولا تقدم مساعدة أو قروض ما

لأحدى الحكومات التى لم توفِ بتعهداتها الدوليّة الوفاء الكامل الذى يُفهم من الألفاظ الصريحة الواردة فى تلك التعهدات ، ما لم تقدم هذه الحكومة الترضية الكافية .

٦ — التدابير الإيجابية

من الكلمات المأثورة عن الرئيس « لِنْكُن » قوله « متى عرفنا أين نحن وما هى وجهتنا ، سهل علينا أَن نقرر ما ذا نفعل و كيف نفعله » . فنحن لم نكن نعرف فى السنوات الأخيرة أين كنّا من الشيوعية ولا وجهتنا بالنسبة إليها ، ولذلك لم نقرر بصفة قاطعة ما ذا نفعل إزاءها و كيف نفعله .

أما الآن فأول ما يجب علينا عمله أن نحافظ على مستوَى حركتنا الاقتصادية ، وأن نسير بها إلى الأمام بدون هبوط . وليس معنى هذا أن نحاول التدخّل فى « الدورة الاقتصادية » بما فيها من تقلّبات معتدلة ، بل يجب بقاء هذه التقلّبات كجزء من نظامنا المرِن ، ولكن إذا أفلت منا الزمام وهوينا فى هبوط آخر خطير ، فإن ذلك يخلّ بتوازن القوى إخلالا عظيماً قد لانستطيع إصلاحه . فإذا كنَّا نؤمن بأن قضيتنا على حق ، وقضية الشيوعيين على باطل ، فهذا يكون أوّل اختبار لإيماننا ، والإيمان إنما يتجلّى فى الأعمال الصادقة

كذلك يجب علينا أن نتوخى الوضوح فى أبحاثنا ، فإن من عوامل قوة الروح المعنوية عند الشيوعيين ، وضعفها عندنا ، وضوح آرائهم وغموض آرائنا . وليس معنى هذا أن تكون لنا نظرية صلبة كنظريتهم ، خالية من كل مرونة ، وإنما يجب أن نُقلع عن الغموض الذى لازمَ سياستنا فى السنوات الأخيرة .

حقاً لقد قالت حكومتنا كثيرا مما يجب قوله ، ولكنه يظهر أنها تفترض أن ذا كرة « الكونجرس » والأهلين لاحدَّ لها . فمثلاً قد فُهم ضمناً أن « مبدأ ترومان » و « مشروع «مارشال» يرميان أوّلاً إلى صد الشيوعية ، وثانياً (وهو العمل الإيجابى) إلى مساعدة النهوض والتقدم فى الأصقاع المراد حمايتها من الشيوعية ، ومع ذلك لم يرد فى جميع التصريحات الرسمية فى هذا الشأن نص صريح على ذلك ، حتى لقد جرت مناقشات علنيّة كثيرة طوال شهور عدة ، فيما إذا كان المشروعان متناقضين أو يعزّز أحدهما الآخر . وبمثل ذلك لم تفصح خطب الرئيس ترومان فى العام الماضى عن سياسة الولايات المتحدة نحو تركيا واليونان ، التى مازالت تبدو سياسة سلبيَّة .

نحن لنا سياسة نحو هيئة الأمم المتحدة ، تنطوى على الأمل فى تمكين هذه الهيئة من التحكم فى عوامل نشوب الحرب . ولنا سياسة نحو الإشراف الدولى على القوة الذرية ، ترمى إلى جعل هـذه القوة عاملًا قوياً فى خدمة الحضارة بدلًا من الحرب . ولنا سياسـة فى التجارة العالمية ، ترمى إلى جعل التوسع فى التجارة وسيلة للاستقرار والتقدم فى الأمور الاقتصادية ، ولنا سياسة فى حسن الجوار ، قد توسّعنا فيها حتى شملت أوربا وآسيا ، الخ الخ . ولكن لا يكاد يكون من المعروف أن جميع هذه السياسات مجتمعة تكوّن برنامجاً سياسياً واحداً .

لقد اضطرتنا حوادث السنتين الماضيتين أن نوطّد النفس على أن الشيوعيين لا يعتقدون فيما نعتقد ، ولا يقبلون التعاون معنا على خدمة السلم ، وهذا دفَعَنا مُكرَهين إلى أن نأخذ على عاتقنا حراسة الفرص المتاحة للعالم غير الشيوعى للاحتفاظ بالسلام وللأخذ بأسباب الانتعاش . وهـذا يتضمن حتما ما يعرفه الشيوعيون قَبْلنا ، وهو الاضطلاع بمسئولية وضْعِنا فى مركز دائرة

العالَم غير الشيوعى ، واستعدادنا لأن نكون القوة الرئيسية للدفاع عن حرّيته .

وصفوة القول أننا نريد إقامة البرهان على أن « لنين » كان على خطأ حين قال أن لا علاج لأخطاء الرأسمالية إلّا بثورة عالمية عنيفة . حقاً إن خطأهُ تضاءل عندما أفضت أخطاء العالم إلى نشوب حربين عالميّتين . ولكننا الآن بصَدَد الكلام عن حرب عالمية ثالثة ، فهنالك من الأسباب القويّة مايحمل على الاعتقاد بإمكان منع هذه الحرب ، وأن التحكم فى الشئون البشريّة قد بلغ الحدّ الذى عنده يستطيع الإنسان ألّا يكون ضحية لعوامل تاريخية لا شأن له فيها .

ثانيا — ملخص بعض الوثائق الشيوعية

الملحقة بتقرير اللجنة

ألحقت اللجنة بتقريرها بعض الوثائق الشيوعية الهامة ، التى استندت عليها فى الكشف عن نظريات الشيوعيين وأساليبهم ومراميهم ، ومعتقداتهم الدينيّة ومبادئهم الأخلاقية . وإذ كان « المانِفستو » الشيوعى هو أهم هذه الوثائق وأشهرها ، فقد أوردناه فى صلب هذا الكتاب وفندّنا ما حواه من مبادئ ونظريات . والآن نورد بيانا وجيزا لبعض الوثائق الأخرى ، مع نصّ النُبذ التى هى موضوع البحث ومثار الكلام : —

١ — « واجبات جمعيات الشبان »

هذا عنوان لخطاب ألقاه « لنين » فى المؤتمر الروسى لاتحاد الشبان الشيوعيين فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٠ . وفيه أعلن المبدأَ القائل بأن المبادئ الأخلاقيّة فى الحركة الشيوعية يجب أن تكون مستقلّة عن كل مبادئ أخلاق

أخرى ، وأن الأخلاق يجب أن تكون ثانويّة بالنسبة لمصلحة الحركة الاالشيوعية وخاضعةً لمقتضياتها . وفيه أيضاً يجاهر بعدم إيمان الشيوعيين بالله .

بدأ « لنين » خطابه هكذا : —

« أيها الرفقاء . يسرّنى أن أبحث معكم اليوم فى موضوع الواجبات الأساسية لاتحاد الشبان الشيوعيين ، وأن أتوسّع فأبحث بوجه عام فى كيف تكون منظّمات الشبان إطلاقاً فى جمهورية اشتراكية . ومما يزيد فى أهمية درس هذه المسائل أن الشباب هم فى الحقيقة الجيل الذى سيحمل العبء الأكبر من إنشاء صَرْح المُجتمع الشيوعى ، الذى لم يَقُم جيلُ العمال الحاضر بأكثر من وضع أساسه ... ...

إلى أن قال : —

« وهنا يأتى السؤال الهام : كيف يكون تعليم الشيوعية ، وما هى الأساليب الخاصة التى يجب أن تمتاز بها طرقنا فى التعليم ؟ إن أوّل ما أرى إيضاحه لكم فى هذا الصدد هو دستور الأخلاق الشيوعية . قد تتساءلون : وهل هناك شىء يسمى الفضائل الشيوعية ؟ الجواب : نعم . كثيراً ما اتّهمت البورجوازيّة الشيوعيين بأنهم لا يعبأون بالأخلاق ، وأنهم ينكرون أى مبادئ لها . إن إلقاء القول بهذا الشكل إنما هو من قبيل ذرّ الرماد فى عيون العمال والفلاحين ، وإنما الحقيقة عن إنكارنا قواعد الأخلاق أننا ننكر ما تدّعيه البورجوازيّة من أن مبادئ الأخلاق هى أوامر من عند الله . فنحن بالطبع لا نؤمن بالله ، ونعلم تمام العلم أن القساوسة والمّلاك والبورجوازيّة نسبوا الأمور إلى هذا الاسم « الله » لتحقيق مآربهم الاستغلالية » .

وفى هـذا افتراء مبين على مقام المولى جَلّت قدرته . سبحانه وتعالى عما يفترون .

ويواصل « لنين » خطابه ، فيقول :

« ونحن ننكر كل أخلاق لا يكون مصدرها المدارك الإنسانيّة ، ونجاهر بأنها جميعاً مجرّد غش وخداع وكَبْت لعقول العمال والفلاحين ، وأن القوة التى تسيطر على أخلاقنا هى مصلحة طائفتنا . فدستور أخلاقنا مستَمَدّ من حركة كفاحنا العمّالية . لقد كان المجتمع القديم قائماً على أساس ظلم الملّاك والرأسماليين للعمال والفلاحين . لذلك وجب علينا نسف هذا الأساس ، ولكى يتسنى لنا ذلك لا بد لنا من الاتحاد ، وأن نوجد هذا الاتحاد بأيدينا ، فإن « الله » لن يخلقه » ، (نعوذ بالله من هذا الكلام !) « إنما الذى يستطيع خلقه هم البرولتاريا وحدهم » ... ... إلى أن قال : —

« من ذلك ترون أن كفاحنا لم ينته بعد ، ومن هنا نشأت الحاجة إلى نظام الحكم الذى نسمّيه « الدكتاتورية العمّالية » ، التى لا بدّ منها لمنع عودة الاستغلاليين القُدامَى ولتوحيد صفوف تلك الجموع المبعثَرة من الفلاحين الجهلاء . وإذْ كان كفاحنا الطائفى لا يزال قائماً ، فواجبنا الأول هو أن نُخضع لمستلزمات هـذا الكفاح كلّ شىء عندنا ، وفى ذلك أخلاقنا الشيوعية . فالأخلاق عندنا هى أن نعمل كل ما يساعد على هدم المجتمع الاستغلالى القديم ، وجمع كل صفوف الأيادى العاملة حول البرولتاريا القائمة بإنشاء المجتمع الشيوعى الجديد ... ...

« يتكلم الناس أمامنا عن مبادئ الأخلاق . فنقول لهم إن الأخلاق عندنا

معشرَ الشيوعيين ليست سوى النظام الموحَّد والتكتّل اليَقظ لمكافحة الاستغلاليين . نحن لا نعتقد فى الأخلاق الأَزَليّة ، ونعدّ كل الأقاصيص الخرافية التى ترمى إلى غرض أخلاقى قولًا هَراء ، ولا نعرف الأخلاق إلّا بصفتها عونا للمجتمع على الرفع من مستواه والقضاء على كل عمل استغلالى . لذلك لا تكون تربية النشء الشيوعى بإلقاء دروس الوعظ والخطب الأخلاقية بل باشتراكهم فى الميدان العملى للكفاح القائم لتشييد وتدعيم صَرح الشيوعية »
... ...

---

٢ — كتاب ستالين إلى الرفيق « إيفانوف » (سنة ١٩٣٨)

هو كتاب أرسله ستالين إلى الرفيق « إيفانوف » رداً على كتاب من إيفانوف يلتمس فيه توضيح موضوع نجاح الاشتراكية فى مملكة واحدة ، وعلاقة الاتحاد السوفييتى بباقى بلاد العالم من هذه الناحية . فاتّخذ ستالين من ذلك فرصة وصرّح بأوضح عبارة باستحالة بقاء العالمين معاً (الشيوعية والرأسماليّة) أمداً طويلا ، مبيّناً العلاقة بين استعداد الاتحاد السوفييتى والحركة الثورية العالَميّة التى لا بدّ منها لتمام انتصار الشيوعية . فقضى ستالين بذلك على كل أمل فى أن الشيوعيين قد يُقلعون عن فكرة إثارة ثورة عالَميّة ويتركون غيرهم من أمم العالم يعيشون فى سلام .

والسبب الذى دعا إلى ارسال هذا الكتاب أن « إيفانوف » ، أحدَ المشتغلين فى معهد تدريب الدعاة باحدى القرى الروسية ، اختلف مع بعض زملائه ورؤسائه فى موضوع الانتصار النهائى للشيوعيّة ، وهل تمّ فعلًا بالتغلب على المصاعب الداخلية فى روسيا ، أو أنه ما زالت أمامه عقبات لا يمكن التغلب

عليها إلّا بجهود عمال جميع الممالك . وكان هو من أنصار هـذا الرأى الأخير ، استناداً إلى ما اطّلع عليه من تعاليم « لنين » ومؤلفات ستالين . فأرسل كتابا إلى ستالين يستفسر فيه عن حقيقة الأمر .

فأجاب عليه ستالين بأنه هو الذى على حق ، مبيّنا كيف تمّ التغلب على المصاعب الداخلية فى روسيا حتى تكوّنَ فيها مجتمع اشتراكى فى جوهره رغمَ عدم حدوث انتصارٍ ما لثورات اشتراكية فى الممالك الأخرى . ثم انتقل إلى موضوع المصاعب الخارجية ، فقال : —

« أما الوجهة الثانية لموضوع انتصار الاشتراكية فى بلادنا فتتناول مسألة العلاقات المتبادلة بين مملكتنا والممالك الأخرى ... ...فمثلاً هل يمكن للاشتراكية المنتصرة فى مملكة واحدة يجاورها عدَّة من الممالك الرأسماليّة القوية أن تعدَّ نفسها فى مأمن تام من خطر الاعتداء الحربى (التدخُّل الأجنبى) وبالتالى من محاولات إعادة الرأسماليّة فى بلادنا ؟ هل يستطيع عمالنا وفلاحونا بجهودهم الخاصة — دون معونة جدِّية من عمال الممالك الرأسمالية — التغلب على البورجوازية فى الممالك الأخرى كما تغلبوا عليها فى بلادنا ؟ وبعبارة أخرى هل من الممكن أن نعتبر انتصار الاشتراكية فى بلادنا انتصاراً نهائياً ، أى أنه فى مأمن من خطر الاعتداء الحربى ومحاولات إعادة الرأسمالية ، مادام أن انتصار الاشتراكية لم يتم إلا فى مملكة واحدة ، وما دام أنه لايزال يحيط بها رأسمالية ؟

«هذه هى المسائل التى تتناولها الوجهة الثانية من موضوع انتصار الاشتراكية

فى بلادنا . « واللّينينيّة » تجيب على هذه المسائل بالسلْب . فإن تعاليم « لنين » تقول « إن الانتصار النهائى للاشتراكية — بمعنى الضمان التام لعدم عودة النظام البورجوازى — لايتأتّى إلا فى نطاق دولى » . وهذا معناه أن مسألة الانتصار النهائى للاشتراكية فى مملكة واحدة لاتُحلّ إلا بمعونه جدّية من البرولتاريا الدولية . ولا يترتب على ذلك بالطبع أننا نقف مكتوفى الأيدى فى انتظار المعونة من الخارج ؛ بل بالعكس يجب أن تكون معونة البرولتاريا الدولية مقرونة بما نبذله نحن من جهود لتعزيز الدفاع عن بلادنا ، بتقوية الجيش الأحمر والأسطول الأحمر وتعبئة قوى البلاد بأسرها ، استعداداً لصد كل اعتداء حربى وكل محاولة ترمى إلى إعادة النظام البورجوازى

« وإليك ما قاله « لنين » فى هذا الصدد : —

« نحن لا نعيش فى دولة واحدة بل فى عالم من الدول ، وإنّ بقاء الجمهورية السوفييتية وبجانبها عدد من الدول الاستعمارية أمرٌ لا يمكن أن يدوم طويلا ، بل لا بد من أن ينتهى بتغلب أحد الفريقين على الآخر ، وإلى أن يأتى هذا اليوم لا مفرّ من وقوع مصادمات غاية فى العنف بين الجمهورية السوفييتية والدول البورجوازية ... ... »

« هذه هى تصريحات « لنين » : صريحة ، قوية ، خالصة لوجه الحق — شأنه فى كل تصريحاته . وعلى أساس هذه المبادئ أوردنا فى كتاب « مسائل اللنينيّة » لستالين (طبعة عام ١٩٣٧ صفحة ١٣٤) ما نصّه : —

« إن النصر النهائى للاشتراكية معناه الضمان التام ضد أى محاولة للتدخّل ، وبالتالى ضد العودة إلى البورجوازيّة ، لأنه لا يمكن حصول

أى محاولة جدّية لإعادة البورجوازيّة إلا بمعونة جدّية من الخارج ، أى بمعونة الأموال الدولية . وعلى ذلك فإن قيام عمّال جميع الممالك بمؤازرة ثورتنا — أو انتصارهم فى بعض الممالك على الأقل — هو شرط لا غنىً عنه لوقاية المملكة الأولى المنتصرة » .

... ...

« فأنت ترى من كل ما تقدم أننا قد نجحنا فى حل المشكلة الأولى أى المشكلة الداخليّة ، وهى بناء مجتمع اشتراكى داخل بلادنا . وكنّا نعدّ هذا الانتصار انتصاراً نهائياً للاشتراكية لو كنّا نعيش فى جزيرة منعزلة عن العالم ، ولكننا نعيش فى « عالَم من الدول » ، والكثير منها يحمل العداء لدولتنا — دولة الاشتراكية — ذلك العداء الذى هو مصدر خطر يهددنا بالتدخّل والقضاء على نظام مجتمعنا . لذلك نقول علناً وصراحة إن انتصار الاشتراكية فى بلادنا غير كامل أو نهائى للآن . ولذلك نعتبر أن المشكلة الثانية — أى الخارجية — لم تُحلّ بعد ، ويجب حتماً حلّها . على أنه لا يمكن حلها بالطريقة التى حُلت بها المشكلة الأولى ، أى بجهود مملكتنا وحدها ، بل لا بدّ له من تضافرٍ لجهود كبيرة من البرولتاريا الدولية مع جهودٍ أكبر منها من الشعب السوفييتى بأسره » ....

---

٣ — خطبة ستالين فى ٩ فبراير سنة ١٩٤٦

يُعتبر هذا الخطاب أحد اثنين أو ثلاثة من التصريحات السوفييتية الخطيرة التى فوجئ بها العالَم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . ففيه طرَحَ ستالين نغمة الودّ والتعاون بين الحلفاء ، ممّا امتازت به تصريحاته خلال الحرب ، وأحلّ محلّها

الإشادة من جديد بالتعاليم الشيوعية الأساسية بشأن أسباب الحروب وطبيعتها ، ونبذَ ما كان يجاهر به من أنّ قهر ألمانيا سيقضى على خطر قيام الحروب ، وأحلّ محله الافتخار بالنظريات والخطط السوفييتية ، التى عزا إليها انتصار روسيا . وبالجملة أعاد فيه تمجيد مبادئ ماركس ولنين ، وحضَّ قومه على بذل أقصى جهودهم استعداداً للحروب ، التى لا مفرّ من وقوعها ما دام النظام الرأسمالى قائماً .

ومن أشد فقرات الخطاب إيلاماً للدول الرأسمالية ، حلفائه السابقين ، وأكثرها إمعاناً فى الاعتداء على نظمهم الاقتصادية ، قول ستالين : —

« ولم يكن نشوب تلك الحرب (أى الحرب العالمية الثانية) أمراً طارئاً أو نتيجةً لأخطاء بعض الساسة — وإن كان الأمر لم يخلُ من أخطاء وقعت فعلاً — وإنما كانت الحرب نتيجة لأزمة لتطوّر العوامل العالمية من اقتصادية وسياسية ، ذلك التطور الذى أساسه الرأسمالية الاحتكاريّة الحديثة . فقد صرّح الماركسيّون أكثر من مرة أن النظام الرأسمالى ، الذى طغَى على اقتصاديات العالَم ، يحمل بين ثناياه عناصر الأزَمات العامة والمصادمات الحربية العنيفة ... ...

« وقد كان يكون من الممكن اجتناب هذه الويلات الحربية لو أمكن توزيع المواد الأوّلية والأسواق التجارية بين الدول طبقاً لأهميّتها الاقتصادية ، وعن طريق اتفاقات ودّية عادلة ، ولكن ذلك من المستحيل ما دام النظام الرأسمالى الحالى قائماً يسيطر على اقتصاديات العالَم .

« وقد رأينا كيف كانت الحرب العالمية الأولى وليدةَ الأزمة الأولى لهذا النظام ، كما كانت الحرب العالمية الثانية وليدة أزمته الثانية » .

---

٤ — « رسالة إلى موسكو »

هى رسالة وجّهها ستالين إلى مدينة « موسكو » بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ فى يوم الذكرى السنوية (للعام المتمّم للثمانمائة) لهذه المدينة ، يمتدح فيها موسكو لا بصفتها قصَبة الدولة الروسية المتحدة فحسب ، بل لأنها أيضا المركز العام للحركة الشيوعية العالَميّة وللكفاح الدائم ضد « القوى الاستعمارية » (يقصد حلفاءه السابقين) « التى تحاول إشعال حرب جديدة » .

وإليك نصّ بعض ما جاء بالرسالة فى هذا الشأن : —

« ولا يقف فضل موسكو عند هـذا الحد . فإنها بعد أن أعيد إليها مقرّ الحكم بناء على إرادة « لنين » العظيم ، أصبحت حاملةَ لواء العهد السوفييتى الجديد . فهى الآن ليست فقط مُنبَعَث الوحى فى بناء صَرح النظم السوفييتية للحياة : من اجتماعية واقتصادية ، تلك النظم التى أحلّت رفعة العمل محلّ رفعة رءوس الأموال ... ... بل هى فى الوقت نفسه بطلة الحركة العمّالية للتحرير من الاستعباد الرأسمالى وقائدة الكفاح ضد من يريدون إشعال نار حرب جديدة » .

ثالثاً — كلمة ختامية

فى تنبّه مصر والشرق العربى

إلى الأغراض والأساليب الشيوعية

تدل الوثائق التاريخية ، والمصادر الرسمية ، وتصريحات رؤساء الدولة فى روسيا السوفييتية ، على أن فكرة قيام الشيوعيين بإشعال ثورة عالَميّة لتعميم نظامهم فى أنحاء العالم فكرة قديمة ، يرجع تاريخها إلى وقت صدور « المانفستو » الشيوعى عام ١٨٤٨ ، ولم ينبذها الشيوعيون إلى الآن .

فقد رأينا أن المنافستو الشيوعى ، الذى هو أساس الشيوعية الحديثة ، نصَّ صراحةً على أن منهج الشيوعية يشمل قيام ثورة شيوعية عالَميّة للقضاء على نظام المجتمع الحالى .

وينصّ المصدر السوفييتى الرسمى الذى نقلنا عنه ملخص تاريخ الحركة الشيوعية فى روسيا (تاريخ الحزب الشيوعى من وضع اللجنة المركزية للحزب) على أنه عندما قامت ثورة عام ١٩١٧ الشيوعية بزعامة « لنين » ، ويئس لنين من مناصرة الأحزاب الاشتراكية الدولية فى ممالك أوربا الغربية للحركة الشيوعية ، ابتدع لنين نظرية جديدة فى الاشتراكية الدوليَّة ، وهى أن الاشتراكية الدولية لايُشترط لنجاحها أن يَتمّ هذا النجاح فى جميع الدول فى وقت واحد ، بل يكفى أن يحصل فى دولة واحدة أوّلا ، « ومنها يمكن انتشاره إلى الممالك الأخرى » ، وشرع يعمل على تحقيق هذه النظرية . ولما مات لنين وقام « ستالين » يؤبّنه ، أتى على ملخص المبادىء التى علّمها لنين قومَه ، وأقسم

بلسان الحزب على المحافظة على هذه المبادىء ، ومنها « المحافظة على الدوليّة الشيوعية واتحاد العمال فى جميع أنحاء العالم » .

وجاء فى نفس المصدر السوفييتى أنه فى عام ١٩٢٤ « تنبّهت روسيا بسبب هذه الحوادث (يشير إلى بعض مطالب للدول الغربية رفضتها روسيا) إلى أنه لابدّ لها من تحطيم الدائرة التى تحيط ببلادها من الدول الرأسماليّة ، مخافةَ أن تتدخّل هذه الدول يوماً ما فى شئونها وتقضى على الاشتراكية فيها . ولا يتأتّى تحطيم هذه الدائرة إلّا باذكاء نار الثورة الشيوعية فى بعض هذه الممالك على الأقل ، وقُرنت هذه الفكرة بمبادئ الحزب الأساسية ... ... وعَقد البُلشفيك العزم على جعلها قانونا من قوانين الدولة » .

كذلك رأينا أن « المانفستو » يطالب الشيوعيين بمناصرة كل حركة ثورية يمكن أن تفيد منها الأغراض الشيوعية . وقد أكّد « ستالين » ذلك فى كتابه عن « اللّنينية » ، وأوضح أهمية التمييز بين مختلف أنواع الحركات الوطنية ، فقال : « إن الحركات الوطنية التى يجب علينا تشجيعها هى التى تساعد على إضعاف « الاستعمارية » لا على تقويتها . وفى بعض الممالك المظلومة قد تكون الحركات الوطنية سائرة فى اتجاه يخالف اتجاه الحركة الشيوعية ، فهذه بالطبع لا يجوز لنا مساعدتها . فإن مسألة الحقوق القوميّة ليست قائمة بذاتها ، وإنما هى جزء تابع من المسألة العامة وهى الثورة العالَميَّة ، ولا يمكن النظر إليها إلّا من هذه الزاوية » .

كل هذه النصوص والتصريحات تشير بداهةً إلى أن منهاج الشيوعية من عهد « ماركس » إلى أوائل حكم ستالين يشمل العمل على إشعال ثورة شيوعية عالَمية للقضاء على المجتمع الحالى ، والاستعانة على ذلك بمعاضدة جميع الحركات

الثورية التى تخدم هذه الغاية أنَّى وُجدت هذه الحركات .

على أنه عندما رأى العالم الديمقراطى أن الحكم الشيوعى فى روسيا برياسة « ستالين » قد نزل عن التمسك بالنظريات الشيوعية الأولى : من حيث تحريم البيع والشراء ، والمساواة بين العمال ، وبعض نظم الإنتاج ، وغيرها ، وتَدرَّج من ذلك إلى إصدار الدستور السوفييتى الجديد عام ١٩٣٦ على نمط دساتير الدول الديمقراطية ، استخلص من ذلك كله أن الاتحاد السوفييتى عدَل عن التطرف الشيوعى القديم وأخذ يجارى العالمَ الديمقراطى إلى حد كبير ، وأنه على الأقل هجرَ فكرة « الثورة العالمية » .

غير أن « ستالين » ما لبث أن فاجأ العالم فى سنة ١٩٣٨ بالتصريح الذى ضمّنه كتابَه إلى الرفيق « إيفانوف » (أحد مدرِّبى الدعاة الشيوعيين بالأقاليم) ردًّا على كتاب له ، يطلب فيه توضيح موضوع نجاح الاشتراكية فى مملكة واحدة ، وعلاقة الاتحاد السوفييتى بباقى بلاد العالم من هذه الناحية . فاتخذ ستالين من ذلك فرصة وصرَّح بأوضح عبارة باستحالة بقاء العالَمَين معاً (الاشتراكية والرأسمالية) أمداً طويلاً ، مبيّناً العلاقة بين قوة الاتحاد السوفييتى والحركة الثورية العالَمية .

وعندما نشبت الحرب العالَمية الثانية ، وحاربت بريطانيا والولايات المتحدة بجانب روسيا ، وتم التحالف بينهم جميعاً ، ظن الكثيرون أن الشيوعيين قد طرحوا ما فى نفوسهم نحو الديمقراطية جانباً وانصرفوا عن مناوأة الرأسماليّين .

على أنه ما كادت الحرب تضع أوزارها ، حتى أخذت التصرفات السوفييتية والحركات الشيوعية تثير الحيرة فى فهم الغرض الحقيقى منها ، والعجز فى ردّها إلى سياسة الصداقة والوئام مع الحلفاء . وما لبثت الحال أن تكشفت عن تمسك

الروس بمبدأ « الثورة العالَمية » والعمل على نشر الشيوعية فى العالم أجمع ، إلى أن كان خطاب ستالين المشهور فى ٩ فبراير سنة ١٩٤٦ ، ففيه طرَحَ ستالين نغمة الودّ والتعاون مع الحلفاء ، مما امتازت به تصريحاته خلال الحرب ، وأحلّ محلها الإشادة من جديد بالتعاليم الشيوعية الأساسية ، وعاد إلى تمجيد مبادئ « ماركس » و « لنين » وحضّ قومَه على بذل أقصى جهودهم « استعداداً للحروب التى لا مفرّ من وقوعها ما دام النظام الرأسمالى قائماً » .

وقد دلت التأمّلات والمشاهدات فى السنوات الأخيرة على أن العمل بهذه النظريات جارٍ بالفعل ، وأن السوفييتيّين ، وغيرهم من الشيوعيين المنبثّين فى خارج روسيا ، يقومون سراً بالدعاية والتحريض لتحقيق أغراضهم الثوريّة العالَميّة . ومن أهم وسائلهم فى ذلك بثّ أعوانهم ووكلائهم فى البلاد التى يقصدونها ، لإثارة العمال للمطالبة برفع الأجور وتحسين شروط العمل ، ولا يعرفون حداً تقف عنده زيادة الأجور ، مهما تضخّمت بسبب ذلك الأسعار . وهم فى سبيل ذلك أيضاً يتّصلون سراً بالهيئات الساخطة فى البلاد ، ويقدّمون لها كل أنواع المعونة ، حتى تتمّ لهم السيطرة عليها بما لَهُم فى ذلك من مهارة موروثة عن ثوراتهم السابقة فى بلادهم ، فتصبح هذه الهيئات أداةً فى أيديهم ، لنشر مبادئهم واجتذاب الجموع إليهم ، فضلاً عن شلّهم حركة الإنتاج فى الأعمال الرئيسية عن طريق الإضراب ، الذى هو محرَّم الآن فى بلادهم رغم أنه كان فى إبّان حركتهم الثورية أول عامل يعوّلون عليه فى إحداث الهياج ويعدّون مبلغَ انتشارِه ، هو وما يتبعه من المظاهرات ، معياراً لنجاحهم وينشرون على قومهم الإحصاءات الدالّة على استفحالِه . وعندما يرون أن الحالة فى البلاد بلغت الحدّ المطلوب ،

ونضجت فيها عوامل الثورة ، تقدّمَ خبراؤهم الفنيّون وقاموا بحركة قلب الحكم . كل ذلك وحكومة الاتحاد السوفييتى لا تُبدى حَراكاً ، ولا تُظهر علْماً بهذه الحركات ، وتعزو الحوادث إلى « رغبة الشعب » .

هذه هى أهم أوجه النشاط الشيوعى الذى يُبذل الآن فى كثير من الممالك خارج روسيا لتحقيق الأمنيّة الشيوعية المعروفة ، وهى « الثورة العالمية » لتعميم النظام الشيوعى فى العالَم .

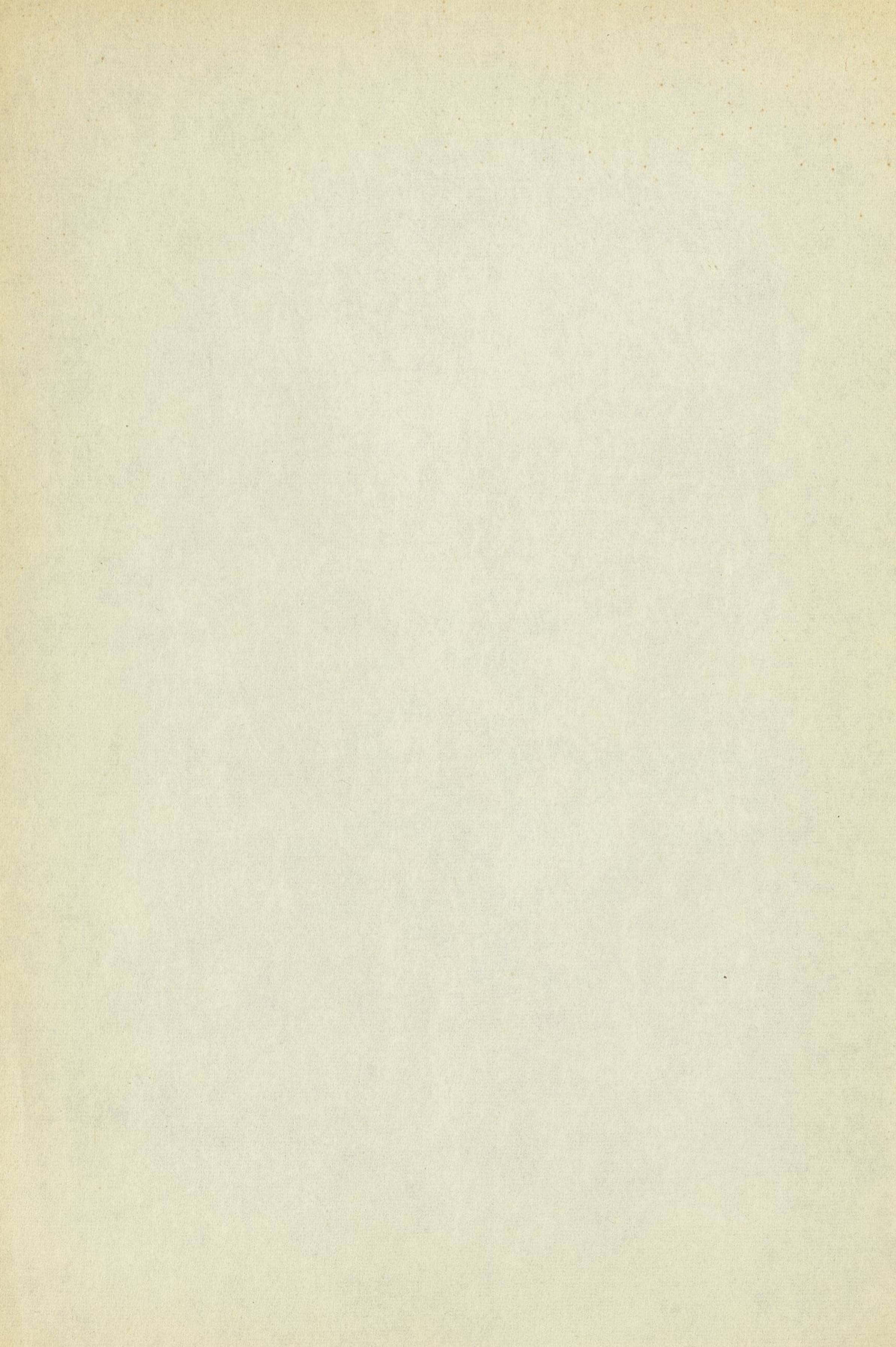
فإن كانت بعضُ أوجه هـذا النشاط قد تسرّبت إلى بلادنا ، ونحن عنها غافلون ، فقد تنبّهْنا الآن إلى أمرها ، وساعدت الحوادث الأخيرة فى بلادنا على تجسّم الخطر أمام أعيننا .

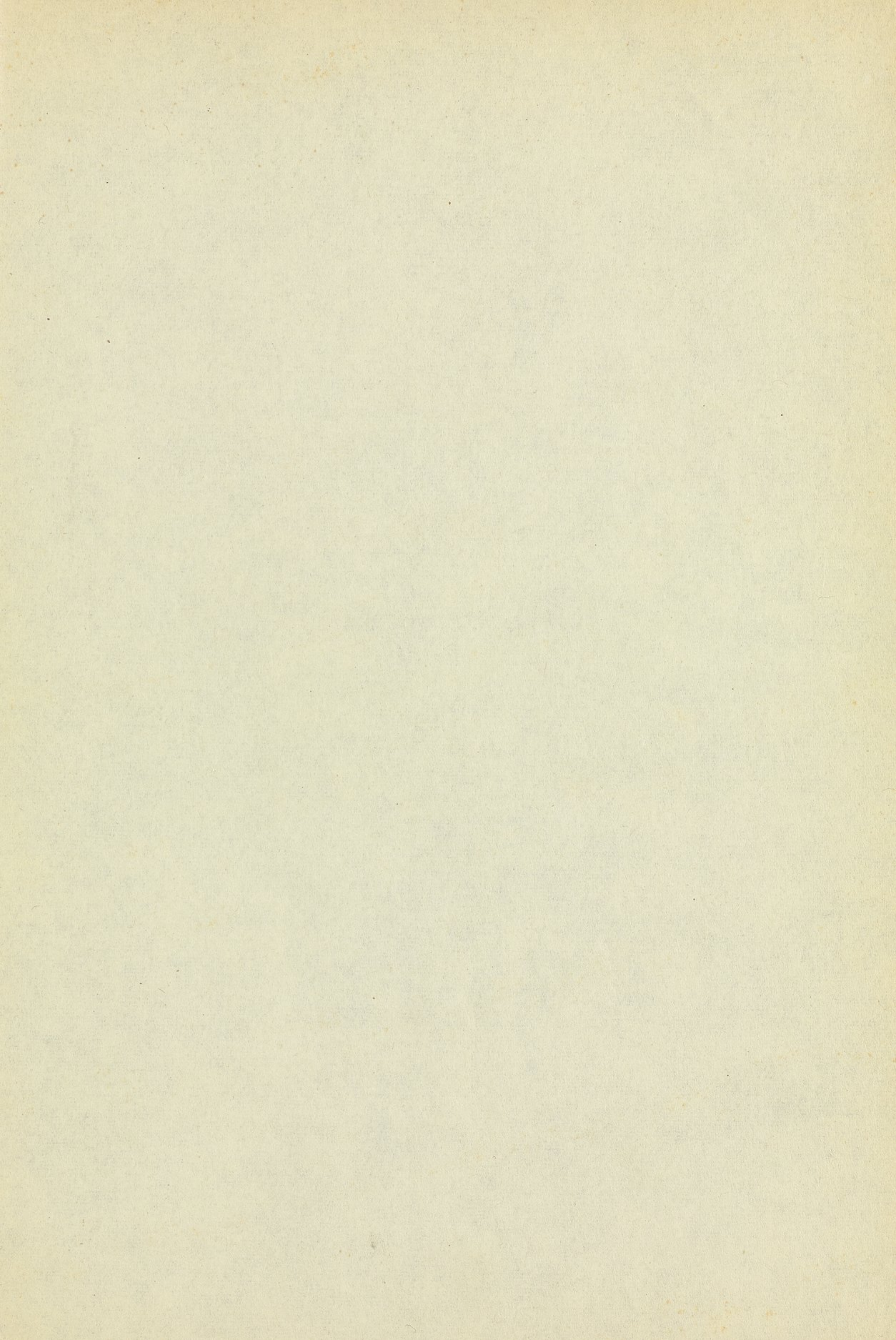
فلْنتدارك الأمر ولْنبذل جهودنا جميعاً لدرء هذا الخطر الوبيل عن بلادنا . وليعلم الشيوعيون والسوفييتيون أننّا ما دمنا قد تنبّهنا إلى الأمر ، فليس فى بلادنا أى مجال لنشاطهم . فإنّ لنا من ديننا ، وتقاليدنا الأخلاقية الخالدة ، ما ينفّرنا من مبادئهم ، ويحمينا من تعاليمهم ، فليُقلعوا عن كل مسعى لهم فى بلادنا ، وليَبْعُدوا بمبادئهم وأساليبهم عنا .

أمّا نحن ، فما دمنا متمسّكين — حكومةً وشعبا — بالتحرر من آخر ظلّ للنفوذ الأجنبى فى بلادنا ، مما تكمُل به عزّتنا ، وتتوافر كرامتنا ، ويسهُل معه التفرّغ لإصلاح شئوننا ، فلا خوف على ما نبذله من جهود لتحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف طبقاتنا . وها نحن أولاء قد قطعنا فى هذا السبيل شوطا يُذكر ، بتقرير مجّانية التعليم العام وما فى حكمه ، والضمان الاجتماعى ، والضرائب التصاعديّة ؛ وما زلنا نرمى إلى التوسّع فى كل ما من شأنه مساعدة

الطبقات الفقيرة أو ذات الدخل المحدود ، وحماية مصالحهم ، والسهر على تيسير حصولهم على حاجاتهم المعيشيّة ، بتخفيف ما يُقرر عليها من ضرائب ورسوم ، وتعويض ذلك بما يُفرض على الكماليّات ومظاهر البذَخ .

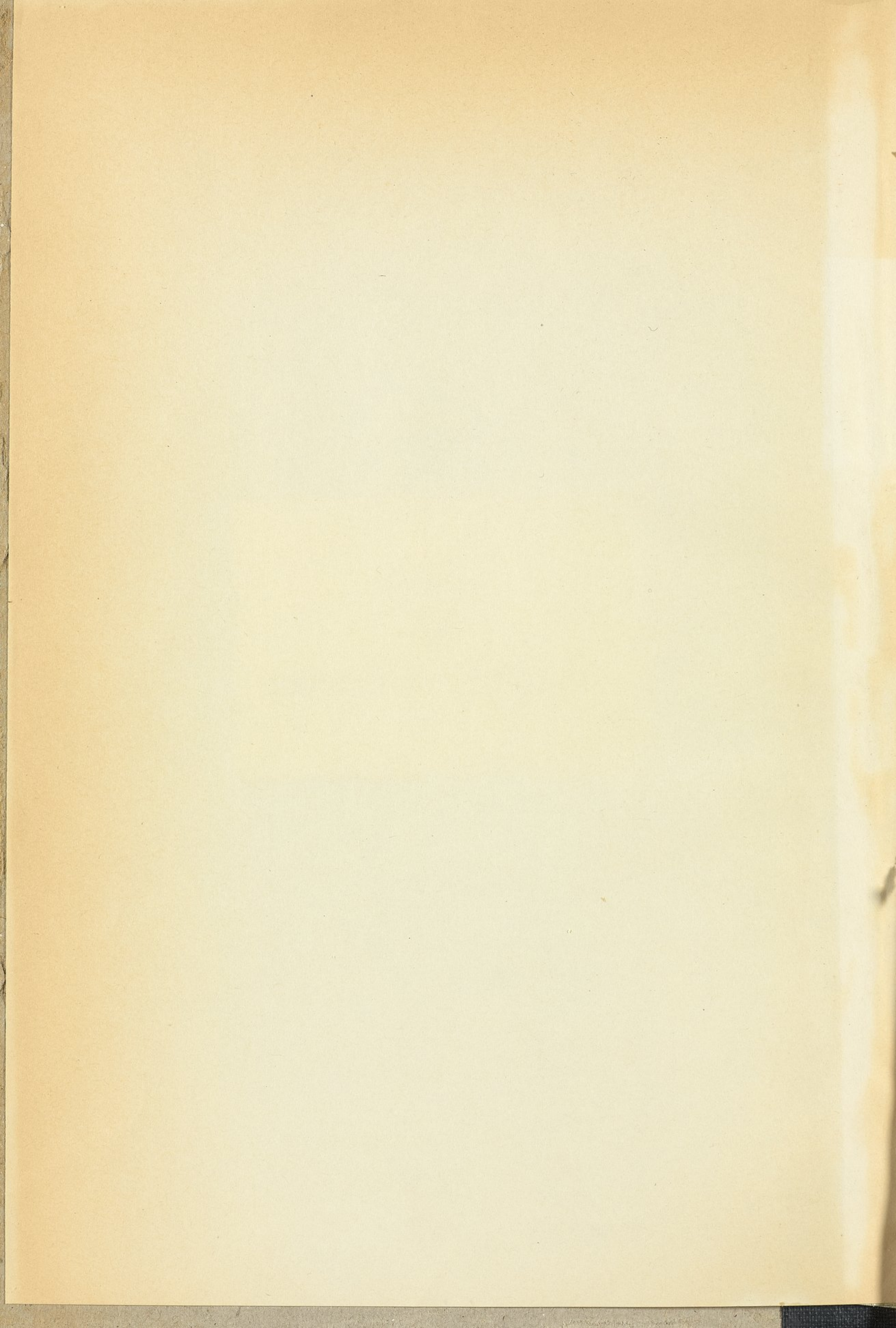
ولنا فى عزم رجال حكومتنا المخلصين ، وما يطالِب به كل يوم كتّابُنا وذوو الرأى فينا ، من شدّة التمسك بهذه المبادئ وسرعة التوسّع فى تطبيقها ، أوضحُ مظهر لسلامة حركتنا ، وأعظم مشجّع على مضيّنا فى السير نحو الغاية المنشودة ؟







الثمن ٣٠ ص




Princeton University Library
32101 074448836